

الفصل الأول

مقدمة البحث

المقدمة.

1- مشكلة البحث وأسئلته.

2- أهداف البحث.

3- أهمية البحث.

4- منهج البحث.

5- خطة البحث.

الفصل الأول

مقدمة البحث

المقدمة:

لقد شهد العالم مؤخراً أزمات مالية عالمية غير مسبوقة في الآثار والنتائج، وباتت محط أنظار الجميع، وبدأ الكل، بمن فيهم المحللون الاقتصاديون ينظرون إلى ذلك بشكل جعل الجميع في حيرة من أمرهم، وبدأت التساؤلات تنهمر كالطر من قبل الجميع، كيف حدثت هذه الأزمات؟ ومن المسئول عنها؟ ومتى تنتهي؟ وما الآثار المستقبلية المتوقعة لها؟ وما هو الحل؟ وغيرها من التساؤلات الأخرى التي لا حصر لها. (مطر وآخرون 2009م)

وفي الحقيقة أنه كانت هناك أسباباً كثيرة وراء هذه الأزمات، بعضها كان معلوماً والآخر ما زال مجهولاً.. ونظراً لتعدد أسباب نشوء هذه الأزمات العالمية، فقد اختارت الباحثة خوض جانب واحد من جوانبها ألا وهو: جانب السلوكيات الأخلاقية للمحاسبين، وحيث أن موضوع الأخلاق موضوعاً كبيراً ويتناول الكثير من الجوانب المهمة والمختلفة، وما زال النقاش مستمراً فيه حتى يومنا الحاضر، إلا أنه ما زال أمراً يصعب الجزم فيه، لأنه من الأمور التي تعتبر متعلقة بداخل الإنسان ومكونه وشعوره تجاه الصواب والخطأ، وتصرفه إزاء ذلك الشعور بما يتفق مع قواعد مهنته وأخلاقه الشخصية والمهنية معاً.

وفي الواقع فإنه يعتبر من أهم الموضوعات التي لا بد أن يثار الجدل فيها مراراً وتكراراً.. حيث أن الأخلاق تعتبر أساس المهن والأعمال.. ولعلنا نرى ذلك جلياً في مهنة الطب عندما يقوم الطبيب بالقسم على نفسه بأن يكون أميناً وصادقاً ومخلصاً في مهنته، متحفظاً على أسرارها، وإن كان هناك بعض غير الصادقين ممن كانت مصالحهم وأحقادهم تتعارض مع ذلك القسم.

ومن خلال المبادئ المحاسبية وقواعد السلوك المهنية الموضوعية لمهنة المحاسبة، والتي يفترض أن تكون ضمن جميع مناهج تعليم المحاسبة، فإنه يعتبر التزام المنتمين لمهنة المحاسبة بهذه القواعد السلوكية والآداب المهنية، اعترافاً منهم بمسئولية مهنة المحاسبة والمراجعة ككل، تجاه المجتمع والعملاء وزملائهم في المهنة، بل وحتى تجاه أنفسهم قبل كل شيء، وبالتالي يقتضي الأمر عدم الإخلال بهذه الأخلاق من أجل أي مغانم أو مزايا شخصية مهما كلف الأمر. ولا يعني ذلك عدم وجود الخطأ في التقدير، حيث أن هناك اختلافات عديدة في القيم والثقافات بين الدول، ولكن هذه الأخلاق تنتقي إذا وجدت الإهمال والتغاضي عن المبادئ أو محاولة تحريفها وتغييرها عن مسارها الصحيح.

وفي الحقيقة أن مهنة المحاسبة وقطاع الأعمال بأكمله يمر في الفترة الحالية بأزمة ثقة عميقة، يمكن اعتبارها على وجه الدقة: أزمة أخلاقيات كبيرة نابعة من سيطرة المصالح الخاصة بصورة واضحة في مختلف دول العالم.

ولقد برزت هذه الأزمة مؤخراً بصورة واضحة في المملكة العربية السعودية، من خلال ظهور العديد من المشاكل المالية المؤثرة، سواء في الشركات المتنوعة أو في مؤسسات سوق المال السعودي. وظهرت تداعيات هذه الأزمة بوضوح على مجمل مهنة المحاسبة. حيث ظهرت العديد من المشاكل المالية لدى أكبر الشركات والتي أكدت على وجود العديد من الممارسات المنافية للسلوكيات الأخلاقية، ومن ناحية أخرى استغلال ثغرات المرونة في تطبيق معايير وقواعد المهنة، والتي مكنت متبعيها من العبور من خلالها لتحقيق أي مصالح أخرى، حتى وإن كانت متعارضة مع مصلحة المجتمع وتسبب له الضرر. (بهجت 2002م)

وأحد تلك الآثار السلبية التي ظهرت على إثر ذلك الاستغلال وعلى سبيل المثال لا الحصر، ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية ومفهوم إدارة الأرباح، والتي حرصت الباحثة على أن يتم تناولها في هذه الدراسة كأحد الآثار الحديثة والمهمة التي ظهرت، والتي يتعين مناقشتها والنظر فيها. بالإضافة إلى ما سبق، فلقد أدت قلة الدراسات المقدمة في هذا المجال، إلى عدم التركيز على مضمون تلك المشاكل، وكيفية التعامل معها، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

1- مشكلة البحث وأسئلته:

ومن خلال المشكلات المالية الكبيرة التي تمر بها أكبر الشركات العالمية يتضح أن عدم الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والقواعد السلوكية لمهنة المحاسبة يعدّ من الأسباب الرئيسية خلف معظم تلك المشكلات، وخلق جو عدم الثقة لدى الناس والمجتمع في المحاسبين والإداريين على السواء. وحيث أن الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة يعتبر من صميم عمل المحاسب وتميزه عن غيره، فكان لابد لنا من التركيز على مشكلة عدم التزام بعض المحاسبين بتلك الأخلاقيات والمبادئ، وعدم تطبيقهم لها على سلوكياتهم المهنية والشخصية.

وحيث أن مهنة المحاسبة من المهن التي لا تقل أهمية عن غيرها من المهن الأخرى واستناداً على ما تقدم، فلقد صيغت أسئلة البحث الرئيسية على النحو التالي:

- 1- ما هي أهم الأسباب التي تدفع المحاسب إلى القيام بالتصرفات الغير أخلاقية والتي قد تؤدي فيما بعد إلى حدوث العديد من المشاكل المالية؟
- 2- ما هي الأعمال والتصرفات الغير أخلاقية التي يقوم بها المحاسبين الماليين أثناء مزاولتهم مهنة المحاسبة؟
- 3- ما هي الصفات والسلوكيات الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها أي محاسب مزاول لمهنة المحاسبة؟
- 4- ما هي الآليات والحلول المقترحة في الدراسة والتي قد تساعد على تعزيز الجوانب الأخلاقية لدى المحاسبين في المملكة العربية السعودية؟
- 5- ما هي الأساليب والطرق المستخدمة في تطبيق تلك الآليات والحلول المقترحة؟
- 6- ما هي أهم المعوقات المتوقعة مواجهتها عند تطبيق آليات الدراسة المقترحة؟
- 7- ما هي المنافع المرجوة من تطبيق آليات الدراسة والتي تعود بالفائدة على مهنة المحاسبة ككل ومن ثم على البيئة المحيطة بها؟
- 8- ما هي أهم المقترحات المقدمة لتطوير أساليب التعليم المحاسبي ومناهجه وغرس قيم وأساسيات الفضائل لطلاب المحاسبة، والتي تساعد في النهوض بمستوى التعليم المحاسبي سواء في المملكة العربية السعودية أو خارجها؟

2- أهداف البحث:

تتلخص أهداف هذا البحث في النقاط التالية:

1. التركيز على المشاكل الناجمة عن عدم تمسك المحاسبين المهنيين بأخلاقيات مهنة المحاسبة، وذلك من خلال سرد بعض الأدبيات المقدمة في مجال أخلاقيات المحاسبة، والتي ركزت على بعض الجوانب الهامة فيها مثل: الدين، والتعليم، والمجتمع المحيط، وبالتالي مناقشتها للوصول إلى أهم الآليات المقترحة لعلاج الاختلال الأخلاقي الراهن.
2. القيام بدراسة ميدانية كوسيلة يتم من خلالها التعرف على آراء وأجوبة فئات الدراسة المختارة، وتحليلها، ومن ثم التوصل إلى نتائج أجوبة الدراسة الرئيسية والمتضمنة:
 - ✓ معرفة أهم الأسباب التي تدفع المحاسب إلى القيام بالتصرفات الغير أخلاقية.
 - ✓ توضيح الأعمال غير الأخلاقية التي يقوم بها المحاسبين.
 - ✓ تحديد الصفات الأخلاقية الواجب توافرها لدى المحاسبين.
 - ✓ الآليات المقترحة التي تساعد على تعزيز الجوانب الأخلاقية لدى المحاسبين.
 - ✓ الأساليب المستخدمة في تطبيق تلك الآليات.
 - ✓ المعوقات المتوقعة مواجهتها عند تطبيق آليات الدراسة.
 - ✓ أهم المنافع المرجوة من آليات الدراسة.
 - ✓ المقترحات المقدمة لتطوير مستوى التعليم المحاسبي.

3- أهمية البحث:

يمكن استنباط أهمية الدراسة المقدمة من أهمية أثر المشاكل المحاسبية الأخلاقية التي حدثت وما زالت مستمرة الحدوث، فنظراً لوقوع تلك المشاكل الأخلاقية الكبير على قطاع الأعمال بأكمله ومستوى المهن القائمة، فإنه لا بد أن يكون لها أيضاً نتائج وخيمة قد تؤدي إلى أزمات ومشاكل أخرى مثل: زيادة الاختلاسات المالية، والكذب والغش في المعاملات، وغيرها من الأعمال والتصرفات المنافية لأخلاقيات المهنة وقواعدها، مما قد ينعكس سلباً على جميع جهود الدول المبذولة في حل هذه المشاكل أو الأزمات المالية المتعددة، والبدء بالتشكيك في الأنظمة المالية والمحاسبية المتبعة في جميع الشركات والقطاعات المختلفة،

ومن ناحية أخرى، فإن قلة الدراسات المقدمة في هذا النطاق، وكذا ندرة الأبحاث المكتوبة في أخلاقيات مهنة المحاسبة وضرورة الالتزام بها بشكل مباشر، شجعتنا على القيام بهذه الدراسة، ومحاولة التعرف على أسباب نشأة هذه المشاكل الأخلاقية، ووضع طرق فعالة لعلاجها، وبالتالي التقليل من حدة الآثار الناجمة عنها، ورفع مستوى مهنة المحاسبة وتقديم أدائها بشكل أفضل.

4- منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث المنشودة فقد تم انتهاج أسلوبين محددين في هذا البحث، وهما الدراسة التحليلية النظرية، والدراسة الميدانية، حيث تناولت الباحثة موضوع بحثها من الناحية النظرية، بأن شملت نشأة المحاسبة ومعاييرها والمبادئ والقواعد الأخلاقية والسلوكية لمهنة المحاسبة، ثم شرح أهم العوامل التي تؤثر على تكوين شخصية المحاسب، ومن ثم مناقشة بعض أكبر المشاكل المالية السابقة والممتدة إلى وقتنا الحاضر مع عرض لأهم أسبابها، وبالتالي السعي إلى محاولة وضع عدد من الآليات المعالجة لتلك المشاكل، مع طرح عدد من الأساليب القابلة للتطبيق.

ولقد قامت الباحثة بإعداد أسئلة الدراسة مدعمة بعدد من المقاييس والمحددات والتي تم توظيفها كأساس لتحديد الأمور والقضايا التي سيتم التركيز عليها في البحث، وذلك من خلال الدراسة الميدانية، كما اعتمدت الباحثة عند صياغة أسئلة البحث على استقرائها للعديد من الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت أخلاقيات المهنة من جوانب متعددة. هذا بالإضافة إلى أخذها في الاعتبار للظروف المحيطة للبيئة المهنية السعودية، حيث اقتصرت الدراسة على حدود المملكة العربية السعودية دون غيرها.

ومن ناحية أخرى فقد تم استخدام استمارة الاستبيان، التي قامت الباحثة بإعدادها بما يتلاءم مع مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، ومن ثم محاولة الإجابة عليها من قبل عينات البحث المختارة، ومن ثم التوصل إلى أهم النتائج والتوصيات المرجوة من هذا البحث.

5- خطة البحث:

اشتملت هذه الدراسة على سبعة فصول يتلخص عرضها فيما يلي:

الفصل الأول: ويشمل (مقدمة البحث)

وقد احتوى هذا الفصل على مقدمة عن موضوع البحث، وتحديد طبيعة المشكلة محل الدراسة وأسئلتها، وأهداف البحث وأهميته، ومنهج البحث الذي تم إتباعه، وأخيراً خطة البحث المتبعة.

الفصل الثاني: (نبذة عن مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية)

ومن خلال هذا الفصل سيتم عرض نشأة المحاسبة بشكل عام، وأهم مراحل تطورها، ثم تقديم نبذة مختصرة عن بداية إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وبداية نشأة فكرة المعايير، ومنها يتم التطرق للمبادئ المحاسبية الهامة، وقواعد السلوك الأخلاقي، التي اعتمدت لدى الهيئة الموقرة.

الفصل الثالث: (أهم العوامل المؤثرة على مهنة المحاسبة)

ويتم تحديد ملامح بعض العلاقات الهامة بين مهنة المحاسبة كعامل ثابت وبين عوامل أخرى، وتتمثل في: الدين والتعليم والمجتمع، في عامل الدين، سيتم تناول الجوانب الأخلاقية في المحاسبة والتي نص عليها ديننا الإسلامي الحنيف، ومدى تأثير هذا الدين على المحاسب وسلوكه في مهنته، وبالنسبة لعامل التعليم، سيتم توضيح جوانب العلاقة بين التعليم من خلال أساليبه ومنهجه وبين أخلاقيات المحاسبة، ومدى الاختلاف بين الواقع العملي والنظري التعليمي، أما عامل المجتمع، فسيكون هناك نقاش فيه حول فكرة المجتمع نحو مهنة المحاسبة، ومدى معرفته بهذا العلم، وكيفية تقبله له، ومدى إلزام المجتمع للمحاسب بأخلاقياته وسلوكياته المهنية.

الفصل الرابع: (المشاكل الأخلاقية التي تؤثر على مهنة المحاسبة وبعض الآليات

المقترحة لحلها)

وسيناقش هذا الفصل جوانب مختلفة لعدة مشكلات مالية محاسبية، والتي تمثل أثراً واضحاً من آثار غياب أخلاق المهنة المحاسبية وقواعد سلوكها المطلوبة، كما سيتم التفصيل في موضوعي إدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية أيضاً كأثرين مهمين من تلك المشاكل، ومن ثم عرض لبعض الآليات التي يمكن استخدامها للتقليل من حدة هذه المشكلات المالية الكبيرة، كتعزيز الجانب الديني لدى المحاسبين، وأنظمة حوكمة الشركات والتي تعتبر آلية وأداة رقابة ظهرت لمحاولة توثيق الضبط ولفت الأنظار إلى الأخلاق، وسياسة التوسع في الإفصاح، بالإضافة إلى آليات أخرى متعلقة بإدارة الشركات والجهات التعليمية والتي من شأنها تعزيز التمسك بأخلاقيات المهنة.

الفصل الخامس: (الدراسات السابقة)

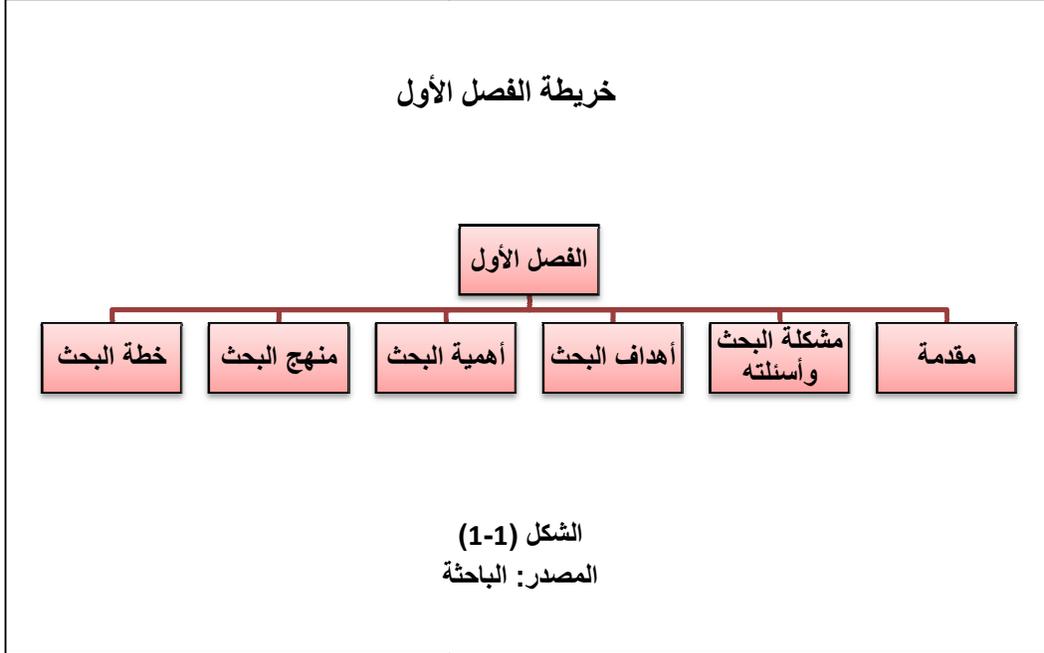
وسيتناول هذا الفصل استعراض أهم الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت جانب الأخلاق في المحاسبة، وإبراز المشاكل التي نتجت عن عدم التزام المحاسب بقواعد السلوك ومبادئ أخلاقيات المهنة.

الفصل السادس: (الدراسة الميدانية)

ويتم فيه توضيح تفاصيل الدراسة الميدانية التي تقدمها هذه الدراسة، ومناقشة نتائجها، مع توضيح لتصميم أداة الدراسة المتبعة، ومجتمع وعينة الدراسة المختارة، والاستبيان المستخدم في هذه الدراسة.

الفصل السابع (الخاتمة)

ويقدم ملخصاً لما قامت به الباحثة في سبيل إجراء هذه الدراسة، مع عرض لنتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها، وبعض التوصيات التي تقدمها الباحثة في بحثها المقدم.



الفصل الثاني

نبذة عن مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية

1- نشأة المحاسبة.

2- نبذة عن نشأة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

3- بداية نشأة المعايير المحاسبية:

1-3 المبادئ الأخلاقية لمهنة المحاسبة.

2-3 قواعد السلوك الأخلاقي لمهنة المحاسبة.

4- الملخص والخاتمة.

الفصل الثاني

نبذة عن مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية

في بادئ الأمر، لن نخوض الباحثة في تفاصيل بداية نشأة المحاسبة كعلم من الأساس، ولا في تفاصيل مراحل تطور هذا العلم حتى وصوله إلى هذه المرحلة من الحداثة والتطور، بدءاً بالتسجيل اليدوي في الدفاتر المحاسبية ونظرية القيد المزدوج، وانتهاءً باستخدام الأجهزة والبرامج الالكترونية المحاسبية الحديثة، والتي تبعت التطور التكنولوجي الهائل، حيث أن هناك من سبقها في هذا الموضوع من العديد والكثير من الكتاب والباحثين، ممن خاضوا في تفاصيل علم المحاسبة وأقسامه وفروعه، ولكن رأيت الباحثة أن تضع نبذة مختصرة عن نشأة المحاسبة وأهدافها الأساسية مقدمة لبحثها، ومدخل مهم لموضوع دراستها التي تقوم بها.

1- نشأة المحاسبة:

نشأت المحاسبة وتطورت نتيجة عوامل اقتصادية وقانونية مختلفة أدت إلى ظهور الحاجة إلى خدمات المحاسب، والتي تتمثل في تقديم البيانات المالية إلى طوائف متعددة ومختلفة من الناس. فلقد ظهرت الحاجة إلى المحاسبة في القرون الوسطى أي منذ القرن الرابع عشر نتيجة ظهور المعاملات التجارية واستخدام النقود كوسيلة لقياس قيم هذه المعاملات، وكانت المنشآت الفردية تمثل الشكل القانوني السائد في ذلك الوقت. فكانت المحاسبة أداة لخدمة أصحاب المنشآت والتي تهدف إلى استخراج نتيجة حركة الأموال من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، وكذلك تحديد مراكز الأموال في نهاية هذه الفترة. ومن ثم تطورت بعد ذلك لتصبح أيضاً وسيلة لخدمة الإدارة، عن طريق تقديم البيانات التفصيلية التي تساعد الإدارة في رسم السياسات المختلفة لها والمتعلقة بأوجه نشاط المنشأة، والإشراف على تنفيذها والرقابة عليها. (عبيدات 2007م)

ومع التقدم الكبير في الوسائل التكنولوجية وانتشار المخترعات الجديدة، ومع زيادة المنافسة بين المشروعات المختلفة لتقديم السلع و الخدمات لإشباع رغبات الأفراد اللانهائية والمحافظة على رأس المال ونموه، والبحث الدائم عن الأسواق الجديدة، بالإضافة إلى زيادة حاجة المستثمر الخارجي للبيانات المحاسبية من أجل توجيه أمواله نحو الاستثمارات المربحة، ومع كل ذلك تطورت المحاسبة وزادت الحاجة إلى خدمات المحاسب، وأصبحت المحاسبة وسيلة لقياس مدى كفاءة الإدارة وبالتالي وسيلة لخدمة المجتمع بصفه عامة. ومع هذا التطور تغيرت النظرة إلى طبيعة وظيفة المحاسبة، ولم تعد وسيلة لخدمة أصحاب المنشأة فقط، وإنما تعدت ذلك إلى كافة طوائف المجتمع المتعددة. (عبيدات 2007م)

ومن دراسة التطور التاريخي للمحاسبة، نستطيع أن نحدد بعض الحقائق المتعلقة بنشأة المحاسبة وتطورها:

■ أن المحاسبة وليدة ظروف اقتصادية وقانونية واجتماعية، ظهرت مع أشكال التطور السلعي والتطور الاقتصادي، ومن ثم تطورت مع تطور الحاجة إلى البيانات المحاسبية.

■ أن المحاسبة وسيلة وليست هدفا أو غاية في حد ذاتها، ولقد تطورت هذه الوسيلة في مراحل متعددة. من وسيلة لخدمة الإدارة فقط إلى وسيلة لخدمة المجتمع.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن كل مرحلة من هذه المراحل ليست بدائل لبعضها، وأنه لا يمكن لأي منها أن تحل محل الأخرى التي تسبقها، ولكنها في الحقيقة تعتبر مراحل مكملة لبعضها البعض، وتؤدي إلى زيادة مسئولية المحاسب، وبالتالي فعلى المحاسب أن يقدم البيانات اللازمة في الوقت المناسب لكل طائفة من الطوائف التي تحتاج إليها بالطريقة التي تليق بقواعد ومبادئ المهنة وسلوكياتها. (عبيدات 2007م)

وعلى ضوء ذلك نستنتج أن المحاسبة أداة ضرورية ومهمة جدا لخدمة المجتمع، وذلك من خلال بياناتها ومعلوماتها المالية التي تقدمها عن مدى كفاية إدارة المنشأة، وحقيقة موجوداتها والتزاماتها. ومما يتبادر للأذهان أن هذه العملية تتم في ضوء من الأمانة والعدالة والمصادقية، حيث أن هذا المجتمع ينتظر من الإدارة والمحاسبين تقديم المعلومات الحقيقية الصادقة والتي تعبر بعدل وأمانة واستقامة وموضوعية عن مركزها المالي، وحقيقته بكل شفافية وأمانة ووضوح. وبالتالي فإن المجتمع يفترض في المحاسبين التزامهم بقواعد السلوك

المهني وآداب ومبادئ المهنة وأخلاقياتها، وإذا ما حصل من المحاسب عكس ذلك ولم يلتزم بتلك الأخلاقيات، فإن ثقة المجتمع بهذا المحاسب وبمهنة المحاسبة ككل سوف تهتز اهتزازاً كبيراً، وتؤثر سلباً على باقي المحاسبين الآخرين. وهذا ما سيتم تناوله في هذه الدراسة كما سيتضح لنا فيما بعد.

2- نبذة عن نشأة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين:

لقد ساهمت مراكز البحوث والجامعات المتخصصة والهيئات المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة في شتى أنحاء العالم في تدعيم مقوماتها، وأصدرت بعض الدول مجموعة من المفاهيم والمعايير والقواعد التي تنظم المهنة، ووضعت التنظيم الداخلي الذي يضمن لها الالتزام بالمعايير والقواعد التي يتم إصدارها. وقد قامت وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية بدراسة مستفيضة بغرض تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، انتهت بوضع الإطار الفكري للمحاسبة والذي شمل تحديداً لأهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها، وقد توجت تلك الجهود بصدور المرسوم الملكي عام 1412 هـ الذي تم بموجبه الموافقة على نظام المحاسبين القانونيين، والذي نص في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة، وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين 2010م)

ولقد عملت الهيئة منذ إنشائها على تحقيق أهدافها بإتباع منهج علمي عملي مجرب، يعتمد على تحديد الأهداف الرئيسية المراد تحقيقها، وتقسيمها إلى أهداف فرعية، فجزئية للسيطرة على التنفيذ، وسهولة قياس التقدم في تنفيذها. حيث تقوم اللجان الفنية بالهيئة بإعداد المعايير والقواعد العامة التي تنظم المهنة بما في ذلك وضع مبادئ وقواعد سلوك وآداب المهنة وتنظيم برنامج الزمالة ومراقبة الأداء. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين 2010م)

ويتبين مما سبق أن أهداف الهيئة تتبلور فيما يطلق عليه في مهنة المحاسبة والمراجعة (مقومات المهنة)، أي المتطلبات اللازم توافرها بشكل عام في أي بلد لتحقيق ما يتوقع من نفع من إيجاد المهنة، وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتفاع بمستواها، وإيماننا بدورها في رفع المستوى الثقافي والاجتماعي وتحقيق المصلحة العامة، ومن أهم تلك المتطلبات التي تهدف إليها الهيئة هي وضع المعايير المحاسبية التي يجب أن تركز عليها مهنة المحاسبة.

3- بداية نشأة المعايير المحاسبية:

إن مقولة "الحاجة أم الاختراع" تسري كثيراً على التطور والتغير في المحاسبة بصورة عامة وعلى نشوء معايير المحاسبة بصورة خاصة، وترجع بداية نشأة المعايير المحاسبية حين ظهرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المتعددة. فتعددت وتناقضت المعالجات لنفس الظاهرة في الشركة الواحدة، وكذلك الحلول المتناقضة بين الشركات على المستوى الوطني الواحد، والاختلاف الأكبر القائم على المستوى الدولي. كما ظهرت اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية، أي أن هناك افتقار إلى لغة محاسبية واضحة تلقى قبولاً وطنياً ودولياً، كاختلاف تحديد مفهوم الأصول أو المصروفات أو الخصوم، الأمر الذي أدى إلى إعداد ميزانيات وقوائم دخل متناقضة البيانات وغير قابلة للتوحيد وعقد المقارنات، فكانت بيانات تلك القوائم مضللة وتؤدي إلى قرارات خاطئة. ولتحقيق هذا الهدف من استبعاد التناقضات ورفع مستوى نضج علم المحاسبة نفسه، تكونت ثلاث منظمات مهنية محاسبية في وقت متزامن تقريباً وهي:

- 1) لجنة المعايير المحاسبية ASC في المملكة المتحدة عام 1969م.
- 2) مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB في الولايات المتحدة عام 1973م.
- 3) لجنة معايير المحاسبة الدولية ASC عام 1973م. (حنان 2007م)

ولقد تضافرت جهود هذه المنظمات الثلاث، فأثمرت في البدء عن معايير محاسبية وطنية متماثلة، حددت مضامين المصطلحات والمفاهيم المحاسبية وكذلك القوائم المالية الدورية ذات الغرض العام، وأشكال عرضها والحد الأدنى من الإفصاح المحاسبي اللازم، وتبعها بعد ذلك في خطوة تالية وضع وإعادة صياغة المعايير المحاسبية الدولية، استناداً إلى سياسة التحسين المستمر وفق إستراتيجية علمية تستند إلى إطار نظري اتفق عليه من قبل المنظمات الوطنية الدولية السابقة الذكر، لغرض تحقيق تقدم معرفي في علم المحاسبة، وهو ما يمثل لبنة الأساس في تطوير المعايير المحاسبية الدولية. وتماشياً مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية كان من الضرورة تحسين المعايير الدولية القائمة وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال، وتساعد الدول الأخرى على بداية وضع المعايير المتناسبة مع بيئتها الخاصة بها. (حنان 2007م)

ولقد أدت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال، وزيادة الاتجاه نحو تأسيس الشركات المساهمة ذات رؤوس الأموال الضخمة وتنشيط سوق المال واتجاه المواطنين إلى الاستثمار في هذه الشركات التي تتميز بانفصال أصحاب هذه المنشآت عن إدارة منشآتهم إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مالية مفيدة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة بشكل عام، الأمر الذي يتطلب ضرورة وجود معايير محاسبية مالية تحدد الطرق التي يجب إتباعها لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة الهادفة لتحقيق الربح ونتائج أعمالها، وتوصيل هذه المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها إلى المستفيدين منها. أي أن المعايير المحاسبية تحدد الأسس والطرق السليمة للقياس والعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على مركزها المالي ونتائج أعمالها. وفي الواقع فإن المنشآت الهادفة للربح في المملكة العربية السعودية تغيرت وكبر حجمها بشكل كبير، وتعقدت العلاقات بين العاملين فيها، مما يتعين على المهنة أن تتغير على نحو يواكب هذه التغيرات. مما يساهم في تحقيق حالة من التوازن على الشكل والمضمون الذي بموجبه يتم قياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي ونتائج أعمال تلك المنشآت وإيصال نتائجها للمستفيدين. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2010م، أهداف المحاسبة المالية)

وإن تدني مستوى مهنة المحاسبة قد يؤدي إلى نتائج خطيرة للغاية، من أهمها نقص الثقة في المعلومات المالية التي تُظهر المركز المالي لهذه المنشآت ونتائج أعمالها، وينتج عن ذلك بحث المستفيدين عن وسيلة أخرى قد تكون مكلفة للغاية لمعرفة حقيقة المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها. بالإضافة إلى أن ذلك قد يؤثر على حجم النشاطات المالية والتجارية لتلك المنشآت، وبالتالي على الاقتصاد الوطني ككل. ولا شك أن من أهم وسائل تطوير المهنة لكي تواكب التطور الهائل في مجالات الأعمال، هو إصدار معايير محاسبية مالية يحدد على ضوءها طرق قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وإيصال نتائجها إلى المستفيدين. ولقد أدركت دول كثيرة أهمية إصدار معايير للمحاسبة المالية، لذا سارعت في إصدارها لتكون الأساس الذي تتم على هداه تحقيق الأهداف المنشودة. كما أدرك نظام الشركات في المملكة العربية السعودية أهمية القوائم المالية. ومن أجل أن تكون معايير المحاسبة المالية متسقة مع بعضها البعض، يجب أن تركز على مجموعة متكاملة من المفاهيم تعرف المصطلحات المحاسبية الرئيسية وفقاً لتصور ذهني ملائم للمحاسبة المالية في المملكة العربية السعودية. وبدون هذه المفاهيم تكون هناك خطورة في إصدار معايير متناقضة. ويساعد وجود معايير محاسبية متسقة في تحقيق أهداف المحاسبة المالية ووضع الإطار العام للتطبيق المحاسبي. كما تعتبر المعايير المحاسبية مرجعاً يمكن الاستناد إليه في حل العديد من المشكلات التي قد يواجهها المحاسب في الحياة العملية. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2010م، أهداف المحاسبة المالية)

وتندرج من هذه المعايير أهم أساسيات علم المحاسبة وهي التي تتعلق بأخلاقيات المهنة من مبادئ محاسبية أخلاقية وقواعد سلوك المهنة لممارستها. فهذه المعايير تتضمن المبادئ المحاسبية والتي أعدت في ضوء مجموعة من القيم الأخلاقية والإسلامية، والقواعد السلوكية لأداب المهنة والتي تشمل مجموعة من الصفات السلوكية التي يتعين على العضو التحلي بها كحد أدنى، وتعتبر بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2010م، قواعد سلوك وآداب المهنة)

3-1 المبادئ الأخلاقية لمهنة المحاسبة:

لقد تم اشتقاق كلمة "أخلاقيات" من الكلمة الإغريقية "Ethos" وتعني "Character"، وهناك مصطلح مرادف للأخلاقيات وهو "Moralities" والمشتق من الكلمة الإغريقية "mores" وتعني العادات "customs". وتعبر الأخلاقيات عن مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي تحكم تصرفات الأفراد، أي أنها تركز على السلوك البشري "الصحيح" و "الخطأ". ولذا فإن كل فرد يفترض لديه مثل هذه القيم، حتى لو أنها لم تكن محددة بشكل واضح. أما الأخلاقيات المهنية فيجب أن تتعدى المبادئ والقواعد الأخلاقية للفرد العادي، بحيث تُصمم مجموعة من القواعد لتصبح قواعد مهنية تحث على تشجيع السلوك السوي للشخص المهني، وتكون واقعية وقابلة للتطبيق في آن واحد. ويترتب على المهنيين الالتزام بالسلوك الأخلاقي الذي يحقق المنفعة للمجتمع، انطلاقاً من حقيقة أن قواعد السلوك المهني تؤثر بشكل مباشر على المهنة ودرجة الوثوق بها، فإن تلك القواعد تجعل أعضاء المهنة يتقبلون معايير السلوك الأخلاقي بشكل أكثر فاعلية من تلك القوانين الإلزامية. (كراجة 2004م)

واستناداً إلى ما تقدم، يمكن القول أن أخلاقيات العمل المحاسبي سوف تتعلق بمجموعة من المعايير التي تحكم مهنة المحاسبة، والتي يتم من خلالها الحكم على التصرفات الشخصية للمحاسبين القائمين بأعمالهم في مختلف الوحدات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق يتعين علينا توضيح تلك المبادئ الأساسية لأداب وأخلاقيات مهنة المحاسبة والتي تتمثل فيما يلي:

1. المسؤولية:

يتعرض المحاسبين عند قيامهم بمسئولياتهم المهنية لاتخاذ قرارات مهنية وحساسة في جميع نواحي خدماتهم، وتقع عليهم مسئوليات هامة تجاه الجهات المستفيدة من خدماتهم وتجاه المجتمع ككل، ولذا يتعين عليهم الالتزام المستمر بالتعاون فيما بينهم لتحسين أدائهم، والاحتفاظ بثقة المجتمع، والقيام بمسئولياتهم الخاصة في إدارة شؤون مهنتهم، والحفاظ على التقاليد المهنية والرفع من شأنها.

2. مصلحة المجتمع:

يتعين على المحاسبين أداء أعمالهم بالطريقة التي تحافظ على مصلحة المجتمع واحترام ثقته، وإظهار التزامهم بالإطار المهني، والسعي بصفة مستمرة لإظهار التفاني في تقديم أفضل أداء مهني، حفاظاً على ثقة المجتمع في المهنة. وعدم الخضوع لأي ضغوط متعارضة مع المهنة، والتصرف بأمانة وموضوعية في ذلك بما يحقق تقديم خدمات مهنية متنوعة ذات مستوى مهني رفيع يتفق مع قواعد سلوك وآداب المهنة مقابل أتعاب مناسبة تتلاءم مع الجهد المبذول.

3. الأمانة والاستقامة:

تتطلب الأمانة والاستقامة من المحاسب أن يكون نزيهاً وعفيفاً وصادقاً في أداء عمله وعدم الإخلال بمصلحة المجتمع من أجل مغانم أو مزايا شخصية، والالتزام بنص وروح المعايير الفنية والأخلاقية، ولا يتعارض ذلك مع الخطر غير المقصود إلا أن الإهمال والتغاضي عنها يتعارض معها، وتقاس الأمانة والاستقامة بما هو حق وعدل. وفي حالة وجود آراء مهنية متعارضة وعدم وجود معايير محددة فيتعين على المحاسب أن يخضع تصرفاته وقراراته لحكمه الشخصي بما يتعين أن يقوم به شخص أمين محتفظ بأمانته واستقلاله. فالأمانة والاستقامة عنصراً ومبدأ هام في أي عمل.

4. الموضوعية والاستقلال:

فالموضوعية والاستقلال أساس الحياد والعدل وإحدى العلامات المميزة للمهنة، فلا بد من المحاسب أن يكون محايداً وغير متسرع في إصدار القرارات أو الأحكام إلا بعد التأكد والتروي وجمع الأدلة والإثباتات الكافية، ويجب أن يتمتع بالاستقلال الظاهري والفكري في جميع ما يتعلق بخدماته المهنية وبعيد عن سيطرة الإدارة وسلطتها. وأن لا يكون له أي مصالح متعارضة، وأن يكون متجنباً لأي علاقات قد تبدو أنها تفقده موضوعيته واستقلاله في مهنته.

5. الكفاءة والعناية المهنية الواجبة:

إنه من الواجب على المحاسب أن يقوم بمستوى معين من العمل وكفاءة معينة، ويسعى على الدوام لتحسين جودة خدماته والوصول إلى درجة الامتياز، والمحافظة على الكفاءة تتطلب التزاما بالتعليم المستمر، وتحسين القدرات المهنية للمحاسب، والفهم والخبرة طوال مدة حياته المهنية. كما أن العناية الواجبة تتطلب من المحاسب التخطيط والإشراف بطريقة كافية على أي نشاط مهني هو مسئول عنه.

6. نطاق وطبيعة الخدمات:

يتعين على المحاسب أن يلتزم بقواعد سلوك وآداب المهنة عند تحديد نطاق وطبيعة الخدمات التي يؤديها، كما تتطلب المصلحة العامة أن تتفق وطبيعة الخدمات المهنية التي يقدمها المحاسبين مع السلوك المهني المقبول، ويجب على المحاسبين أن يأخذوا في الاعتبار المبادئ المهنية عند تحديد قبول أو عدم قبول تأدية خدمات مهنية معينة ولتحقيق ذلك يجب على المحاسبين:

- أن يمارسوا المهنة في مكاتب لديها إجراءات رقابية داخلية للتأكد من أن الخدمات يتم تأديتها بكفاءة وأنها تخضع للإشراف الرقابي الكافي.
- أن يستطيعوا التقرير عما إذا كان نطاق وطبيعة الخدمات الأخرى المقدمة إلى عميل ما قد تؤدي إلى تضارب في المصالح عند أداء الوظيفة له.
- أن يقوموا باستمرار وقبل الدخول في أي نشاط بتقدير ما إذا كان هذا النشاط يتفق مع دورهم كمهنيين وامتداد معقول لخدمات موجودة فعلا يقدمها المحاسبين. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2010م، قواعد سلوك وآداب المهنة)

2-3 قواعد السلوك الأخلاقي لمهنة المحاسبة:

القواعد المهنية السلوكية وتمثل في:

(1) الاستقلال:

يجب على المحاسب أن يكون مستقلاً عند أدائه لخدماته المهنية طبقاً لما تتطلبه الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالمهنة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

(2) الأمانة والاستقامة:

يجب على المحاسب أن يتصف بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله المهني بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية وأن يتجرد من المصالح الشخصية وألا يخضع حكمه لأراء الآخرين وألا يقوم عن علم بالإفصاح عن المعلومات على غير حقيقتها.

(3) الالتزام بالمعايير:

يجب على المحاسب أن يلتزم بمعايير المهنة التي تحكم تلك الخدمات التي يقدمها، كما عليه تبرير أي انحراف عن تلك المعايير.

(4) المعايير العامة:

يجب على المحاسب التقيد بالمعايير المهنية التي تصدر من الجهة المخولة وعلى الأخص ما يلي:

- الكفاءة المهنية: بحيث لا يقبل المحاسب سوى الخدمات المهنية التي يستطيع القيام بها وأدائها بكفاءة.
- العناية المهنية الواجبة: بأن يبذل المحاسب في أداء خدماته العناية المهنية اللازمة.
- التخطيط والإشراف: على المحاسب أن يخطط ويشرف على أداء الخدمات المهنية بصورة كافية.

• الحصول على معلومات كافية وملائمة: على المحاسب الحصول على القدر المناسب من المعلومات والأدلة بحيث تكون أساساً معقولاً للنتائج أو التوصيات التي يتوصل إليها فيما يتعلق بالخدمات المهنية التي يؤديها.

(5) معايير المحاسبة:

يجب على المحاسب أن يقوم بإعداد القوائم المالية للمنشأة التي يعمل بها وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها والمعتمدة من قبل الجهة المخولة بذلك، وأنه إذا كان هنالك انحراف ذو أهمية نسبية عن تلك المعايير أو تأثير جوهري فعلى المحاسب أن يفصح عن ذلك ويقوم بتوضيحه.

(6) السرية:

لا ينبغي للمحاسب إفشاء المعلومات الخاصة بالعميل والتي توصل إليها من خلال عمله المهني، أو استخدامها لمنفعته الخاصة إلا بموافقة محددة من العميل، وأن يحافظ على جميع أسرار عميله.

(7) السلوك الحسن:

على المحاسب أن يتجنب الأعمال التي تسيء لسمعته وسمعة المهنة وعلاقته بزملائه في المهنة.

(8) الحصول على العمل المهني:

لا يجوز للمحاسب الحصول على عمله المهني بطريقة كاذبة أو مضللة أو خادعة سواء كان ذلك بالإعلان أو بأي شكل آخر من طرق اجتذاب العملاء، كما يحظر على المحاسب أن يسلك كل ما من شأنه البحث عن عملاء عن طريق الإلحاح أو المضايقة أو الإكراه.

9) مزاولة الأعمال الأخرى:

يستطيع المحاسب أن يزاول الأعمال التي لا تتعارض مع قواعد سلوك وآداب المهنة شريطة أن تكون هذه الأعمال من الأعمال المهنية المكتملة لطبيعة عمله وإحدى النشاطات الاقتصادية غير المهنية. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2010م، قواعد سلوك وآداب المهنة) انظر الشكل (1-2)

4- الملخص والخاتمة:

من خلال ما سبق نجد أن التطور التاريخي للمحاسبة قد حدد بعض الحقائق الهامة المتعلقة بنشأة المحاسبة وتطورها، وهي أن المحاسبة وليدة ظروف اقتصادية وقانونية واجتماعية، ظهرت مع أشكال التطور السلعي والاقتصادي ومن ثم تطورت مع تطور الحاجة إلى بياناتها، وأن المحاسبة ما هي إلا وسيلة مهمة ودقيقة تخدم الإدارات والمجتمع بشكل عام.

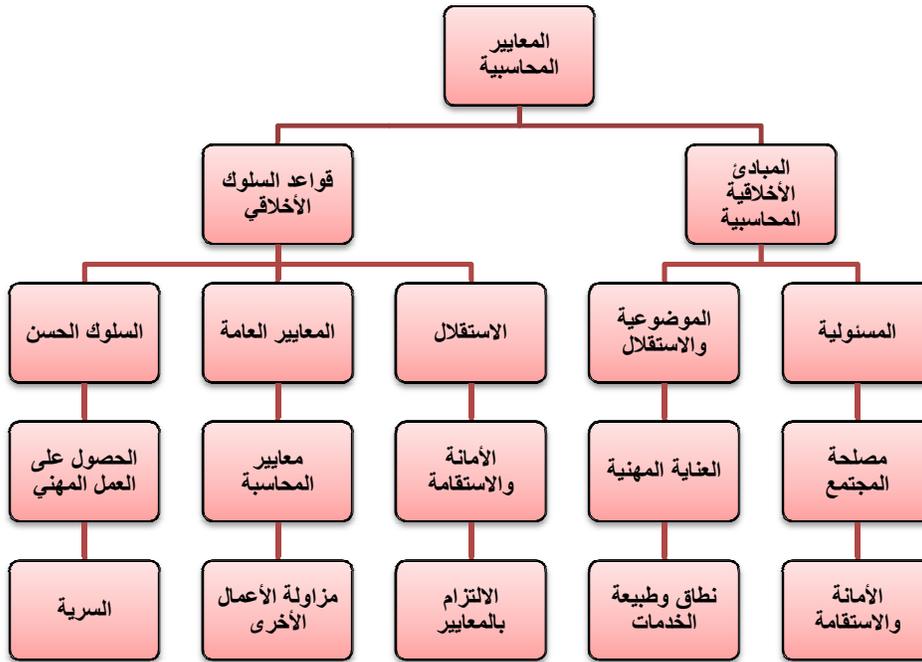
كما تم التطرق لبداية نشأة هيئة المحاسبين القانونيين، وكيف أن هذه الهيئة قد ساهمت بنفع مهنة المحاسبة والمراجعة في شتى أنحاء العالم، وفي تدعيم مقومات هذه المهنة من خلال إصدار مجموعة من المفاهيم والمعايير والقواعد التي تنظم عمل المهنة وأدائها. وكيف أن المعايير المحاسبية نشأت نتيجة حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية، وتقليص الاختلافات الكبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية ومحاولة الوصول إلى لغة محاسبية واضحة تلقى قبولاً وطنياً ودولياً، وبالتالي استبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة.

ولقد تضمنت المعايير المحاسبية المبادئ الأخلاقية المحاسبية والتي اشتملت على ست مبادئ مهمة وهي: المسؤولية، الحفاظ على مصلحة المجتمع، الأمانة والاستقامة، الموضوعية والاستقلالية، الكفاءة والعناية المهنية الواجبة، نطاق وطبيعة الخدمات المقدمة.

إضافة إلى قواعد سلوك وآداب مهنة المحاسبة والمرتكزة على مجموعة من القيم الأخلاقية الواجب على المحاسب التحلي بها، والتي اشتملت على: الاستقلال، الأمانة والاستقامة، الالتزام بالمعايير العامة والمحاسبية، السرية، السلوك الحسن، الحصول على العمل المهني، مزاولة الأعمال الأخرى.

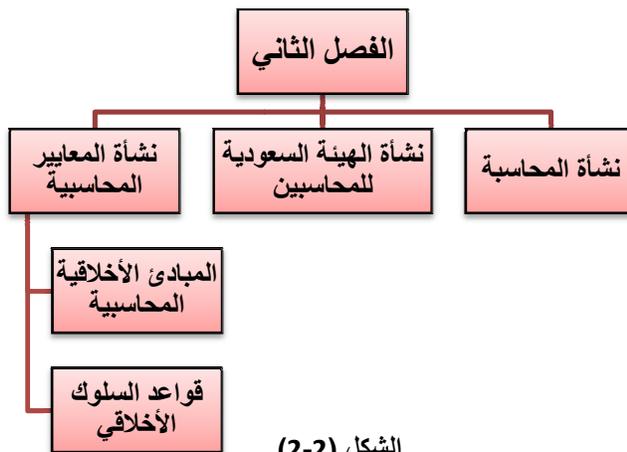
وتؤكد الباحثة على أن المجتمع يفترض في المحاسبين التزامهم بتلك القواعد السلوكية وآداب ومبادئ المهنة وأخلاقياتها، وإذا ما حدث عكس ذلك، فإن ثقة المجتمع سوف تهتز في مهنة المحاسبة وقد تنعدم بشكل مريب، الأمر الذي يستوجب معه المحافظة على هذه الثقة لخدمة المجتمع بأفضل شكل ممكن.

ملخص المعايير المحاسبية



الشكل (1-2)
المصدر: الباحثة

خريطة الفصل الثاني



الشكل (2-2)
المصدر: الباحثة

الفصل الثالث

أهم العوامل المؤثرة على مهنة المحاسبة

1- المعتقدات الدينية ومهنة المحاسبة:

1-1 مكانة المحاسبة في الإسلام.

2-1 ميثاق قيم وأخلاق وسلوكيات المحاسب في الفكر والتطبيق الإسلامي.

1-2-1 القيم الإيمانية للمحاسب في الدين الإسلامي.

2-2-1 القيم الأخلاقية للمحاسب في الدين الإسلامي.

3-2-1 القيم السلوكية للمحاسب في الدين الإسلامي.

3-1 طبيعة أسس المحاسبة في الإسلام.

2- الربط بين التعليم ومهنة المحاسبة:

1-2 مناهج تعليم المحاسبة.

2-2 طرق التدريس ودور المعلمين.

3-2 الآثار المترتبة على التعليم المحاسبي.

3- تحديد العلاقة بين المجتمع ومهنة المحاسبة:

1-3 علم المحاسبة والمجتمع.

2-3 البناء الأخلاقي للمجتمع.

3-3 أخلاق المحاسب والمجتمع.

4- الملخص والخاتمة.

الفصل الثالث

أهم العوامل المؤثرة على مهنة المحاسبة

إن مهنة المحاسبة من المهن التي تتميز بالدقة والوضوح، وحيث أن الهدف الرئيسي للمحاسبة يتمثل في تحديد المركز المالي لمنشأة معينة في فترة زمنية محددة، وتوفير كل المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لمساعدة المستثمرين والإدارة وأيضاً متخذي القرارات على اتخاذ القرارات الصائبة، فلا بد أن تتسم هذه المعلومات بالثقة والصدق ويمكن الاعتماد عليها بلا خوف أو تردد، ومجمل كل ذلك يعتمد أولاً وأخيراً على المحاسب نفسه ومدى التزامه بقواعد ومبادئ أخلاقيات وسلوكيات المهنة. وفي الحقيقة هناك عدد من العوامل الهامة التي تؤثر على تكوين شخصية وأفكار وتصرفات المحاسب معد هذه المعلومات، وأهم هذه العوامل هي: الاعتقادات الدينية، التعليم وأساسياته، والمجتمع ونظراته لعمل المحاسب ومهنة المحاسبة ككل.

1- المعتقدات الدينية ومهنة المحاسبة:

لقد اقتبس كثير من كتاب المحاسبة في دول أوروبا من التجار العرب الكثير من مفاهيم وأسس المحاسبة في الإسلام، فالفكر المحاسبي الإسلامي له أصوله المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية وفقه المعاملات. وفي الواقع إن الدين الإسلامي لم يكن سلبياً كما كان يدعى من الغرب بوصفه تهديداً للعدالة الاجتماعية وغيرها، بل على العكس إن النهضة الإسلامية تعتبر موضع تقدير واحترام بالنسبة للاقتصاد المنظور، وحيث أن الإسلام يركز على كل ما يخص حياة الإنسان وما فيه صالحه، فكان لا بد له من الأولى الاهتمام بأخلاقيات هذا الإنسان وبالتالي المهن التي يقوم بها والتي تعد من أهم الأمور التي يتعامل معها أي شخص ذكراً كان أو أنثى. (Kamla et al. 2006)

وفيما يلي تفصيل ذلك من خلال تناول ثلاث تصنيفات هامة وهي: مكانة المحاسبة في الإسلام، ميثاق قيم وأخلاق وسلوكيات المحاسب في الدين الإسلامي، طبيعة أسس المحاسبة في الإسلام.

1-1 مكانة المحاسبة في الإسلام:

تتضح مكانة الأخلاق في الإسلام من خلال عدة أمور منها: كثرة النصوص الواردة فيها في الكتاب والسنة، ففي القرآن الكريم ورد ذكرها في أكثر من (300) آية والتي تتحدث عن الفضائل الخلقية، وفي السنة الشريفة أكثر من (2200) حديث أيضاً في الفضائل الخلقية، كذلك المنزلة العظيمة التي جعلت للأخلاق في ميزان الإسلام بشكل واضح، فلقد أمر ديننا الحنيف بالأخلاق الحسنة والتحلي بها في جميع أمور حياتنا ونهى عن الأخلاق السيئة والتعامل بها سواء في أعمالنا أو مجرى حياتنا اليومية. (القحطاني 2008م)

وحيث أن المحاسبة تعتبر من العلوم الاجتماعية والتي تتأثر بقيم ومثل وأخلاقيات وسلوكيات أفراد المجتمع الذين تتم المحاسبة على معاملاتهم، كما أنها تتطور من حيث الأساليب والإجراءات التنفيذية مع التغيرات المستمرة في الظروف المحيطة للوفاء بالاحتياجات من المعلومات المحاسبية. فإن المحاسبة في الفكر الإسلامي لها مفهومها وخصائصها التي تعكس القيم العقائدية والأخلاقية والسلوكية للمجتمع المسلم. فلقد اهتم الإسلام بالمعاملات مثل اهتمامه بالعبادات ووضع العديد من القواعد التي تحكم المعاملات التجارية ومعاملات الدولة الإسلامية مع الغير. كما طور من طرق وأساليب كتابة الأموال التي كانت سائدة عند العرب من قبل، وظهرت الدفاتر وصممت النظم المحاسبية. ومن أدلة اهتمام الإسلام بالمحاسبة قول الله تبارك وتعالى في أطول آية في القرآن الكريم: " يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل... إلى آخر الآية " (البقرة:282)، ولقد استنبط فقهاء الإسلام من هذه الآية وغيرها من الآيات والأحاديث النبوية الشريفة، الأسس المحاسبية في الفكر الإسلامي والصفات التي يجب أن يتصف بها المحاسب. وهي الإيمان والتقوى والعدل والصدق والأمانة والفقه والعفة والكفاءة الفنية وغيرها. كما اهتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكتابة، وأشار في كثير من أحاديثه إلى أهمية المحاسبة، فكان يحاسب العاملين على الزكاة في ضوء ما تم تسجيله بالأوراق والسجلات التي يحتفظون بها. (شحاتة 1987م)

وازدادت أهمية المحاسبة في صدر الإسلام بعد انتشار شركات المضاربة والأنواع الأخرى من الشركات، وكذلك بعد تأسيس بيت المال والدواوين الأخرى. فكان الهدف منها في ذلك الوقت يتمثل أساساً في تحديد وقياس أرباح الأنشطة المختلفة، وتقويم العروض (الأموال) وبيان الدائنية والمديونية. وكان التسجيل الإحصائي من أهم الأساليب المحاسبية التي استخدمت في صدر الإسلام على أساس قاعدة الإضافة والخصم، وكانت الدفاتر والسجلات إما أن تأخذ شكل صحائف سائبة أو مجلدة. والحسابات تأخذ شكل القوائم ذات الأعمدة المتجاورة. وكان يتولى هذه المهام كتبة الأموال الذين اهتم بهم الإسلام اهتماماً ملحوظاً من حيث القيم والأخلاق والسلوك لدورهم في المحافظة على أموال المسلمين، كما وضع فقهاء المسلمين مجموعة الخصائص التي يجب أن تتوفر فيمن يعمل بمهنة كتابة الأموال من أهمها ما يلي:

◆ العقيدة السليمة، والإيمان العميق بالإسلام كعقيدة وشريعة نظام وحياء.

◆ الصدق والأمانة والعفة والنزاهة والعدل والدقة وهذه منبثقة من القيم الإيمانية.

◆ الكفاءة والمقدرة على أداء المهنة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ولقد تبين بالدراسة والتحليل أن المحاسبة في الفكر الإسلامي لها ذاتية خاصة بها وتقوم على مجموعة من الأسس التي تعطي لها سمة العلم المستقل الذي يقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ. (شحاتة 1987م)

2-1 ميثاق قيم وأخلاق وسلوكيات المحاسب في الفكر والتطبيق الإسلامي:

إن عمل المحاسب يرتكز على إعداد مجموعة من القوائم والتقارير المالية وما في حكمها وتقديمها للإدارة والمستخدمين ليستفيدوا منها في اتخاذ القرارات المختلفة، ويجب أن تكون المعلومات التي تحتويها تلك القوائم والتقارير المالية صادقة وأمانة ودقيقة وموضوعية، وهذا كله يتأثر بقيم وأخلاق المحاسب، وفي الحقيقة هناك إجماع بين علماء وأساتذة المحاسبة والممارسين لها على أن هناك ضرورة لالتزام المحاسب بالقيم الأخلاقية والسلوكية في عمله. وحيث أن التكوين الشخصي للمحاسب هو أساس نجاح العمليات المحاسبية، فإنه لا يمكن الفصل بين التكوين الشخصي والتكوين المهني له، فكلهما يكمل الآخر ويعتبر موجب له.

ومن معالم التكوين الشخصي للمحاسب في الإسلام هي: توافر القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية والتي تدعم تكوينه المهني لأداء عمله بكفاءة على الوجه المرضي.

1-2-1 القيم الإيمانية للمحاسب في الدين الإسلامي:

لقد اهتم الإسلام بهذه القيم واعتبرها ضرورة وواجب، "فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، والقيمة في الفكر الإسلامي هي: المثل العليا التي ينظر إليها المسلم، والتي تحكم فكره وسلوكياته مع نفسه ومع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، كما أنها المرشد والموجه له في أعماله وتصرفاته. أما القيم الإيمانية فيقصد بها: المبادئ والأحكام والأصول الثابتة المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية والتي تعتبر المرجع للأعمال الصالحة المطابقة لشرع الله عز وجل. وهذه القيم الإيمانية واجبة التطبيق والالتزام بها من قبل المسلمين في كافة نواحي الحياة، ومنها في مجال مهنة المحاسبة. (شحاتة 2005م)

وتتمثل القيم الإيمانية للمحاسب في الآتي:

- 1) الإيمان الصادق بأن الله سبحانه وتعالى المالك الأصلي والحقيقي للأموال التي هي موضع عملية المحاسبة. وهذا يوجب على المحاسب أن يلتزم بشريعة المالك الأصلي لها وألا يخالفها مهما كانت الظروف.
- 2) الإيمان الكبير بأن مزاولة عملية المحاسبة عبادة وعمل، وهذا يجعل المحاسب يعمل بإخلاص وصدق ولا يتأثر بمضايقات رؤسائه، أو قلة أجره ونحو ذلك، وهذا من موجبات الحياد والموضوعية والاستقلال.
- 3) الإيمان اليقيني بأن الله تعالى يراقب تصرفاته وأعماله ومنها عمليات المحاسبة، وأن هناك ملائكة تسجل كل أعماله صغيرها وكبيرها في صفحته، وهذا ما يطلق عليه علماء الإسلام بالرقابة الذاتية. فهذا الاعتقاد يجعل المحاسب دائم الحذر.
- 4) الإيمان القوي بالحساب في الآخرة، وبذلك يعتبر المحاسب مسئولاً أمام نفسه وأمام الله. (شحاتة 2005م)

1-2-2 القيم الأخلاقية للمحاسب في الدين الإسلامي:

يقصد بالقيم الأخلاقية: العادات الفطرية السوية التي يطبقها الإنسان في أعماله وتصرفاته، وتعتبر الأخلاق من الأمور الباطنة داخل النفس البشرية منها ما هو طيب ومحمود ومنها ما هو ردي ومذموم، وهي عامل محدد في السلوك، فيمكن أن نقيس مستوى الخلق في النفس عن طريق قياس آثاره في السلوك، كما وتؤثر القيم الإيمانية السابقة الذكر على خُلق المحاسب وعلى من تقدم لهم القوائم والتقارير المحاسبية.

وتعد القيم الأخلاقية من الجوانب الهامة والمؤثرة في مجال مهنة المحاسبة، لذلك فإن أي نشاط لا تحكمه قيم أخلاقية واضحة لن يكتب له النجاح، لذلك فإن القائمين على شئون مهنة المحاسبة دولياً ومحلياً قد اهتموا بالقيم الأخلاقية واعتبروها معايير للسلوك الأخلاقي التي يجب على الأعضاء الالتزام بها نظراً لأهميتها في كافة مجالات الوظائف المحاسبية.

ومن أهم المثل الأخلاقية التي يجب أن تتوافر في المحاسب ما يلي:

- 1- الالتزام بالاستقامة والصدق والأمانة والعدل والإخلاص في العمل والإتقان والوفاء بالعهود وجميع القوانين الخاصة بالدولة، حيث أنه من المنظور المحاسبي لا بد أن تتصف المعلومات المحاسبية المعدة بالصدق والأمانة والعدالة والموضوعية حتى يمكن أن تنتج أثرها في مجال تقييم الأداء وقياس كفاءة التشغيل داخل الشركة.
- 2- يجب على الشركات الالتزام بالنظم والسياسات المحاسبية الجيدة وكذلك نظم الرقابة الداخلية السليمة وذلك بما يضمن التسجيل الصحيح والدقيق للبيانات.
- 3- يجب على الإدارة والمحاسبين التمسك بالسياسات والإجراءات اللازمة لعمل جميع المعالجات الأخلاقية لتضارب المصالح الشخصية والمهنية، إضافة إلى التزامهم بالسرية التامة للمعلومات التي يحصلون عليها وعدم استخدامها في مجال مصالحهم الشخصية.
- 4- الاهتمام بحماية أصول الشركات والحفاظ عليها من السرقة، واستخدامها الاستخدام الفعال في الأعمال الشرعية. (غريب 2004م)

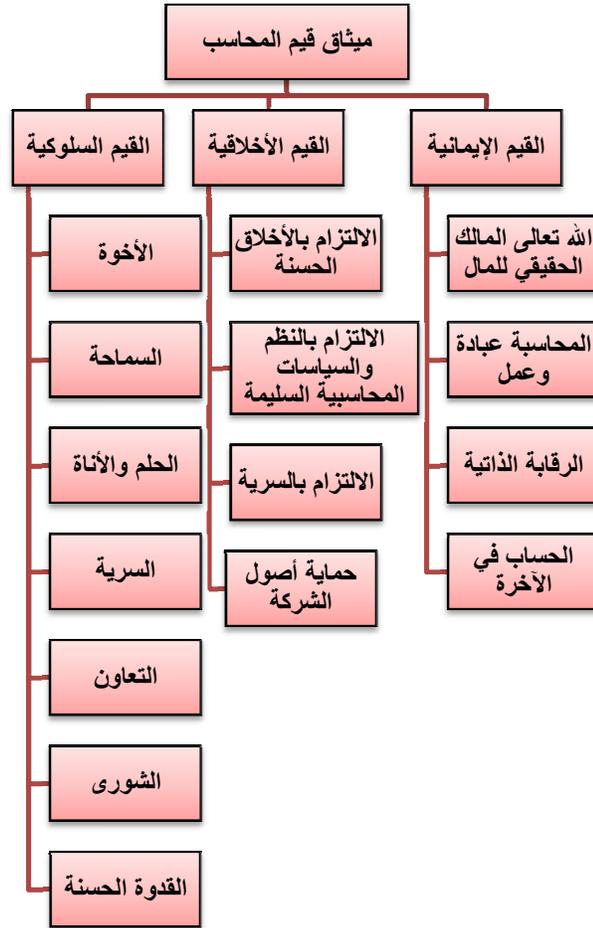
1-2-3 القيم السلوكية للمحاسب في الدين الإسلامي:

من أهم القيم السلوكية التي يجب أن يلتزم بها المحاسب في الفكر الإسلامي ما يلي:

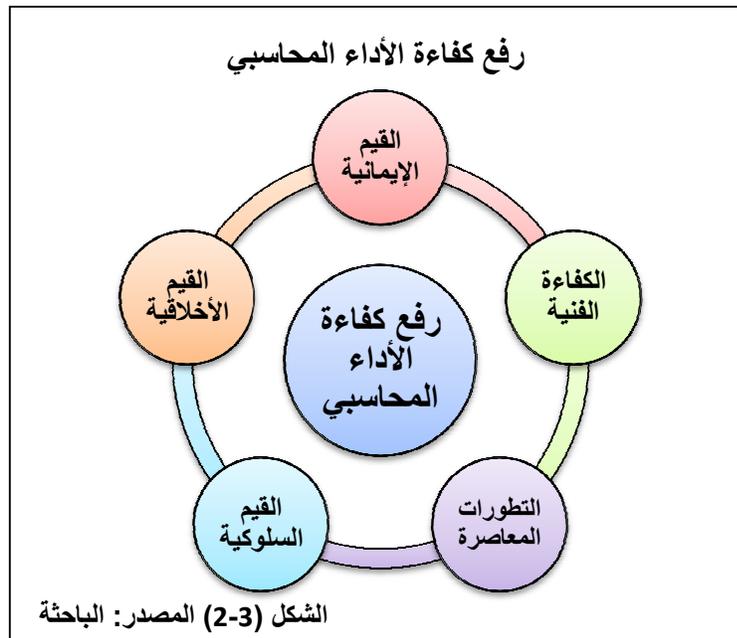
1. **الأخوة:** وينعكس أثر المحبة والأخوة بين المحاسبين في التناصح، وإحساس روح التعاون والثقة بين المتعاملين مع المحاسب من داخل المنشأة وخارجها.
 2. **السماحة:** يجب أن يكون المحاسب سمحاً في التعامل مع الناس جميعاً وبسط الوجه، لأن المتكبر العبوس منفر وخصوصاً عند إعداد التقارير المحاسبية ومناقشتها مع مستخدميها.
 3. **الحلم والأناة:** على المحاسب أن يتسم سلوكه بالحلم والهدوء وسعة الصدر، وخصوصاً عند عرض التقارير المحاسبية ومناقشتها مع مستخدميها.
 4. **السرية:** تعتبر أهم سلوكيات المحاسب، حيث أنها تتعامل مع بيانات ومعلومات كثيرة خاصة بمكان عمله، فلا بد على المحاسب المحافظة على جميع أسرار المنشأة.
 5. **التعاون:** من خلال قيام المحاسب بتوجيه النظر لنقاط الضعف والقوة في نظم العمل الداخلية، وسرعة استجابة من يتعاملون مع المحاسب لما يطلبه من بيانات ومعلومات ومستندات تساعد برنامج المحاسبة في عمله.
 6. **الشورى:** في مجال المحاسبة يجب على المحاسب بصفة عامة أن يتشاور مع تابعيه ومعاونيه والإدارة حتى يتخذوا القرار الرشيد.
 7. **القدوة الحسنة:** وتظهر سلوكيات القدوة الحسنة في المحاسب من خلال علاقة المحاسب بتابعيه وبمن يتعامل معهم، فالتأثير الفعال للمحاسب مرهون بسلوكه المستقيم مع الغير.
- (شحاتة 2005م)

ومن خلال السابق نجد أن كلاً من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية الإسلامية تتفاعل مع الكفاءة الفنية، في ظل الأخذ بالأسباب المعاصرة. كل ذلك يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المحاسبي في كل مجالاته العلمية والعملية. انظر الشكلين (3 - 1) و (3 - 2):

ميثاق قيم وأخلاق وسلوكيات المحاسب في الفكر والتطبيق الإسلامي



الشكل (1-3) المصدر: الباحثة



الشكل (2-3) المصدر: الباحثة

3-1 طبيعة أسس المحاسبة في الإسلام:

يقصد بالأسس المحاسبية في الفكر الإسلامي: مجموعة من القواعد الثابتة المستقرة والمستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، أو التي جرى العرف على تطبيقها ولا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والتي يلتزم بها المحاسب عند تنفيذ عمليات المحاسبة (من إثبات وقياس وتوصيل ونحو ذلك)، كما تعتبر المعيار لتقويم الأداء المحاسبي وتطويره إلى الأحسن، وتساعد في فهم وتفسير الوقائع التي تمت من الناحية المحاسبية وطبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. (شحاتة 1987م)

وتتسم الأسس المحاسبية الكلية في الفكر الإسلامي بنفس خصائص الفكر المحاسبي الإسلامي السابق بيانها تفصيلاً من قبل والتي تتلخص في الآتي:

- 1) أنها تقوم على قيم إيمانية ومثل أخلاقية وسلوكيات طيبة باعتبارها مستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، القرآن والسنة واجتهاد الفقهاء، ويعتبر الالتزام بها مسألة شرعية.
- 2) تتسم هذه الأسس بالثبات والدوام وعدم التغيير والتبديل فهي لا تصطدم بزمان ولا مكان، وينحصر اجتهاد فقهاء الفكر المحاسبي الإسلامي في تفسيرها، وفي تصميم النظم المحاسبية، ووضع الإجراءات واختيار الأساليب والأدوات المحاسبية والتي تتكيف حسب الأحوال والأزمنة المختلفة.
- 3) تتسم هذه الأسس بالشمولية لكافة عمليات المحاسبة، من إثبات وتحليل وقياس وتوصيل، كما أنها تتسق مع المعاملات الأخرى باعتبار أن نظام المحاسبة جزء من النظام المالي.
- 4) تتسق هذه الأسس مع الفطرة والمنطق وأنها من مقتضيات سنن الله في ضبط المعاملات، وبدونها تضيع الحقوق ويعم الشك بين المتعاملين، ولذلك يطلق عليها أسس حفظ الأموال.

وتتميز هذه الأسس بالعالمية فهي صالحة للتطبيق في أي مكان باعتبارها مستنبطة من شريعة الإسلام وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى: " قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً " (الأعراف: 158)، ويؤيد ذلك أن هناك من معايير المحاسبة الدولية التي اتفق عليها وقد تتفق مع قواعد الفكر المحاسبي الإسلامي في بعض الجوانب. وقد بين العديد من الكتاب أن هناك علاقة بين ما يعتقد الشخص من دين وأفكار وبين القيم السلوكية التي يقوم بها ويمارسها. (شحاتة 1987م)

2- الربط بين التعليم ومهنة المحاسبة:

إن الاهتمام بالمحاسب القانوني وتأهيله ورفع كفاءته المهنية، من الأمور الأساسية اللازمة لتطوير أداء مهنة المحاسبة، لذلك تطلب من الهيئات المهنية والتشريعات التي صدرت في الدول العربية والأجنبية توافر حد أدنى من التأهيل العلمي والعملية للمحاسب القانوني، وحيث أن الجامعات تعتبر المسئول الأول عن التعليم في مجال المحاسبة، فيتوجب عليها أن تعدّ خططها وبرامجها ومناهجها على النحو الذي يزود الطالب بالمعارف والمعلومات الأساسية واللازمة وكل ما يستجد من تطور على فروع المعرفة المختلفة. وبما أن الحصول على شهادة جامعية فقط لا يكفي لممارسة المهنة، فلا بد أن يكتسب الممارس بعض من الخبرة اللازمة قبل قيامه بالممارسة العملية، وأيضاً اكتساب السلوكيات وفضائل الأخلاق التي تكون أساس أداء عمله المهني. (المريش 2007م)

ونظراً لأهمية التعليم وكونه الأساس القوي والمتين الذي يؤسس عليه المحاسب ويبلور شخصيته المهنية، ويركز على جميع أخلاقه وسلوكياته كطالب ومحاسب ممتحن للمهنة مستقبلاً، فكان لابد على الباحثة من التركيز على هذا الجانب المهم والخوض في بعض تفاصيله من خلال: مناهج تعليم المحاسبة، وطرق التدريس والمعلمين، والآثار المترتبة على التعليم المحاسبي وأثرها على المجتمع.

1-2 مناهج تعليم المحاسبة:

لقد كانت المدرسة القديمة تفصل بين الدين والأخلاق والتعليم والمحاسبة، وقد بدأ الاتجاه الحديث بالاهتمام بأخلاق المحاسب، كما اهتمت بذلك المنظمات المهنية المحاسبية العالمية وأصدرت موثيق بذلك، وطالب العديد من كتاب الأدب المحاسبي تدريس القيم والأخلاق للمحاسبين ضمن المناهج الدراسية في دور العلم المختلفة مثل المدارس والمعاهد والكلية، وكذلك تنظيم برامج تدريبية للمحاسبين العاملين تتضمن موضوعات عن القيم والأخلاق. حيث أن الفلسفة اليونانية الكلاسيكية ترى أن فضيلة الأخلاق تحدد الصفات التي تجعل الحياة رائعة. وأن الأخلاق تشمل تلك المداورات بين العقل والفكر التي تسبق اختيار هذا العمل، وتكون حول الأشياء التي هي في وسعنا طوعاً ويمكن أن نتحقق في العمل. (شحاتة 2005م)

وأرسطو يرى أنه يتحتم على صانع القرار في العمل امتلاكه للفضائل الفكرية، بما في ذلك الحكمة والتفاهم وغيرها. وأن الفضائل الأخلاقية لا بد أن يتم تشجيعها من خلال التدريس، وحيث أن مهنة المحاسبة تعترف بأهمية وجود الأخلاق في أداء مسؤولياتها المهنية، فإنها ترى ضرورة التعرف على سلامة ونوعية شخصية المرء المحاسب، الذي يستطيع أن يعزز ثقة الجمهور فيه وفي المهنة بصفة عامة. (Mintz 2006)

ولا شك في أن يكون لمناهج تعليم المحاسبة دور كبير في بث الوعي لدى الدارسين والدارسات في تخصصات المحاسبة بأهمية المبادئ الأخلاقية وضرورة التمسك بميثاق شرف المهنة، والحذر من جميع أنواع الغش والتلاعب والاختلاس وخيانة الأمانة. والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف نقوم بتعليم الطلاب المبادئ والقيم الأخلاقية المناسبة؟

وفي الواقع أن هناك العديد من الجهود التي بذلت من قبل الجامعات الأمريكية في هذا الخصوص، ومن ذلك ما قامت به جامعة وارتن عام ٢٠٠٤م، حيث وضعت برنامجاً جديداً للدكتوراه في الأخلاقيات والدراسات القانونية في مجال الأعمال. أما جامعة هارفارد فقد أضافت مقررًا إجباريًا وذلك منذ عام ٢٠٠٣م عن أخلاقيات الأعمال ضمن برنامج الماجستير. ومما يجدر ذكره أيضاً في هذا المجال ما قامت به جامعة كولومبيا من إنشاء مركز لأخلاقيات الأعمال بإعادة إحياء التعاليم الدينية المتعلقة بالأداب والأخلاق والسلوك الحسن كحل للمشاكل التي تواجه مهنة المحاسبة. وأما في المملكة المتحدة فقد تم إصدار تقرير في أكتوبر عام ٢٠٠٥م عن أهمية تدريس الأخلاقيات في مؤسسات التعليم العالي وتم توزيعه على جميع الجامعات البريطانية الأخرى. (المعزاز 2006م)

وعن أهمية تدريس أخلاقيات الأعمال ضمن مرحلة البكالوريوس، فإن هذا الأمر لا بد من الاهتمام به كثيراً، فهي بداية نشأة طالب المحاسب والمرحلة الهامة التي تساعد في تعزيز القيم الأخلاقية والسلوكية لمهنة المحاسب. ولكن مع ضرورة تحديد الأفضلية في تدريسها، إما كمادة مستقلة أو كجزء من كل مادة محاسبية وإدارية ومتمم لمنهج المادة؟، فمن خلال القرن التاسع عشر كانت الجامعات الأوروبية تدرس ضمن موادها مقررات متكاملة عن الأخلاقيات والقيم، وكان ينظر لمادة الفلسفة الأخلاقية على أنها أكثر المواد أهمية ضمن

المقررات الجامعية، وقد أضاف تعليم الأخلاقيات بعداً ملموساً لصالح المجتمع بشكل عام. أما في القرن العشرين فقد تضاعف ذلك الاهتمام ليعود في السنوات الأخيرة في بداية القرن الواحد والعشرين بزيادة مضطردة لافتة للاهتمام بها، بسبب حدوث العديد من الانتهاكات الأخلاقية والتي تسببت في إفلاس الكثير من الشركات العالمية والمختلفة. ولقد تم استخدام أسلوب المحاكاة في التعليم لخلق وابتكار نوع جديد من أساليب تدريس النواحي الأخلاقية في مواد المحاسبة، حيث يقوم الطلاب بالتفكير والاستنتاج على أساس منطق الفضيلة، ليقوموا بوضع حل لكثير من الاختلافات التي قد تنشأ بين ممتهمي مهنة المحاسبة. وتشمل هذه الطريقة: النقاش داخل الفصول الدراسية، وملاحظات الطلاب المكتوبة وتحليلاتهم، والتعليق على ما يكتب في الدوريات العلمية. وقد قام الطلاب بذلك شفويًا وكتابيًا والتفاعل مع بقية الطلاب، واستلام ملاحظات بقية زملائهم أثناء التطبيق وبعده، وشرح ماذا استفادوا من ذلك. وقد استفاد المعلمون كذلك من استخدام هذا الأسلوب في الحصول على الكثير من الأفكار المفيدة وزرع القيم الأخلاقية بين صفوف الطلاب. (المعزاز 2006م)

ومن باب أولى، فإن دور المحاسبة التعليمي لا بد أن يطرح نفسه بقوة وخصوصاً في البيئة العربية الإسلامية وفي مجتمعنا المحلي السعودي بشكل خاص، بحيث يجب أن تتبنى جميع الكليات بجامعةتنا تدريس عدة مواد لنشر الوعي بأهمية سلوكيات وأخلاقيات الأعمال بشكل عام ومهنة المحاسبة بشكل خاص. وفي تراثنا وتاريخنا الإسلامي العديد من الآثار والتعاليم المستمدة من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وسلف الأمة ما يكفل لنا عدم الوقوع في مستنقعات الغش والتلاعب والاختلاس، خصوصاً أن ديننا الإسلامي الحنيف يلزمنا بكل القيم والتعاليم الأخلاقية التي لا ترتبط فقط بالمهنة التي نشغلها، ولكن أيضاً تمتد لتشمل كل جوانب حياتنا. (المعزاز 2006م)

2-2 طرق التدريس ودور المعلمين:

على الرغم من التغييرات الهامة التي حصلت والمتوقع حصولها في ممارسات الأعمال التجارية، فالمحاسبة إلى حد كبير ما زالت تدرس في شكل من المحاضرات والدروس الطويلة وحلقات العمل بنفس الأسلوب مثلما كان قديماً. وعلى هذا النحو، فالطلاب لن تكون لديهم المقدرة على معرفة تأثير نتائج التقارير المالية التي يقدمونها على الأطراف

الأخرى، سواء من داخل أو خارج المنشأة. حيث أن ذلك عادة يرد في نظام تعليم المحاسبة كمادة دراسية مستقلة مثل الإطار المفاهيمي، مع القليل من الجهد لربط المفاهيم المجردة بظواهر العالم الفعلي الحقيقي. (Boyce 2004)

ومعظم هذه المواد عن النظرية والمفاهيم المحاسبية هي في الواقع يتم تدريسها في نهاية مرحلة البكالوريوس. ويبدو من الغريب جدا أن يُنتظر حتى نهاية كل هذه الفترة ومن ثم يطلب من الطلاب التفكير ومحاولة الربط بين كل ذلك. والأعظم أهمية من كل ذلك تعزيز القيم الأخلاقية والمهنية في الطالب أثناء دراسته والتي تأتي في مرحلة متأخرة قبل التخرج، وفي بعض الأحيان تكون مهمشة بحيث يتم المرور عليها بشكل سريع. (Boyce 2004)

ولتحقيق نتائج جيدة من التعليم المحاسبي، ينبغي أن يتم دمج مختلف تلك الاستراتيجيات المبتكرة بأساليب التدريس والمناهج التعليمية لمواد المحاسبة، واستخدام تقنيات التعليم الحديثة، والعمل على خلق التفكير في الطالب والذي يساعد على التطبع بأخلاقيات جديدة. كالمنطق القائم على التفكير التأملي في حل الصراعات التي يواجهها مزاولي مهنة المحاسبة. وإن تعلم التفكير يساعد على تحويل الأفكار والتفاهات القائمة من أجل التوصل إلى فهم جديد للوضع، وهو أيضاً يعتبر كأداة لأخلاقيات التعليم في مجال المحاسبة وتمكين الطلاب من تطبيق الفضيلة والتفكير التأملي عند أدائهم للمهنة. (Howieson 2003)

وفي الواقع إن التركيز على أخلاقيات المحاسبة يكون بالتعليم والتأسيس السليم للطالب، فيجب أن يكون التعليم مساعداً للطلاب على استيعاب الفضائل الأخلاقية التي تكمن وراء الممارسات المحاسبية، من خلال تطوير الصورة الذهنية للعمل وما هو مطلوب عندما يواجه صراعا أخلاقيا. فينبغي أن تكون عملية مستمرة تؤدي إلى الوعي الذاتي وأخلاقية عملية صنع القرار. فالطالب لا بد أن يكون قادراً على معرفة كيف أن القيم والفضائل الأخلاقية للمهنة توفر أساساً لصنع القرار والممارسة الفعلية في مجال المحاسبة. وقادراً على تعزيز الثقافة الأخلاقية للمنشأة التي سيكون محاسباً فيها مستقبلاً. وإن التغيير المنشود في الفترة الراهنة يعتمد على مدى قدرة أساتذة المحاسبة على شرح المشكلات الحالية والمتعلقة

بفشل وتعثر الشركات لطلابهم وتوعيتهم بأهمية دورهم، وتعميق روح المسؤولية لديهم باعتبارهم المدراء والمحاسبين وأصحاب المناصب القيادية في الشركات في المستقبل. ثم إن معلمي المحاسبة بحاجة أيضاً إلى أن يقوموا بعمل تطوير على مهارات المحاسبين والمقررات وأساليب التدريس التي يقدمونها، ومن أهم التحديات التي تواجه التعليم المحاسبي عند تحديثه وتطويره هي: التعرف على الطريقة المناسبة لكيفية تعليم المحاسبين في المستقبل. مما قد يستوجب ذلك إعادة هيكلة لمهنة المحاسبة ككل. (Howieson 2003)

2-3 الآثار المترتبة على التعليم المحاسبي:

من خلال الدراسات المتعددة يتضح أن هناك ثلاث مشاكل واسعة النطاق مع الحالة الراهنة للتعليم المحاسبي:

- (1) محتوى المناهج، ويرى العديد من أصحاب المصلحة أن مناهج المحاسبة ضيقة للغاية وغالبا ما تكون قديمة أو غير ذات صلة.
- (2) افتقاد تنمية المهارات، فالتركيز في التعليم على المضمون والمادة العلمية فقط دون وجود لتطوير مختلف المهارات بشكل عام، وتعزيز قاعدة تحفيز ذهن الطالب بدلا من محاولة استخراج قوى الإبداع فيه. هذا بحد ذاته أكبر مشكلة.
- (3) انفصال أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بشكل كبير عن معلمي التخصصات الأخرى وممارسي الأعمال التجارية.

وينتج عن تلك المشكلات عدداً كبيراً من الطلاب الذين يجهلون قيم وأخلاق مهنة المحاسبة، بل وحتى معاييرها. ويبدؤون ممارسة المهنة دون إتباع لأي سلوكيات خاصة بها، وبعيداً عن أي أخلاقيات تحكمهم. وتنشأ مع غياب تلك الأخلاقيات العديد من المشاكل المالية في شركات كثيرة جدا وهي للأسف الواقع الذي نواجهه الآن. وبالتالي فإنه لبقاء المهنة وازدهارها، لا بد من توافر مقومات رئيسية في التعليم تتمثل في: المعرفة العلمية المتجددة، والتدريب العملي الكافي، والتمسك بالأخلاقيات المهنية الواجبة، ويجب توافر التنظيم المهني القادر على التكيف مع كل ما يستجد، سواء على مستوى البيئة المحلية أو العالمية، ويعتمد تطبيق القيم الإسلامية الأخلاقية على التربية منذ النشأة، وعلى مناهج تعليمية تجمع بين العلوم الشرعية والعلوم غير الشرعية، فلا يمكن الفصل بينهما، وهذا يحقق التوازن في

شخصية المحاسب. وهناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى ضرورة الربط بين التعليم المحاسبي وقواعد أخلاقيات وسلوكيات المهنة المحاسبية، من ضمنها دراسة (Mintz 2006) ودراسة (Abdolmohammadi and Reinstein 2009) ودراسة (Seay and Jones 2009) ودراسة (Malone 2006)، وآخرون ممن شددوا على ضرورة تضمين المناهج المحاسبية للقواعد الأخلاقية والسلوكية للمهنة. (Howieson 2003)

وحقيقة لقد حان الوقت للاعتراف أن الهدف يجب أن يكون إعداد الطلاب ليصبحوا محاسبين قانونيين بمعنى الكلمة ملتزمين بأخلاقيات وسلوكيات مهنتهم. انظر الشكل (3 - 3)



3- تحديد العلاقة بين المجتمع ومهنة المحاسبة:

إن المحاسبة علم من العلوم الاجتماعية والتي تعرف بالعلوم الذهنية أو الثقافية والمتعلقة بنشاط الفرد باعتباره عضو في المجتمع. فلقد أثبتت الدراسات المحاسبية أن المحاسبة نشأت منذ القدم وأخذت تتطور تبعا للتطورات الاقتصادية وحاجات المجتمع. وهي تتعلق بحقائق المجتمعات الإنسانية وبجميع أوجه النشاطات التي تنتج عنها علاقات أو يترتب عليها نتائج اجتماعية. بالإضافة إلى أنها مصدر للمعلومات والبيانات ووسائل المعرفة الهامة للإنسان والمجتمع، وتختلف العلوم الاجتماعية عن العلوم البحتة، حيث أن الأخيرة تشتمل على افتراضات منطقية يتحقق الباحث من صحتها بواسطة التجارب العلمية التي قد تغير من تلك الافتراضات أو تؤكد على صحتها. (الشاهد 2009م)

والتفصيل في ذلك يأتي كما يلي:

1-3 علم المحاسبة والمجتمع:

إن المحاسبة هي لغة الأعمال الرئيسية، ومن خلال وظيفتها المتمثلة في القياس والتوصيل تساعد في وضع الأهداف وقياس النتائج وتقييم الأداء، فهي تعتبر نظاماً متكاملًا للمعلومات داخل المشروع يعمل على تحويل البيانات المالية إلى معلومات مفيدة تلبية احتياجات متخذي القرار على اختلاف أنواعهم. وبما أن المحاسبة لها دور كبير في مواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، فهي تعمل على تشكيل بيئتها وتوفير نظام معلومات محاسبي فعال يساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بتحديد التكاليف والمنافع الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمنشآت. (المطوع 2008م)

وقد أكدت لجنة البحوث الخاصة التابعة لجمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية، أن أسس المحاسبة ومبادئها يجب أن تستمد أساسا من المحيط الاقتصادي والسياسي السائد والتفكير الاجتماعي وما قد يتوافر من تقاليد في مجتمع الأعمال. ومع التزايد المستمر لظهور الشركات، والتطور والتغير الدائم للظروف الاقتصادية والاجتماعية وتعدد الأطراف المهمة بصورة كبيرة بالمعلومات المحاسبية، يستدعي على المحاسبة أن تواكب هذا التغير لكي يعلو شأنها وتحتل مكانة كبيرة بين العلوم الإنسانية، فلقد أصبحت المسؤولية الملقاة على عاتق

مهنة المحاسبة اليوم أكبر، لكي تكون قادرة على مواجهة الحاجات والضغوطات الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها لم تعد مؤشرات الربحية هي المقياس الأولي للحكم على مدى كفاءة الشركات، بل إن هناك مقاييس ومعايير أخرى تفرض على المحاسبة أن تأخذ بها، ومنها التركيز على السلوكيات الأخلاقية لممارسي المهنة. (المطوع 2008م)

3-2 البناء الأخلاقي للمجتمع:

إن البناء الأخلاقي من أهم مقومات المجتمع، وضرورة اجتماعية لا بد من توافرها، وإن التحلي بالأخلاق الحسنة والتخلي عن التصرفات السيئة يؤديان بالإنسان إلى تحقيق الكثير من الأهداف النبيلة، منها سعادة النفس وراحة الضمير وإشاعة الألفة والمحبة بين أفراد المجتمع بأكمله. وللأخلاق أثرها العميق في تكوين شخصية الإنسان ومنهجه، فالأخلاق بمثابة المحرك الأكثر دفعا لأي نزاع، والأكثر ربطاً لقلوب أفراد المجتمع. ولا شك كذلك أن فساد الأخلاق هو السبب المباشر لظهور الأشكال الاقتصادية المحرمة، والتي هي السبب الأول للأزمة الاقتصادية التي يعيشها كل العالم اليوم، باعتبارها معاملات تقوم على انعدام الشعور بمعاني الإنسانية. (العطوي 2009م)

وإن التربية على الأخلاق الإسلامية الفاضلة، وتنشئة المحاسب على السلوك الطيب والصدق والأمانة والوضوح وكل ما يتضمن مكارم الأخلاق الحميدة، يمثل الخلاص الفردي والجماعي من المشاكل التي تحدث في مختلف المهن وتطورها. وإن من فضل الله على خلقه أن الأخلاق تكتسب بالتربية وبتعويد النفس عليها، وتدريبها، وإلزامها على فضائل الأخلاق، وأن النفس تُزكى أخلاقياً بالتربية والمجاهدة. وتتوقف التربية على الإرادة والعزيمة والقوة في تطويع النفس على السلوك الحسن. وبالتالي فهناك يقين على أن المشكلة الأخلاقية لا تنفصل عن المشاكل الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي التي تدفع الناس إلى العمل والإنتاج وتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. (العطوي 2009م)

وفي الواقع إن المحاسب القانوني يأخذ على عاتقه مسؤولية كبيرة تجاه المجتمع خصوصاً عند إعداد القوائم المالية، واعترافاً بتلك المسؤوليات فإن الجمعيات المحاسبية المختلفة أصدرت قواعد تحدد السلوك المقبول في تأدية الواجبات والمهام وتؤكد هذه القواعد على ضرورة خدمة المحاسبين والمراجعين للصالح العام.

3-3 أخلاق المحاسب والمجتمع:

إن سلوكيات المحاسب وأخلاقه المهنية في ممارسته لمهنته تؤثر على المجتمع وعلى ثقة هذا المجتمع فيه وفي مهنة المحاسبة ككل. حيث أن تحلي المحاسب بالمبادئ الأخلاقية في سلوك مهنته تجعل المجتمع يثق أكثر في المعلومات التي يقدمها لهم، وتجعلهم مطمئنين عند اتخاذهم أي قرارات استثمارية متعلقة بهم، وخاصة عندما تكون المعلومات المقدمة لهم تتسم بالوضوح والمصداقية والشفافية والإفصاح الكامل الذي لا يخفي أي تأثيرات جوهرية قد تؤثر على نتائج قراراتهم. وتمسك المحاسب بالأخلاق الحسنة لا يتوقف فقط على التقارير والمعلومات المالية التي يقدمها للمجتمع، وإنما يمتد ذلك إلى المعاملة التي تكون بينه وبين الأفراد والعملاء. فتحلي المحاسبين بخصلة السماحة مثلاً من أسس استمرار نجاح عملية المحاسبة، ويجعل كثيراً ممن ترسل لهم القوائم والتقارير المحاسبية يتأثرون بسماحة وبشاشة المحاسب أكثر من تأثرهم بالتقارير المكتوبة. كذلك خصلة الصبر وسعة الصدر للمحاسب، وخصوصاً عند وجود معلومات يكون قد قدمها ويحتاج المستفيد منها إلى بعض التفسيرات لكي يفهمها بصورة كاملة.

وفي الحقيقة فإن مسؤولية المحاسب تمتد إلى المسؤولية الدينية والتعليمية والاجتماعية والقومية الإسلامية العالمية، وتكون أمام الجمعية المهنية أو المنظمة التي ينتمي إليها وأمام الله عز وجل. لذا فالواجب علينا استشراف المستقبل الأخلاقي لهذه الأمة في ظل هذه الحركة الدائبة والمستمرة للتغيرات والتحولات والمشاكل المالية من حولنا، من تربية وتعليم وثقافة وفنون وسياسة وعادات وسلوكيات وغيرها من المؤثرات. (العطوي 2009م)

أما نظرة المجتمع لمهنة المحاسبة، فإن لها دور وتأثير كبير على مدى الاستمرار في تطوير التعليم المحاسبي، فكلما امتلك المجتمع الوعي المحاسبي الكافي كلما ساعد ذلك في الاهتمام بمهنة المحاسبة وتقديم الدعم الكافي لمحاولات تطويرها. (القشي 2005م أ)

وفي الواقع أن نظرة عدد كبير من المجتمع إلى مفهوم علم المحاسبة محدودة جداً.. فعلى سبيل المثال مفهوم مهنة المحاسبة عند عدد كبير من الناس يتمثل في مجموعة من الحسابات الرياضية لعدد من الأرقام فقط، ويمتد تفكير الآخرين إلى أنها عملية إجراء الحسابات للعملاء (الشخص المحاسب في أحد محلات الملابس مثلاً).. ونجد أن هذه النظرة محدودة جداً وخاطئة أيضاً.

فلا بد أن يكون هناك وعي لدى المجتمع بالمفهوم الحقيقي لمهنة المحاسبة وماهيتها، وذلك حتى تكون هناك معرفة لدى جميع الأفراد بما يجب أن يكون عليه عمل المحاسب وإلى أي مدى تمتد النتائج المنتظرة من قبل المحاسبين، وما هي الحدود الفعلية والحقيقية لمهنة المحاسبة.

4- الملخص والخاتمة:

لقد ركز هذا الفصل على أهم العوامل التي لها تأثير واضح وكبير على تكوين شخصية المحاسب وأخلاقياته وسلوكياته المهنية، والمتمثلة في العامل الديني والتعليمي والاجتماعي.

فأما ما يخص العامل الديني، فهناك مكانة واضحة للأخلاق ضمن تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، وعلى وجه الخصوص الاهتمام بأخلاق وسلوك معدي الحسابات وحفظه الأموال استناداً إلى الكتاب الكريم والسنة الشريفة. ففي الإسلام كانت بداية نشأة المحاسبة وحدث التطور التاريخي لها.

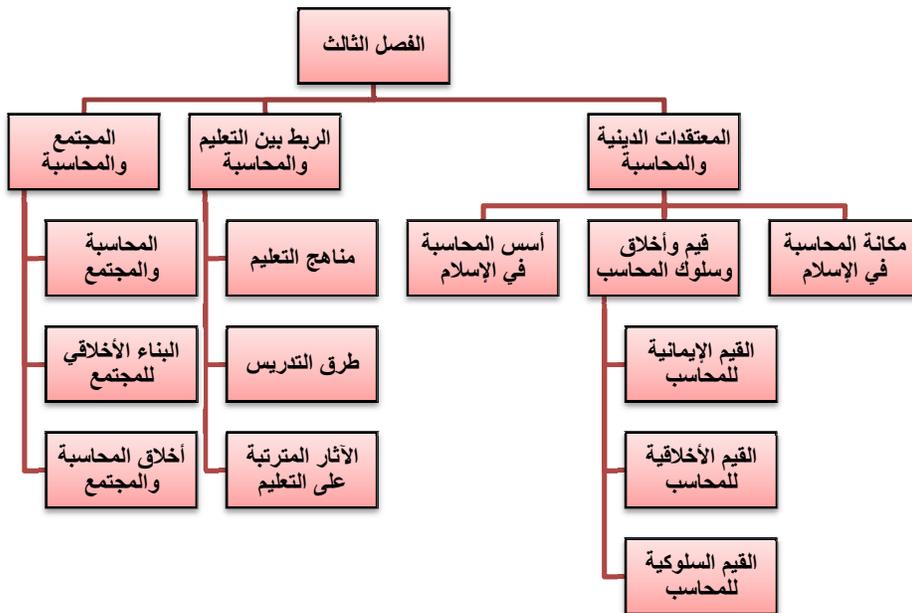
ولقد تم الاهتمام بالتفصيل في القيم الإيمانية للمحاسب وهي: الإيمان بأن الله تعالى المالك الحقيقي، الإيمان بأن مهنة المحاسبة عبادة، الإيمان برقابة الله تعالى للمرء، الإيمان بالحساب في الآخرة. كذلك القيم الأخلاقية للمحاسب وهي: الأمانة، الصدق، العدل، الإخلاص في العمل، الإتقان، النزاهة، الوفاء بالعهود. وأخيراً التفصيل في القيم السلوكية للمحاسب وهي: الأخوة، السماحة، الحلم والأناة، السرية، التعاون، الشورى، القدوة الحسنة. ومن ثم تحديد طبيعة أسس المحاسبة في الدين الإسلامي.

وأما ما يخص الجانب التعليمي، فلقد تم تناول دور المناهج التعليمية في تأسيس طلاب المحاسبة أخلاقياً وسلوكياً، وتأثير ذلك فيما بعد على ممارستهم في مهنتهم، وتناول عدد من الدراسات التي تفيد بضرورة تدريس القيم والأخلاق للمحاسبين ضمن المناهج الدراسية في دور العلم المختلفة من المدارس والمعاهد والكليات، وكذلك تنظيم برامج ودورات تدريبية للمحاسبين العاملين تتضمن موضوعات عن القيم والأخلاق.

وأما بالنسبة للجانب الاجتماعي، فهناك علاقة تأثير وتأثر بين المحاسبة والمجتمع المحيط بها، فالمحاسبة مؤثرة بدورها الكبير في تشكيل البيئة المحيطة وتوفير النظام المعلوماتي المحاسبي الفعال والمناسب لاتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية المهمة. وفي المقابل فإن أسس المحاسبة ومبادئها وأخلاقياتها تستمد من المحيط الاقتصادي السائد والتفكير الاجتماعي بما يتوافق مع أعراف وتقاليد ذلك المجتمع.

وترى الباحثة أن هذه العوامل تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على تكوين وتشكيل شخصية المحاسب الأخلاقية والسلوكية في مهنته. وإنه لمن الضروري أخذ هذه العوامل في الحسبان، ومحاولة التركيز عليها عند تهيئة المحاسب مستقبلاً، ليكون خادماً صالحاً للمجتمع ولمهنته ولوطنه.

خريطة الفصل الثالث



الشكل (4-3)
المصدر: الباحثة

الفصل الرابع

المشاكل الأخلاقية التي تؤثر على مهنة المحاسبة

وبعض الآليات المقترحة لحلها

1- الأزمات المالية وواقع سلوكيات المحاسبين فيها:

1-1 الانهيارات المالية وفساد أخلاقيات المهنة.

2-1 بعض العوامل المؤدية للانهيارات المالية.

1-2-1 المرونة في تطبيق المعايير المحاسبية.

2-2-1 نظرية الوكالة (Agency Theory).

2- الآثار الناتجة عن غياب الأخلاق في مهنة المحاسبة:

1-2 ظهور إدارة الأرباح (Earnings Management).

2-2 ماهية المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting).

3- بعض الآليات التي تساعد في رفع كفاءة أخلاقيات مهنة المحاسبة:

1-3 آلية تعزيز الجانب الديني لدى المحاسبين.

2-3 أنظمة حوكمة الشركات وتطبيقها في المملكة العربية السعودية.

3-3 التوسع في الإفصاح.

4-3 آليات متعلقة بالشركات.

5-3 آليات تعليمية.

4- الملخص والخاتمة.

الفصل الرابع

المشاكل الأخلاقية التي تؤثر على مهنة المحاسبة

وبعض الآليات المقترحة لحلها

1- الأزمات المالية وواقع سلوكيات المحاسبين فيها:

لقد شهدت السنوات الأخيرة جدلاً حول دور ومسئولية الجهات الرقابية والحكومية المتنوعة بشكل عام، ودور المحاسبين الماليين بشكل خاص في تلك الهزات المالية الكبيرة التي لحقت بالعديد من الشركات والمؤسسات العامة والخاصة، وخصوصاً بعد الانهيارات الكبيرة التي حدثت في بعض الشركات الأمريكية والعالمية.

حيث وُجد وراء تلك الانهيارات الكبيرة طرف واضح للمحاسبين الماليين ومدققي الحسابات الذين قاموا باستغلال مهنة المحاسبة ومعاييرها أسوأ استغلال. فالمشاكل المالية المعاصرة التي تمر بها أغلب الشركات في يومنا الحاضر، يعتبر أحد أسبابها المهمة هو فساد أخلاقيات بعض ممتنهي مهنة المحاسبة، بالإضافة إلى عدم القدرة على اتخاذ القرارات الإدارية والمالية السليمة وفي الوقت المناسب، مما أدى إلى ضياع وانهيار عدد كبير من تلك الشركات والمؤسسات.

ومن هنا كان لا بد أن تكون لنا وقفة مهمة على الانهيارات المالية المعاصرة، ومدى علاقتها بالفساد الأخلاقي للعاملين في جميع المهن والقطاعات وبصفة خاصة مهنة المحاسبة، وبالتالي محاولة عرض مثال حي يعبر عنها بشكل واضح من خلال شركة إنرون، ومن ثم توضيح أهم عوامل تلك الانهيارات المالية من وجهة نظر الباحثة، والمتمثلة في: المرونة التي يقوم باستغلالها بعض المحاسبين في تطبيق المعايير والطرق المحاسبية، وكذلك نظرية الوكالة التي قامت على أهم مبدأ وهو انفصال الملكية عن الإدارة.

1-1 الانهيارات المالية وفساد أخلاقيات المهنة:

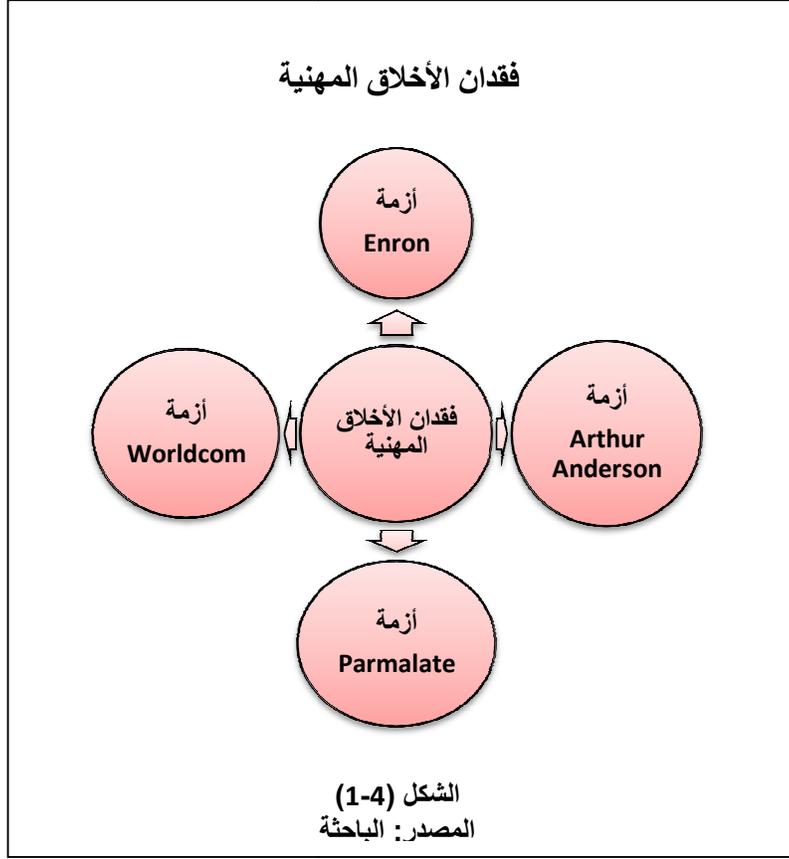
إن العالم يعيش اليوم العديد من الأزمات المتنوعة التي تحيط بالفرد أو الإدارة أو المنشأة، وبعض هذه الأزمات قد يؤدي إلى خسائر كبيرة وعواقب وخيمة، لذلك يحتاج كل من هؤلاء إلى التعرف على الأزمات التي يحتمل مواجهتها وكيفية التصرف حيالها بشكل يضمن ألا تحول تلك الخسائر التي نشأت بسبب حدوث الأزمة دون تحقيق الأهداف الأساسية لمنشآت الأعمال.

وإن معرفة الأزمة الحقيقية وتحديدها وقياسها وتقييمها يساعد في اتخاذ الوسائل المناسبة لتقليلها أو القضاء عليها بأقل قدر ممكن من التكلفة، وبالتالي فإن القيادة الإستراتيجية والعمل المنتظم من قبل موظفين مخلصين أمناء يقدم العديد من بدائل الحلول الممكنة لمواجهة الأزمات ومعالجة مظاهر الخلل، بالإضافة إلى تقديم مفاتيح التوجيهات والقدرات المستقبلية بما يضمن تحقيق مستويات مرضية من النمو والاستقرار والتطور سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى الدولة وأجهزتها المتعددة. (المعموري والصوفي 2009م)

ولقد كان للأزمات المالية وقع وأثر كبيرين على اقتصاديات البلدان، إذ أنها قد سببت تدهورا حادا في الأسواق المالية، نظرا لفشل الأنظمة المالية المحلية في أداء مهامها الرئيسية، وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة وما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية ككل. ومن ثم ترتب على كل ذلك تدهور في الأسعار والخسائر، وبطبيعة الحال فقدان الثقة في المعلومات المالية بشكل واضح وملحوظ. وفي الواقع إن المحاسبة ليست السبب الرئيسي في حدوث الأزمات المالية بشكل مباشر، ولكن من المهم جدا بأن يثق المتعاملون في الأسواق المالية بالمعلومات المقدمة لهم من خلال التقارير المالية المقدمة إليهم. (محمد 2005م)

وفي الحقيقة لقد أدت المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من كبرى الشركات في العالم في السنوات الأخيرة إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية، التي تحقق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية، والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي القوائم المالية، خاصة المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية في ظل عولمة وتدويل سوق المال، وتزايد أحجام المشروعات نتيجة إجراء العديد من عمليات الدمج بين العديد من الشركات سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي. ومن البديهي أن نشير أيضاً إلى أن ظهور الأزمات والفضائح المالية قد أثار العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول العلاقة ثلاثية الأطراف، بين إدارة المنشأة والمحاسب وأصحاب المصلحة خاصة المساهمين، وإلى أي مدى تحدث تلاعبات من جانب إدارة المنشأة أو تحالفات بينها وبين المحاسب يمكن أن تضر بمصالح المساهمين وباقي الأطراف الأخرى ذات المصلحة. (السعدي 2009م)

وفي الأونة الأخيرة انهارت بعض الشركات العملاقة كشركة إنرون (Enron) للطاقة، وشركة آرثر أندرسون (Arthur Anderson) لتدقيق الحسابات، كما حصلت اختلاسات كبيرة في شركة (Worldcom) للاتصالات، وشركة (Parmalate) الأوروبية للأغذية. ولقد أعزى البعض تلك الانهيارات إلى ضعف السياسات المحاسبية والأخلاقية والتي مكنت المتلاعبين من خلالها بالتسبب بالانهيارات، مما تسبب بعواقب لم يمكن بالمقدور إصلاح أثارها، وبالتالي انعكس ذلك على الاقتصاد العالمي بشكل سلبي. (القشي 2005م أ) ، انظر الشكل (4 - 1):



وتحاول دول عدة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تشريع وإصدار قوانين وسياسات محاسبية جديدة، للسيطرة على الإدارة بشكل أكبر من السابق، وضمان عدم تكرار ما حدث، والحد من التلاعبات الخطيرة التي إن لم يتم السيطرة عليها بشكل مبكر فستؤدي إلى انهيار اقتصاديات الدول المتقدمة، وبالتالي انهيار الاقتصاد العالمي المتطور. حيث أن انهيار شركة انرون وما تبعها فيما بعد بانهيار شركة آرثر أندرسون للتدقيق أثار عدة تساؤلات على مستوى المهنة المحاسبية من أهمها: كيف تم الانهيار؟ ولماذا؟ ومن المسئول عن ذلك؟ فضلا عن كون الشركتين تعملان في دولة متقدمة بالعالم والمشهورة ببيئتها المحاسبية والتدقيقية. (القشي 2005م ب)

وإن هذه القضية المهمة كانت قد أثارت الانتباه إلى أمور مهمة وكثيرة، منها أن المشكلة لا تتعلق بمعايير المحاسبة أو معايير التدقيق المعمول بها فقط، ولكن المشكلة الرئيسية تنحصر في أخلاقيات المهنة ذاتها، ومدى إمكانية ضبطها وترسيخها لدى

ممارسيها بوجه خاص. حيث أن معايير المحاسبة تنص على آليات معينة يجب إتباعها عند إنشاء شركة ذات أهداف محددة، إلا أن إدارة إنرون لم تتقيد بها، وللأسف غض مدققهم آرثر أندرسون الطرف عن عملية عدم التقيد، وبالتالي اتبعت الإدارة ومدققها الأسلوب الغير أخلاقي. (القشي 2005م ب)

ونجد مما سبق أن ظهور الأزمات المالية بالشكل الكبير في الوقت الحالي، يؤكد على حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المحاسبين في مختلف دول العالم، سواء كانت هذه المسؤولية تجاه أنفسهم أو تجاه مجتمعهم المحيط بهم، مما يلزمهم بحماية حقوق الآخرين من خلال البيانات المالية وغير المالية التي يقدموها للأفراد، وذلك من خلال تحقيق المصداقية والأمانة والعدالة والوضوح. وتشديد الحرص على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وخصوصاً في المملكة العربية السعودية لما لها من أثر في ضبط أعمال الشركات والمؤسسات بمختلف أنواعها.

كما وتجد الباحثة، أن انعدام أخلاقيات المهنة لدى بعض ممارسيها، وانجذاب الكثير من أعضاء مجلس إدارة الشركات وأعضاء لجان المراجعة فيها وراء مطامعهم الشخصية، يعتبر أحد الأسباب الرئيسية وراء أكثر الانهيارات، الأمر الذي كشفه واقع الحال لدى الشركة المذكورة. فالقضية ليست قضية قوانين ومتطلبات نظامية، ولكن القضية تعتبر أخلاقية إلى حد كبير. وقد كانت النهاية أن سقطت الشركة العملاقة. الأمر الذي شكل أكبر إفلاس لشركة أمريكية وربما على مستوى العالم أجمع.

2-1 بعض العوامل المؤدية للانهيارات المالية:

قد تحدث الأزمات والانهيارات المالية الحادة لأسباب عديدة، بعضها يمكن التنبؤ بها، والبعض الآخر يصعب قياسها أو حتى معرفتها بدقة، وتقيد الخبرات المتراكمة في تقدير أسباب تلك الأزمات، إلى بعض المتغيرات الدولية المختلفة والمتعددة من الكوارث والحروب الاقتصادية والتجارية، بالإضافة إلى المتغيرات المحلية التي تحدث في معدلات التضخم في الدول، كما لا يخفى علينا أهمية المتغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة

والمخترعات. بالإضافة إلى الأسباب الأخرى المتمثلة في الإشاعات والمعلومات الزائفة غير الحقيقية والتي لا تعبر بصدق عن حقيقة المركز المالي والقوائم المالية الأخرى للشركات. (محمد 2005م)

وفي الحقيقة يرجع ذلك كله إلى انحراف سلوك الإنسان العامل، وخصوصاً مقدم الخدمات للمجتمع عن الطريق القويم الصحيح وتفشي معالم الغش والكذب. وحيث أن معايير المحاسبة الدولية لها دور لا يستهان به في إعادة الثقة بالأسواق وخصوصاً في ظل الأزمات المالية. فإن السبب الحقيقي وراء تلك الأزمات المالية المختلفة يعود إلى حدوث بعض الممارسات السيئة من بعض المحاسبين وعدم تطبيقهم المعايير بشكل كامل أو غير صحيح، مما يؤكد ذلك على واقع المرونة الموجود في تطبيق المعايير المحاسبية الحالية، وبالتالي يتم استغلال تلك المرونة أسوأ استغلال ممكن من قبل بعض المحاسبين، مما يعكس عدم مصداقية وأمانة المعلومات المالية والمحاسبية الواردة والمقدمة للمستخدمين والمستفيدين بشكل عام.

بالإضافة إلى عامل آخر مهم يعتبر سبباً مهماً في حدوث الأزمات المالية وعدم الثقة في التقارير المالية المقدمة، ألا وهو انفصال الملكية عن الإدارة وتعدد المصالح على أساس ذلك، وهو ما يدعى بـ (نظرية الوكالة)، وسيتم تفصيل هذين العاملين المهمين وهما: المرونة في تطبيق المعايير المحاسبية، ونظرية الوكالة ضمن السياق التالي:

1-2-1 المرونة في تطبيق المعايير المحاسبية:

من الملاحظ اختلاف الأنظمة الاقتصادية والمالية في معظم دول العالم، وبالتالي اختلاف المعلومات المالية المطلوبة في كلاً منها. ومع تطبيق اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول، وظهور الشركات المتعددة الجنسيات، ظهرت الحاجة إلى التوفيق بين معايير المحاسبة الدولية أي (توحيدها)، وبالتالي استخدام معايير محاسبية موحدة تستخدم في إعداد البيانات المالية، ولكن ما زال هذا الأمر ضمن المناقشة والتفكير نظراً للاختلاف البيئي والاجتماعي والديني بين الدول المختلفة. (الشيشيني 2009م)

ونظراً لاستحالة أن تصاغ قاعدة لكل حالة من الحالات المحتمل أن يتم مصادفتها في الواقع العملي لمهنة المحاسبة. أصبحت المعايير المحاسبية يمكن أن تصاغ بأحد الشكلين التاليين: إما شكل جامد من حيث متطلباتها وتضمنها لإرشادات تفصيلية معقدة مما يصعب تطبيقها والالتزام بها من جانب المحاسبين والمراجعين الممارسين لمهنة المحاسبة. أو شكل مرن، يتطلب أن تمارس إدارة الشركة ومحاسبيها قدراً من التقدير المهني عند تطبيق المعايير المحاسبية بكل أمانة وبشكل يعكس صدق وصحة كل العمليات المالية التي تمت خلال العام. (الشيثيني 2009م)

ولكن في الحقيقة، أخذت الشركات تبحث مع معدي ومدققي الحسابات لديها عن مدى إمكانية الاستفادة القصوى من مرونة المعايير المحاسبية فيها واستغلالها الاستغلال الأمثل، وما يمكن تطبيقه منها والعمل به، بما يساعدها على تلافي الخسائر والديون التي لديها من جهة، ومن جهة أخرى لمعالجة بعض الأرباح غير المحققة والتي أضيفت لمراكزها المالية نتيجة الأزمات المالية التي مرت بها، وبالتالي يتم احتساب أقل قدر ممكن من المخصصات الإضافية في العام الحالي حفاظاً على ما تحققه الشركة من تحسن في الأداء خلال الفصول السابقة. تلك المرونة التي بلغت بها الدرجة حداً يمكن أن تنقلب معه الخسارة ربحاً والربح المعقول أرباحاً مضاعفة. (قلعاوي 2010م)

ويرى بعض الأخصائيين الماليين ضمن حدود المملكة العربية السعودية، أن معايير المحاسبة لا بد أن تتصف ببعض الصرامة والحزم، مما يساعدها على تحقيق أهدافها التي وضعت من أجلها، في إحكام العدل والرقابة والنظام على مهنة المحاسبة، وغيرها من الأهداف الموضوعية لها، وذلك من خلال الصرامة والتشديد على سلوكيات المهنة ومبادئها، ومحاولة تقنين وتقييد حرية الاختيار بين السياسات المحاسبية المختلفة، والشروع في تخصيص لجان رقابية على سلوكيات المحاسبين تكون تابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إنشاء لجنة تابعة لها تختص بإصدار معايير مرتبطة بأخلاقيات المهنة تعمل على رفع كفاءة أخلاقيات مهنة المحاسبة، مما يساعد في تأسيس بيئة مالية محاسبية قوية. وبالتالي جعلها أحد الأدوات الهامة للسيطرة على معظم الأزمات المالية وما بعدها.

وترى الباحثة أن الاستخدام الأسوأ للمعايير المحاسبية حسب الأهواء والمصالح، سوف يفقد المحاسبة دورها الهام كعلم ومهنة وخدمة اجتماعية واقتصادية أساسية تساهم في حفظ حقوق المستخدمين، وتساعد في توجيه القرارات الاقتصادية والإدارية والمالية بالشكل الصحيح، ومن جانب آخر تفقد الثقة في نتائج المحاسبة للبيانات المالية وغير المالية. إضافة لذلك فسوف تتعارض المعالجات التي تعتمد على مرونة المعايير المحاسبية في القوائم المالية مع سياسة هامة من السياسات المحاسبية المتعارف عليها وهي سياسة الثبات والاستقرار التي تتطلب استخدام نفس الإجراءات المحاسبية خلال الفترات المالية المتعاقبة.

2-2-1 نظرية الوكالة (Agency Theory):

لقد حاول واضعو السياسات المحاسبية منذ نشوء هذه المهنة الحساسة المهمة التعامل مع مهنة المحاسبة من خلال جميع الوسائل والقوانين والأنظمة والتشريعات الممكنة لتنظيم هذه المهنة، بشكل يفعل العلاقة بين أصحاب حقوق الملكية والإدارة، ويضمن ولاء الإدارة العالي لمصالح أصحاب حقوق الملكية، وإبعادها عن أي تحيز لأي مصالح ذاتية، ضمن إطار نظرية الوكالة (Agency Theory)، ولكن وبما أن القائمين على إدارة أعمال أصحاب حقوق الملكية هم أولاً وأخيراً بشر، فإن الغريزة البشرية تتحاز إلى تحقيق مصالحها الخاصة وإن أصبح ذلك في كثير من الأحيان بشكل لا أخلاقي.

ولقد بين (Leung and Cooper, 1995 quoted in Dellaportas et al, 2005) أثناء دراسته التي قام بها حول أخلاقيات مهنة المحاسبة في أستراليا، أن أكبر خطر يعرض الأخلاقيات للزوال عندما يكون هناك تعارض في المصالح بين عدة أطراف. ويعني مفهوم التعارض في المصالح: أن يكون الشخص منقسماً بين ولائين أو مصلحتين أو أكثر من ذلك، وهذا التقسيم يسبب تأرجحاً في الحكم، مما يكون له بالغ الصعوبة على الشخص أن يكون مستقلاً وموضوعياً في أحكامه. وهذه من الأمور التي ساعدت أنظمة الحوكمة على علاجها بالتركيز على مبدأ الاستقلال والموضوعية والنزاهة والأمانة. (المعتاز 2006م)

وتوصف علاقة الوكالة بأنها "عقد يقوم بموجبه شخص معين أو مجموعة من الأشخاص (الأصيل أو الوكيل) بتفويض من شخص أو مجموعة من الأشخاص (الوكيل) بأداء بعض الأعمال والخدمات نيابة عنه"، وعلى مستوى الشركة فإن الأصيل هو المالك أو حامل السهم، والوكيل هو مدير الشركة، ومن البديهي أن يسعى كل طرف من أطراف عقد الوكالة لتحقيق أقصى المنافع له، كما أن مصالح كل طرف ليست بالضرورة متفقة مع الطرف الآخر، من أجل ذلك تنشأ مشاكل الوكالة والتي تتلخص في احتمال قيام الوكيل باتخاذ قرارات قد لا تتفق مع مصلحة الأصيل، ونتيجة لذلك تتحمل الشركة بعض التكاليف للتأكد من حسن تنفيذ عقد الوكالة يطلق عليها تكاليف الوكالة (Agency costs) وتشمل:

- 1- تكاليف من جانب الأصيل لرقابة ومتابعة تصرفات وقرارات الوكيل.
- 2- تكاليف من جانب الوكيل لتأكيد رعايته لمصالح الأصيل.
- 3- تكاليف متمثلة في سلبيات ناتجة عن قرارات مخالفة لوجهة نظر الموكل "تكلفة الفرصة البديلة". (الخيال 2009م أ)

ونظراً لتأثير تكاليف الوكالة والتي تختلف باختلاف الخصائص المرتبطة بالشركات، مثل حجم الشركة ونسبة المديونية على مصالح كل من الأصيل والوكيل، فإن الإفصاح الاختياري أيضاً قد يكون فاعلاً في تخفيض تكاليف الوكالة عن طريق التوسع في نشر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي تساعد في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل، وتُسهم كذلك في بث الثقة لدى الأصيل بأن إدارة الشركة تقوم برعاية مصالح الملاك على النحو الأمثل. (الخيال 2009م أ)

2- الآثار الناتجة عن غياب الأخلاق في مهنة المحاسبة:

إن التقارير المالية تعد من أهم المصادر التي يعتمد عليها المستخدمون في اتخاذ القرارات المالية الاستثمارية وغيرها، وبالتالي يجب أن يتم إعداد تلك التقارير والقوائم المالية وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية والتي سبق عرضها، ومن ناحية أخرى فهي وسيلة مهمة أيضاً للإدارة، حيث تساعدها في اتخاذ بعض القرارات المهمة كعملية الاختيار بين السياسات المحاسبية المتبعة، وعمليات التخطيط المتنوعة وغيرها.

ولقد أثارت المرونة الموجودة في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية مشكلة كبيرة لدى مهنة المحاسبة، حيث أن هذه المرونة سمحت للعديد من الأطراف المختلفة مثل الإدارة والمحاسبين وغيرهم بالتدخل في وضع التصورات الخاصة بهم بما يتفق مع مصالحهم الشخصية وتحقيقها، ومتجاهلين في ذلك القيم والأخلاق المهنية. وتبعاً لذلك ظهرت العديد من العبارات التي تمثل تدخل الإدارة مثل إدارة الأرباح (Earnings management) والمحاسبة الإبداعية (Creative accounting)، الأمر الذي ساهم في ظهور العديد من المشاكل المحاسبية، والتي أدت إلى انهيارات متتالية في عدد كبير من الشركات مما أثر على اقتصاد العالم أجمع، وبالتالي أصبح أحد الأسباب الرئيسية في ذلك هو: عدم التطبيق الأخلاقي السليم للمبادئ والمعايير المحاسبية.

ومن هذا المنطلق سيتم توضيح بعض التفاصيل الهامة عن مفهومي إدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية كأثرين مهمين من آثار غياب الأخلاق في مهنة المحاسبة وهي كالتالي:

2-1 ظهور إدارة الأرباح (Earnings Management):

لقد أصبحت المرونة الموجودة في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية أمر طبيعي تقبل به معظم المنظمات والهيئات المهنية التي تقوم بتنظيم مهنة المحاسبة، وهذه المرونة

قد تستغلها الإدارة بما يتوفر لديها من سلطة في إعداد التقارير والقوائم المالية لتحقيق بعض الأهداف الخاصة بها، وحيث أن القوائم المالية تعبر عن وضع الشركة وأدائها، لكن لا أحد يعرف حقيقة أداء الشركة أكثر ممن أعدوا تلك التقارير والقوائم المالية عن أعمالها، وبالتالي لا يمكن رؤية أداء الشركة الفعلي والحكم على صدق تلك القوائم المالية، مما جعل إدارة الأرباح محل جدل وخلاف كبير بين الباحثين.

والحقيقة أن هناك عدد كبير من التعاريف التي كتبت في إدارة الأرباح أهمها:

● عرفها (Scipper 1989): أنها تدخل هادف في عملية إعداد التقارير المالية من أجل تحقيق بعض المكاسب الخاصة.

● عرفها (Degeorge et al. 1999): أنها عبارة عن ممارسة التقدير الإداري الاستراتيجي في التأثير على الأرباح المقرر عنها للجمهور الخارجي. (الخيال والقنّامي 2009م)

وتعرف الباحثة إدارة الأرباح: أنها ما تستخدمه الإدارة لتغيير رقم الربح الحقيقي الظاهر في نتائج أعمالها في ضوء المرونة المتاحة لها، دون الاعتبار للقيم الأخلاقية وذلك لتحقيق أهداف معينة خاصة بها.

وتعتقد المدرسة الأولى من الفكر المحاسبي، أن إدارة الأرباح تشوه الحقائق وتفقد التقارير المالية المصدقية، وإمكانية الاعتماد عليها باحتوائها على بيانات غامضة مضللة، حيث يرى (Levitt 1988) أن ممارسات إدارة الأرباح ليست جديدة على مهنة المحاسبة والمراجعة، وأن أي سلوك لإدارة الأرباح هو سلوك غير مقبول بغض النظر عن مبرراته، ويؤيده في ذلك أيضاً (Loomis 1999). (الخيال والقنّامي 2009م)

ولقد انهارت العديد من أكبر الشركات العالمية، وذلك بعد أن استطاعت مجالس إدارتها أن تتلاعب برقم الأرباح، وتظهر الوضع المالي للشركة بطريقة مغايرة للحقيقة، مستخدمة في ذلك الثغرات الموجودة في تطبيق المعايير المحاسبية المقبولة.

وحيث أن عملية إدارة الأرباح تتم عن طريق المحاسب، فإن المحاسب يتحمل جزء كبير من المسؤولية أمام المستخدمين عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية المعدة. وبالتالي فإنه يمكن التقليل من هذه الظاهرة من خلال تضيق الخناق على ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة بالمعايير الواجب إتباعها، وتحديد بعض الصرامة في تطبيقها.

وفي الواقع، هناك انتشار فعلي لعمليات إدارة الأرباح في الأسواق العالمية. ولقد أثبتت أكثر من عدة دراسات مختلفة وجود هذه الظاهرة في الأسواق السعودية خصوصاً، وهناك عدة دراسات أجريت على عدة دول مختلفة نذكر من نتائجها التالي:

● أن الشركات الكبيرة في اليونان تضخم أرباحها، والمحفز لذلك هو الحصول على التمويل الخارجي، أما الشركات الصغيرة فتخفض أرباحها وذلك من أجل التقليل من الضرائب التي تفرض على الدخل.

● أن الشركات الماليزية التي تعاني من أزمات مالية تمارس إدارة أرباح هابطة.

● الشركات المساهمة الأردنية ذات المديونية المرتفعة، تلجأ إلى اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى زيادة الأرباح.

● أن الشركات البريطانية ذات الربحية المرتفعة، والأخرى التي في حاجة إلى تمويل وقريبة من انتهاك عقود الديون لديها تميل لاستخدام إدارة الأرباح.

● أن الشركات الأسترالية الصغيرة ذات الربحية المنخفضة تمارس إدارة الأرباح بشكل كبير، وأن هناك علاقة بين إدارة الأرباح والشركات ذات التدفقات النقدية المرتفعة.

● أن الشركات في سنغافورة وتايلاند تمارس إدارة الأرباح بهدف تجنب التقرير عن الخسائر ونمو الأرباح السالبة، وأن هناك تأثيراً لنظام حوكمة الشركات على الحد من

إدارة الأرباح فيها. (الخيال والقثامي 2009م)

ولابد من توضيح أن إدارة الأرباح هو أسلوب يمارس من قبل الشركة ليس فقط لتعظيم رقم الأرباح، وإنما أيضاً قد يتم لتعظيم رقم الخسائر وتضخيمه، حيث أن ذلك سيخدم مصالح الإدارة من خلال إعادة رسم منحى الأرباح نزولاً ومن ثم عودة سيطرة الإدارة بتحسين رقم الأرباح في الفترات المقبلة صعوداً، وبالتالي عودة فرص الحصول على المصالح الشخصية.

وترى الباحثة أن التغيير في رقم الأرباح في حد ذاته يعتبر تزييف وتلاعب بحقائق ونتائج القوائم المالية. حيث أن معظم موظفي الشركة المتبعة لهذا الأسلوب يهتموا بالنظر في رقم الأرباح. وعلى أساس هذا الرقم قد تبنى العديد من القرارات المختلفة الخاصة بهم. كما ترى الباحثة أيضاً أنه يصعب كشف عمليات إدارة الأرباح، نظراً لعدم معرفة الآخرين بحقيقة الأحداث المالية التي مرت بها الشركة، وبالتالي فإنه يتم الاعتماد على السلوك الأخلاقي للإدارة في استخدام ما هو متاح لها من مرونة في تطبيق المعايير المحاسبية.

وهنا نعود إلى أن الركائز الأخلاقية والقواعد المهنية التي يجب أن تتحلّى بها الشركات ومحاسبيتها هي التي تقود نحو المصداقية والثقة في المعلومات المالية. كما وأن الإعلان عن هيكل المكافآت مهم جداً لمعرفة قرارات إدارة الشركة ورغبتها في تعديل رقم الأرباح، وهذا ما يتطلبه نظام الحوكمة والتوسع في الإفصاح والذين سيتم التحدث عنهما لاحقاً ضمن أحد الآليات التي تساعد في التقليل من هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر الغير أخلاقية، والتي لا تتماشى مع مبادئ أخلاق المهنة وسلوكياتها.

2-2 ماهية المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting):

يعود تاريخ استخدام عمليات التلاعب بالقيم المحاسبية للمنشآت في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المعترف بها إلى بدايات عهود الثورة الصناعية، حيث كانت تتم عمليات التلاعب أثناء إجراء حسابات التكاليف، في ذلك الوقت كانت لكل منشأة كامل الحرية في اختيار المبادئ المحاسبية التي تراها ملائمة لاحتياجاتها. ولكن كانت درجة استقلالية العمل المحاسبي ضعيفة، وبالتالي درجة تأثير المحاسب في إعداد التقارير المالية ضعيفة أيضاً، حيث انحصر سلوك المحاسب المهني في الاستجابة لأهداف ورغبات المديرين الذين كانوا أصحاب الحق في تقييم الموجودات والدخل. (جرار 2006م)

وفي القرن الثامن عشر أخذت العديد من المنشآت تندمج مع بعضها البعض لتكوين منشآت كبيرة وضخمة، الأمر الذي قاد إلى ضرورة وجود واستخدام نظام محاسبي لتفادي الأخطاء الحسابية والسيطرة عليها ومنع السرقات وامتلاك القدرة على تحديد الثروة في أي وقت، وفي هذه المرحلة أصبحت عملية تقدير الموجودات من أكثر المشكلات التي تواجه المحاسبين. (Chatfield, 1997, 33-37). ومع تنوع وتعارض أساليب تقييم الموجودات التي كانت مستخدمة في القرن التاسع عشر، فقد رافق عملية تطور الإجراءات المحاسبية المستخدمة إجراءات خفية للتلاعب في البيانات المحاسبية في إطار القواعد المحاسبية والقانونية (Chatfield, 1997, 33-37) (جرار 2006م)

ويستخدم مفهوم المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) لوصف حالات إظهار الدخل والموجودات والالتزامات لمنشآت الأعمال بصورة غير صادقة وغير

حقيقية، الأمر الذي قاد إلى حدوث العديد من المشاكل المالية في العديد من المنشآت الاقتصادية الكبرى. وخلال العقدين الماضيين أخذ المختصون في المحاسبة بدراسة هذه الظاهرة وقدموا من خلال دراستهم وتحليلهم لها العديد من التعريفات، أبرزها ما قدمه (Griffiths) في عام 1986م، إذ أشار إلى أنها "الإجراءات التي تمارسها منشآت الأعمال بهدف التقليل من أرباحها أو زيادتها، من خلال حساباتها التي تم تشكيلها والتلاعب بها بشكل هادئ، وبطريقة خفية للتغطية على المخالفات والجرائم، واعتبرها عملية خداع كبرى. (Griffiths, 1986,1)، كما يشير بعضهم إلى أن المحاسبة الإبداعية هي وصف عام لعملية التلاعب في التقارير المالية لتحقيق هدف خفي، وهي عملية يستخدمها المحاسبون بواسطة معرفتهم بالمبادئ والقواعد المحاسبية للتلاعب في قيم الحسابات المتعلقة بالمنشآت. (Oriol et. al, 1999,9)، وقام (McBarnet & Whelance) بتقديم تعريف للمحاسبة الإبداعية وهو "الاستخدام القانوني للمبادئ والقواعد المحاسبية بطريقة ما، لتحريف وتزييف القوائم المحاسبية". (Mc Barnet & Whelance, 1999,4). إضافة إلى ذلك، هناك تعريف آخر للمحاسبة الإبداعية تناوله كمال ناصر في كتابه المعنون "المحاسبة الإبداعية المالية: طبيعتها واستخدامها" الصادر في لندن في العام 1993م، حيث أشار إلى أنها "عملية تحويل القيم المحاسبية المالية من صورتها الحقيقية إلى صورة مرغوبة، بحيث تعطي القيم الجديدة ميزة إيجابية للمنشأة دون المس بأبي من المبادئ والقواعد المحاسبية". (Naser, 1993,2). (جرار 2006م)

ويتضح من مجمل التعريفات التي تناولت المحاسبة الإبداعية سابقة الذكر، أن هناك قواسم مشتركة يمكن تلخيصها بالآتي:

- 1) المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة وبالتالي تتعارض مع كل ما هو أخلاقي في سلوك المحاسب.
- 2) ممارسات المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية.
- 3) ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية.

4) أن ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويرها بالشكل الذي يرغبون فيه، ويتضح ذلك جلياً في عمليات التهرب الضريبي التي كانت من خلال استخدام المحاسبة الإبداعية. (جرار 2006م)

وتجد الباحثة مما سبق أن المحاسبة الإبداعية لا تعد ممارسة أخلاقية، حيث أنها تتسم بالأنانية والغش والخداع وعدم إظهار الحقائق وتغييرها عما هي عليه في الواقع. إلى جانب أنها تؤدي إلى تحقيق أهداف فئة معينة على حساب الفئات الأخرى من المجتمع والمنشآت والمؤسسات المهنية. ولعل أهم فرق يظهر بين إدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية هو أن إدارة الأرباح تهتم بالتلاعب في رقم الربح الظاهر في القوائم المالية سواء بالزيادة أو النقصان بينما المحاسبة الإبداعية تتلاعب بجميع الأرقام الظاهرة في القوائم المالية بما فيها الربح.

3- بعض الآليات التي قد تساعد في تعزيز أخلاقيات مهنة المحاسبة:

إن علم المحاسبة من العلوم التطبيقية الدقيقة والذي يهتم كثيراً بالدقة والموضوعية، فهذا العلم نشأ وتطور من خلال مراحل عديدة ومثمرة، وأهم ما أثمر عن فلاسفة هذا العلم هو وضع المعايير والسياسات المحاسبية الواجب إتباعها عند ممارسة مهنة المحاسبة، والتي اشتملت على أهم المبادئ الأخلاقية والقواعد السلوكية التي يتوجب على كل محاسب فهمها والتمسك بها وعدم الحياد عنها أبداً.

ومع كثرة الحوادث المادية التي ظهرت في الوقت الحالي، والتي ظهرت في أغلب الشركات العالمية والمحلية بشكل عام، كان لابد من عمل محاولة لتوجيه الأنظار تجاه الأخلاقيات والسلوكيات التي يجب أن يتحلى بها المحاسب طالباً كان أو ممتهنّاً للمهنة.

وحيث أن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وجميع أنواع المستفيدين سواء مستثمرين أو غيرهم يعتمدوا على توافر البيانات والمعلومات المالية الصحيحة اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة لديهم، والتي تتصف بالوضوح والمصداقية، فإنه لا بد من المساعدة في وضع الحد الفاصل والقوي الذي يساهم بشكل كبير في تهذيب السلوكيات المحاسبية، والشدة بقوة على فضائل الأخلاق حتى يكون نتاج هذه المعلومات صحيحاً وواضحاً كما يجب أن يكون عليه ومفيداً في مجالاته المتعددة، من خلال طرح بعض الآليات المهمة والتي تتمثل في خمس آليات يتم التفصيل فيها كما يلي:

1-3 آلية تعزيز الجانب الديني لدى المحاسبين:

إن من أهم الآليات المقترحة في هذه الدراسة تتمثل في تعزيز الجانب الديني لدى المحاسبين المزاويلين لمهنة المحاسبة، حيث أن الدين والأخلاق أمران متلازمان لا يمكن الاستغناء عنهما، وحتى تحقق المعايير المحاسبية أهدافها لا بد من تفاعل الأفراد والمجتمعات معها ولن يحصل ذلك ما لم تراعي هذه المعايير معتقدات هذه المجتمعات الإسلامية.

ونجد أن هذه المهنة الهامة تفترض في مزاويلها أن يمتلكوا هذا الجانب الهام أكثر من غيرهم من مزاويلي المهن الأخرى، فهم أحق الناس بضرورة اتصافهم بالأمانة، والمصداقية، وحفظ أسرار الآخرين سواء كانوا أصحاب العمل أو المستفيدين والعملاء الخارجيين، إضافة إلى حفظهم العهود ووفائهم بها، ومراقبتهم الذاتية لله سبحانه وتعالى حيث أن هناك تأكيد لديهم بأن الله المالك الحقيقي لهذا المال وهذه الأعمال، وأنه هو مجازيهم على جميع ما يقوموا به في سبيل أداء خدماتهم وقيامهم بواجباتهم تجاه غيرهم.

ويمكن تلخيص ذلك بضرورة التزامهم بالقيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية للمحاسبين الوارد ذكرها سابقاً في الفصل الثالث وهي المعتقدات الدينية ومهنة المحاسبة كأحد أهم العوامل المؤثرة على مهنة المحاسبة وعلى تقدمها وتطورها وزيادة الثقة فيها من قبل المتعاملين معها. ويشارك في تعزيز هذا الجانب عملية التنشئة التي ينشأ عليها المحاسب منذ صغره، والتربية التي يتلقاها من قبل أسرته، مما يساعد ذلك في تعريف المحاسب بمدى مسئولية ما يقوم به تجاه مجتمعه، ومدى أهمية تحليه بالمصداقية والأمانة والعدالة اللازمة

في مهنته. بالإضافة إلى مشاركة ذلك التعزيز كلاً من الجهات التعليمية التي يتلقى فيها المحاسب تعليمه المحاسبي، وجهات العمل التي يعمل بها المحاسب بعد تخرجه وحصوله على تصريح مزاوله مهنته، وكل ذلك يتم من خلال الحث المستمر على التمسك بأخلاقيات المهنة وقواعد سلوكها، والتأكيد عليها من قبل أساتذة المحاسبة ولجان المراقبة في الشركات.

وبالتالي ترى الباحثة أن تعزيز هذا الجانب لدى المحاسب وهو الجانب الديني من أهم الآليات التي لا بد على المحاسب أن يحرص فيها على التزامه بها، فهو أحد الآليات التي تزيد من مقدار الثقة في المعلومات المحاسبية المقدمة وتعزيز المصداقية والشفافية فيها، إضافة إلى أنه يؤثر بشكل كبير ومباشر على تطور مهنة المحاسبة وتقدمها وازدهارها..

2-3 أنظمة حوكمة الشركات وتطبيقها في المملكة العربية السعودية:

إن من إيجابيات الأزمات المالية، أنها بينت عدم وجود قواعد موضوعية وصارمة في المجال المحاسبي، وأن الأنظمة المحاسبية المعمول بها ما هي إلا صورة من الاتفاقيات التي تستلزم إصلاحاً حقيقياً، وحتى يكون هناك ضمان على نزاهة المعلومة وصدقها وصحة الحسابات المعروضة وفعالية الأنظمة المحاسبية المستخدمة، يُجمع المتخصصون على ضرورة توفر أنظمة حوكمة للشركات تكون جيدة ومحكمة وتمنع تواطؤ المحاسبين والمراجعين مع من لهم علاقات من داخل المنشأة وخارجها. (فاتح وبشير 2007م)

ولقد اكتسبت قضية حوكمة الشركات أهمية كبيرة منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية في العقد الأخير من القرن العشرين، وزاد من أهمية هذه القضية ما اكتشف خلال السنوات القليلة الماضية من تلاعب وغش مالي وفساد إداري في بعض الشركات الدولية العملاقة، الأمر الذي أودى ببعضها إلى الإفلاس، وما ترتب على ذلك من خسائر فادحة لأصحاب المصالح المباشرة والاقتصاديات القومية المعنية والاقتصاد العالمي. حيث أن أنظمة الحوكمة تعتبر أحدث توجه عالمي لإحكام الرقابة على إدارات الشركات لمنعها من إساءة استعمال سلطاتها، وحثها على تحسين أدائها وممارساتها المحاسبية وحماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وبالتالي توفير الشفافية في التقارير

المالية وغير المالية الصادرة عنها، والمساعدة على توفير الوقاية ضد العديد من الأزمات.
(الحفناوي 2005م)

ونجد أن لفظ حوكمة الشركات يقصد به عموماً الرقابة أو الإدارة أو ممارسة السلطة. وهي تتضمن ممارسات حوكمة الشركات وواقعها وكيف يجب أن تكون، وتشير أيضاً لمختلف الروابط القائمة بين مكافآت الموظفين، وأداء المنشأة، وأدوات ووسائل التحفيز، ووضع مجلس الإدارة، و تقييم حالته (تكوينه، دوره و مهامه...الخ).
(فاتح وبشير 2007م)

وهناك العديد من التعاريف لهذا المصطلح من أشهرها:

♣ هي مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة، وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية، فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، وبما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذات المصلحة وللمجتمع ككل. (فاتح وبشير 2007م)

♣ ذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفاً لحوكمة الشركات بأنها "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة الشركات، ويحدد من خلاله الحقوق والمسئوليات بين مختلف الأطراف، مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما أنه يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، وكذلك تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها، وآليات الرقابة على الأداء. (الخيال 2009م ب)

وتعرف الباحثة أنظمة الحوكمة على أنها "مجموعة القواعد والأنظمة التوجيهية الرقابية التي تحقق التوازن بين مصالح المنشأة وعمالها بمختلف أنواعهم، من ملاك ومساهمين ومستفيدين آخرين، والتي تساعد على ضبط السلوكيات المهنية للأفراد وتوجيه أخلاقياتهم وأدائهم نحو الأفضل".

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن مفهوم حوكمة الشركات يشمل المتابعة لأداء مجلس الإدارة، ومحاولة وضع إطار مناسب من أجل تقوية أنظمة الرقابة الداخلية للشركات، مما يؤدي إلى تحسين أداء وسلوكيات موظفيها.

ولقد تناول معهد التمويل الدولي (Institute of International Finance (IIF,2002) مبادئ حوكمة الشركات في خمسة مجالات تشمل:

- 1- حماية حقوق المساهمين.
- 2- هيكل ومسئوليات مجلس الإدارة.
- 3- المحاسبة والمراجعة.
- 4- الشفافية في هيكل الملكية والرقابة.
- 5- البيئة التنظيمية.

وقد تم تدعيم هذه المبادئ من قبل منظمة الشفافية الدولية وبنك كريدي لونييه، وأصبحت تضم سبعة محددات رئيسية لحوكمة الشركات المقبولة دولياً تتمثل في الشفافية، طريقة الإفصاح المحاسبي، المحتوى المعلوماتي للإفصاح المحاسبي، المراجعة، الاستقلال، العدالة، والانضباط. (الخيال 2009م ب)

ولقد أصدرت هيئة سوق المال بالمملكة العربية السعودية مشروع لائحة حوكمة الشركات بتاريخ 2006/7/1م، وقد ألزمت الهيئة جميع الشركات المدرجة بالمملكة الامتثال بها ابتداء من عام 2009م وبالإفصاح في تقرير مجالس الإدارة عما تم تطبيقه من أحكام هذه اللائحة والأحكام التي لم تطبق وأسباب ذلك، وذكرت الهيئة في بيان أنها اتخذت القرار سعياً منها لإرساء أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات، وتطوير المعايير والمبادئ ذات العلاقة، وتعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية في السوق المالي السعودي. ومن ناحية أخرى فإن الحوكمة الجيدة تساهم في رفع كفاءة استخدام موارد الشركة وتخفيض المخاطر، وتحسين أداء السلوكيات الأخلاقية للإدارة، وإظهار الشفافية، مما يساعد على التوسع والنمو ودعم استقرار أسواق المال. (الخيال 2009م ب)

كما يساعد التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات على:

- 1- طمأنة المستثمرين على تحقيق عوائد مناسبة والحفاظ على حقوقهم.
- 2- تعظيم قيمة الأسهم، وتدعيم القدرة التنافسية للشركة.
- 3- تحسين درجة الوصول إلى الأسواق المالية واجتذاب قدر أكبر من الاستثمارات.
- 4- إقامة نظام رقابة داخلي فعال للشركات.
- 5- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على استقرار نشاط الشركة. (نرمين أبو العطا، 2001م) (الخيال 2009م ب)

وبالإضافة إلى ما سبق، فإننا نجد أن أنظمة الحوكمة كآلية لحل بعض المشكلات المحاسبية التي واجهتنا كانت واضحة في موضعين، فالموضع الأول ظهر مع مشكلة إدارة الأرباح، لما لقواعد الحوكمة من قدرات في السيطرة على مقدرة الإدارة في

التلاعب بالأرباح، ومدى قدرة هذه الآلية لعلاج هذه المشكلة، والحد من السلوكيات السيئة للمحاسب.

والموضع الثاني ارتبط بنظرية الوكالة وحلها، حيث أن آليات الحوكمة تعد مطلباً أساسياً لحل المشكلات المرتبطة بنظرية الوكالة، والتي تتمثل في تعارض المصالح بين مديري الشركة الذين لا يملكونها ولكنهم مخولين باتخاذ القرارات المرتبطة بالشركة وإدارتها (الوكلاء) وبين ملاكها من المستثمرين (الموكلين) (Jensen and Meckling, 1976) (الخيال 2009م ب)

ولو تعمقنا قليلاً فيما نصت عليه أنظمة الحوكمة، لوجدنا فعلاً أنها جاءت لمعالجة عملية ضبط سلوكيات المهنة، بالتركيز على دعم السلوكيات الأخلاقية لمهنة المحاسبة، حيث أن مركز اهتمام نظرية حوكمة الشركات هو السلوك الأخلاقي للموظف في الشركة، وكيف يمكن أن توفر الآليات والضوابط الضرورية لتحفيزه، والحد من الآثار السلبية التي قد تنشأ من كبر حجم سلطته الممنوحة له، فهي تدعو لترشيد التصرفات والقرارات للمحاسبين والإدارة والمساهمين وجميع الأطراف الأخرى المستفيدة. ولقد أكدت عدة دراسات على أثر حوكمة الشركات على تنشيط سوق الأوراق المالية منها دراسة (إبراهيم، 2005) و (Connelly and Limpaphayom, 2004) و (المطيري، 2003) وغيرهم من الباحثين. (الخيال 2009م ب)

وترى الباحثة أن تفادي وقوع الأزمات المالية الراهنة والفساد الإداري الموجود يستلزم ضرورة تواجد أنظمة حوكمة فعالة وجيدة كآلية من الآليات المساعدة والمهمة في ضبط سلوكيات الأفراد وتحسين أخلاقياتهم، حيث أن هذه الآلية تساعد الشركات على تحقيق أفضل أداء ممكن بالتركيز على سلوكيات وأخلاقيات الأفراد المطلوبة. كما أن التزام الشركات بأنظمة الحوكمة يساعد على حل المشاكل المحاسبية من إدارة الأرباح ونظرية الوكالة وغيرها من المشكلات المحاسبية والمالية الأخرى.

3-3 التوسع في الإفصاح:

لقد دعا العديد من محلي الأسواق المالية ومستثمريها إلى ضرورة تعزيز درجة الشفافية والإفصاح في القوائم المالية التي تعدها جميع الشركات المدرجة فيها، بالشكل الذي يضمن وصول المعلومات المفيدة إلى مستخدميها كافة وفي نفس الوقت، وبالتالي كان لا بد على واضعي المعايير المحاسبية أن يقوموا بوضع الحد الأدنى من ذلك الإفصاح بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة لجميع الفئات على أساس أن تكون المعلومات المفصحة عنها كاملة وواضحة وعادلة تتميز بالشفافية والمصداقية.

ومع كثرة اندماج الشركات الكبيرة وبالتالي تعقد بيئة الأعمال الحديثة أصبح التوسع في الإفصاح والشفافية موضع اهتمام مجتمع الأعمال بشكل خاص. ففي المملكة العربية السعودية عند حدوث الأزمة الحادة في السوق المالي السعودي في 2006م، طالب الكثيرون بأهمية التوسع في الإفصاح، حيث اتضح بالأبحاث والدراسات أن من أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمات المالية الحادة في الأسواق المالية العالمية والمحلية هو عدم توافر الإفصاح الكافي والشفافية اللازمة في المعلومات المنشورة في التقارير المالية للشركات.

واتفق الكثير من الباحثين منهم (Mitton, 2002; Groom et al,2004)، على أنه كلما زاد مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي تنتشرها الشركات كما ونوعاً كلما زادت الثقة في أسواق المال في أية دولة، وفي هذا الصدد أشار (Wen,2008) إلى أن الإفصاح الاختياري يساعد في تعزيز كفاءة الأسواق المالية، وتحديد السعر العادل للأوراق المالية فيها، وبالتالي توفير معلومات عن أنشطة الشركات التي تُعد مكملة لما تم الإفصاح عنه طبقاً لمتطلبات المعايير الإلزامية، وأيضاً المساعدة على الوصول إلى تنبؤات عالية الدقة للمحللين الماليين مما يحقق منافع لكل من المستثمرين وأصحاب المصالح والعمل على ترشيد القرارات الاقتصادية. (الخيال 2009م أ)

ويقصد بالإفصاح في اللغة "الكشف عن الشيء وبيانه"، أما في أدبيات المحاسبة فيُعرف الإفصاح بوجه عام "اتباع سياسة الوضوح الكامل والشفافية في

إظهار جميع الحقائق المالية العامة عند إعداد وعرض التقارير المالية للشركة مما يساعد متخذي القرارات وأصحاب المصالح على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة التي تكفل الأداء الأمثل لأسواق رأس المال". (الخيال 2009م أ)

وقد تناول الأدب المحاسبي ثلاثة أنواع من الإفصاح وهي:

1. الإفصاح الكافي (**Adequate disclosure**): ويفترض أدنى مقدار من الإفصاح حتى يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة للمستفيدين.
2. الإفصاح العادل (**Fair disclosure**): ويركز على تقديم المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المعنية على أساس المساواة مما ينطوي هذا النوع على الجانب الأخلاقي.
3. الإفصاح الكامل (**Full Disclosure**): ويشير إلى عرض جميع المعلومات المتاحة سواء كانت هامة أو غير هامة.

ويعتبر الإفصاح الكافي هو الأكثر شيوعاً في الاستخدام، لأن العادل يصعب قياسه لكون العدالة أمراً نسبياً، والكامل غير ممكن عملياً. (أبوزيد، 1990م) (الخيال 2009م أ)

ولقد تم استخدام مصطلح "الإفصاح الأمثل" في مفاهيم المحاسبة المالية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والذي يقصد به زيادة منفعة المعلومات التي توفرها المحاسبة المالية. ويرى مؤيدو التوسع، أن الإفصاح الاختياري يعتبر الحل العملي والمنطقي لمشكلة عدم القدرة على تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات. حيث يُعرف الإفصاح الاختياري: قيام الشركة طوعاً بتقديم معلومات إضافية للمستفيدين زيادة على المتطلبات القانونية (Foster, 1986; Meek et al, 1995) (الخيال 2009م أ)

وتأتي أهمية التوسع في الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالوحدة المحاسبية في الحد من محاولات الاستفادة غير المشروعة من المعلومات الداخلية، والقضاء على صور التعامل المختلفة في هذه المعلومات والاتجار غير المسموح بها. ويمكن تعظيم المنافع من التوسع في الإفصاح عن طريق الرجوع إلى المستثمرين وأصحاب المصالح في تحديد كمية ونوعية المعلومات المطلوب الإفصاح عنها من قبل الشركات المساهمة وعدم ترك قرار الإفصاح الاختياري بجملته إلى رغبات ومصالح إدارات الشركات. (الخيال 2009م أ)

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت التوسع في الإفصاح وأهميته، منها دراسة (Robb, et al, 2001) و (Watson, et al, 2002) و (Orens and Lybaert, 2007) و (Omaima, et al, 2008)، كما أشارت دراسة (Nasser and Nuseibeh, 2003) إلى أن نسبة كبيرة من الشركات السعودية تلتزم بدرجة عالية بالإفصاح عن المعلومات الإلزامية، وأن درجة الإفصاح الاختياري سواء للمعلومات الإلزامية أو المعلومات الاختيارية تبقى في مستويات محدودة ومنخفضة، وأن تأثير إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية كان محدوداً. كما تشير أهم نتائج دراسة (الخيال) إلى أن الإفصاح المصاحب للقوائم المالية للشركات المساهمة السعودية غير كاف لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم، وتوصي بتشجيع الدراسات والبحوث في مجالات الإفصاح الاختياري، و نشر الوعي بأهميته في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وتبني أفضل الطرق والوسائل الممكنة لتشجيع وتحفيز الشركات المساهمة السعودية للتوسع في سياسة الإفصاح الاختياري. (الخيال 2009م أ)

ومما سبق تستنتج الباحثة أن التوسع في الإفصاح والشفافية في التقارير المالية معتمد اعتماداً كلياً على أخلاقيات وسلوكيات المحاسبين والإداريين وأمانتهم في تحقيق ذلك، حيث أنه كلما كانت تلك الأخلاق والقيم والمثل عالية، كلما كانت هناك كفاءة أعلى في جودة الإفصاح وتحقيق الشفافية والمصدقية في المعلومات المنشورة، والعكس صحيح. وكلما كان الإفصاح واضح وشامل ومعبراً بصدق عن الوضع المالي للمنشأة،

كلما انعكس أثره على رفع كفاءة المهنة ودرجة الثقة فيها. ومن ناحية الاختلاف حول حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، فنظراً لاختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة وبالتالي صعوبة الوصول إلى مفهوم موحد للإفصاح وحدوده، فإنه يمكن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة من خلال التوسع في الإفصاح أي (الإفصاح الاختياري).

3-4 آليات متعلقة بالشركات:

إن النطاق العملي الخاص بمهنة المحاسبة يتجسد في أعمال الشركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة، والتي تقدم جميع الخدمات والمعلومات لعملائها والمستفيدين سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، وإن العمل المهني يتطلب تحديد حقوق وواجبات المحاسب المهني، وما يحق له وما يجب عليه. وفي المقابل، فإنه يُفترض أن تتبنى تلك الشركات والمكاتب، المحاسبين المخلصين الأمينين ممن يلتزموا بقواعد ومعايير مهنتهم، ويتمسكوا بمبادئهم الأخلاقية اللازمة، إلا أنه لا بد على الشركات أن تعمل جاهدة من أجل خلق ذلك لدى المحاسبين والمحافظة على سلوكياتهم قدر الإمكان.

فيجب أن تتبنى تلك الشركات سياسات معينة ودليل خاص بها من شأنه أن يعزز الجانب الديني والأخلاقي لدى المحاسبين، وذلك بالتأكيد المستمر على أهمية النزاهة والأمانة والاستقلال لدى المحاسب، فتمنع جميع أشكال الضغط التي تؤثر على رأي المحاسبين. كما تعمل على توفير الأنظمة الإدارية التي تساعد على أداء المهام المحاسبية وفقاً للمعايير الموضوعية والسلوكيات المطلوبة من قبل الهيئات المحاسبية.

إضافة إلى ضرورة توفير برامج محاسبية إلكترونية محكمة الرقابة. والعمل على تخصيص لجان رقابية تكون تابعة لإدارات الشركات تعمل على مراقبة سلوكيات المحاسبين واختبارها أولاً بأول وإرسال تقارير دورية عن أدائهم وسلوكياتهم، كما على الإدارة أن تهتم بتوسيع دائرة الإطلاع لدى موظفيها بكل ما هو مستجد وحديث على المهنة وقواعدها، وتعمل على تنسيق محاضرات وحلقات تقدم من خلالها برامج وحوارات أخلاقية بناءة.

كما يجب على إدارة الشركة تحديد وتوزيع المسؤوليات والواجبات والمهام على المحاسبين بكل دقة وتركيز حتى يتم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب بناءً على الخبرات والكفاءات الموجودة. ولا يخفى على الإدارة أن تحرص على وضع المكافآت المجزية على حسن أداء المحاسب والتزامه بالسلوك الحسن، وتشجع أي مقترحات من شأنها أن تساعد على تطوير المهنة وتقدمها. ومن ناحية أخرى فإنها تفرض عقوبات رادعة على كل من يسيء للمهنة وسمعتها وقواعدها الأخلاقية.

ولقد أكدت دراسة (بنود، 2008) أن وجود خبراء ماليين مراقبين ضمن لجنة مراجعة الحسابات، وتوفر الإدارة الجيدة للشركات، يعتبر بمثابة آلية فعالة للتقليل من كمية الأرباح التي تنفذ من خلال تلاعبات الإدارة.

3-5 آليات تعليمية:

إن الجامعات والكليات والمعاهد العلمية هي اللبنة الأساسية لبداية تعليم طلاب وطالبات المحاسبة، فهي المنبع الأول الذي يستقوا منه العلم ويفهموا من خلاله المعايير المحاسبية والقواعد الأخلاقية والسلوكية التي يقوم عليها هذا العلم وضرورة التزامهم بها. ونظراً لأهمية التعليم في بداية تأسيس شخصية المحاسب، فإنه ينبغي الاهتمام بهذا الجانب بشكل كبير جداً، فعلى المؤسسات العلمية أن تحرص على تضمين المناهج الدراسية بالمبادئ

الأخلاقية والسلوكية للمهنة، حتى يتم تعزيز الجوانب الأخلاقية للمحاسب وغرس فضائل الأخلاق من خلالها. وبالتالي محاولة تعريف الطلاب بأهمية دورهم تجاه المجتمع والاقتصاد من خلال ما يقدموه من معلومات وتقارير مالية تؤثر على القرارات الاستثمارية المتنوعة، إضافة إلى حثهم المستمر على ضرورة تحليهم بالصدق والنزاهة والأمانة من خلال هذا الدور.

وكوننا في حدود المملكة العربية السعودية كدولة إسلامية تسنّ قوانينها من الكتاب المنزل والأحاديث الشريفة تحت نطاق الشريعة الإسلامية، فلا بد على جميع مراكز ودور العلم أن تحاول دوماً الربط بين تعليم المحاسبة كمهنة من جانب وعبادة وواجب ديني من جانب آخر، حتى تساعد على تأصيل دور المحاسب الديني المهني قبل أي شيء، إلى جانب محاولة تعزيز الاستقلالية في عمل المحاسب وروح العمل الجماعي والتعاون فيما بينه وبين زملائه الآخرين القائمين على المهنة.

كما على الجامعات وجميع المؤسسات العلمية أن لا تغفل دور أساتذة المحاسبة ومعلميها في التأثير على شخصية المحاسب وتكوينه المهني المستقبلي، فمن باب أولى أن تتوفر الخصال الحسنة والحميدة في هؤلاء المعلمين، حتى يكونوا القدوة الحسنة والمثال المحتذى به مستقبلاً، فهم أصحاب التوجيه الأول والتأثير الأكبر في تشكيل شخصية المحاسب وزرع القيم المحاسبية الهامة فيه. وأن يراعوا أيضاً عند تدريسهم لمناهج المحاسبة تنوع وتجدد الأساليب المستخدمة في ذلك، كاستخدام أسلوب محاكاة الواقع لطلاب المحاسبة والذي يساعد على صقل مهاراتهم المهنية مستقبلاً.

وترى الباحثة أنه لا بد على المؤسسات التعليمية المتنوعة أن تتبع سياسات تحفيزية معينة مثل النموذج المقترح في دراسة (Williams and Elson . 2009) لتدريس أخلاقيات المحاسبة ومحاولة ترسيخها في نفوس طلابها، والمكون من أربع أقسام:

القسم الأول: عمل دورات تدريبية ومحاضرات إضافية تنطوي على نظريات أخلاقية تدرس من قبل أساتذة الفلسفة وتركز على أخلاقيات المهنة وأهميتها وضرورة الالتزام بها.

والقسم الثاني: مناقشة قواعد السلوك التي وضعتها الهيئات المحاسبية المختلفة من قبل أساتذة المحاسبة، حيث أنه يجب على الطلاب الذين يدخلون مهنة جديدة أن يكونوا على دراية بهذه القواعد السلوكية.

القسم الثالث: يتضمن مناقشات حول القضايا الأخلاقية الحالية في مجال المحاسبة، مثل الاستقلال وتضارب المصالح وإدارة الأرباح وما إلى ذلك.

أما القسم الرابع: يعتمد على تدريب الطلاب عملياً لدى أي جهة معينة خارجية تساعدهم على التعرف على البيئة العملية الفعلية بشكل واضح واكتساب بعض الخبرات المفيدة في مجال تخصصهم، ومن ثم الحصول على تقارير دورية عن سلوكياتهم وتقويمها إن وجدت انحرافات فيها.

4- الملخص والخاتمة:

إن هذا الفصل يعد من أهم الفصول، حيث أنه تناول مباشرة أسباب إجراء هذه الدراسة وتحليل المشكلة الفعلية لها، فلقد تناول أهم المشاكل المالية التي حدثت بسبب الانحراف الأخلاقي لبعض المحاسبين والحلول والآليات المقترحة لعلاج هذه المشاكل.

ولقد تم استعراض أهم الانهيارات المالية ومن ضمنها انهيار شركة انرون (Enron)، وتأثير فساد الأخلاقيات المهنية عليها، ومن ثم تحديد بعض الأسباب الهامة لتلك الانهيارات كالمرونة في تطبيق المعايير المحاسبية ونظرية الوكالة والتفصيل فيهما.

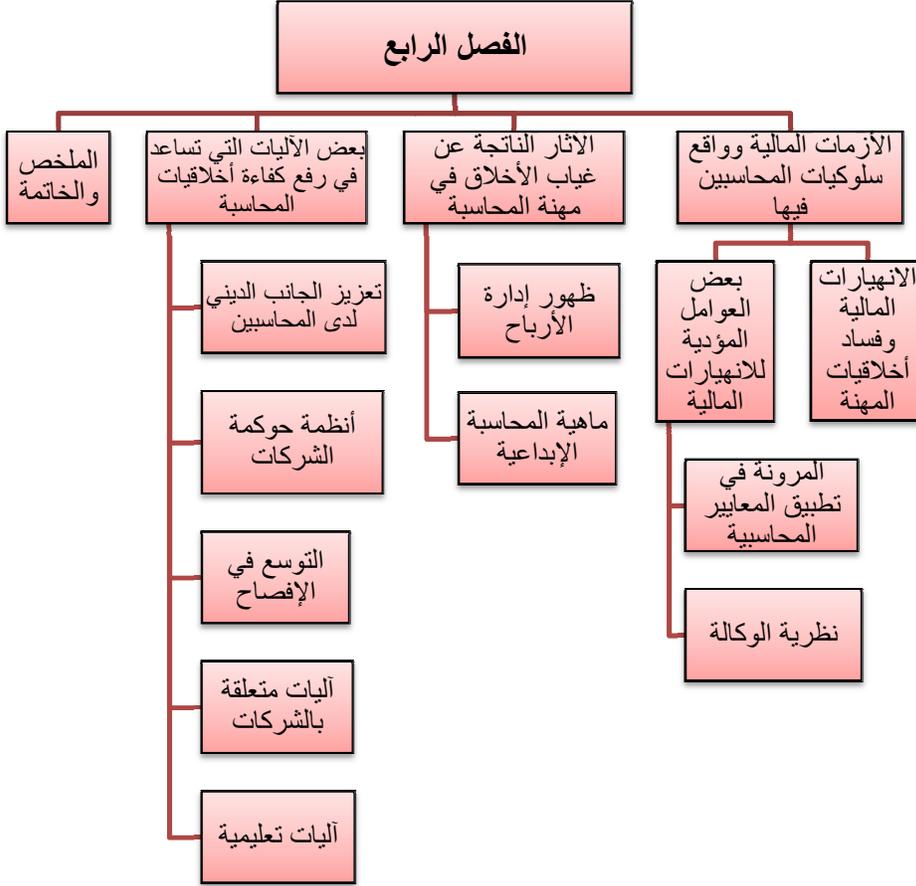
وكأثر جانبي للانهيارات المالية كانت هناك آثار أخرى ناتجة عن غياب أخلاقيات وسلوكيات المهنة منها إدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية.

وكان لابد أخيراً أن يتم وضع بعض الآليات التي قد تساهم في وضع الحد الفاصل والقوي وتساعد بشكل كبير في تهذيب هذه السلوكيات المحاسبية والشدة بقوة على فضائل الأخلاق من خلال: آلية تعزيز الجانب الديني لدى المحاسبين، تطبيق أنظمة حوكمة

الشركات، التوسع في الإفصاح تعزيزاً لدرجة الشفافية والمصداقية في المعلومات المحاسبية المقدمة، آليات متعلقة بالشركات، وآليات تعليمية هامة.

وتعزز الباحثة بدراستها الآليات المقترحة كعلاج لموضوع أخلاق المحاسبين ومحاولة إنقاذ مهنة المحاسبة وإعادة الثقة إليها والمحافظة على مكانتها.

خريطة الفصل الرابع



الشكل (2-4)
المصدر: الباحثة

الفصل الخامس

الدراسات السابقة

1- محتوى الدراسات السابقة.

2- تحليل الدراسات السابقة.

3- الملخص والخاتمة.

الفصل الخامس

الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة في الفكر المحاسبي موضوع أخلاقيات مهنة المحاسبة وسلوكياتها من عدة جوانب مختلفة بالدراسة والتحليل، وتشير الباحثة هنا إلى وجود العشرات من الدراسات الهامة المتعلقة بموضوع الدراسة، إلا أن حدود المساحة المفروضة على أي دراسة تتطلب حصر وتحديد الدراسات الضرورية واللازمة لأغراض الدراسة، ومن ثم الاكتفاء بتحليل البعض من هذه الدراسات الهامة على النحو التالي:

1- محتوى الدراسات السابقة:

دراسة (Chau and Gray 2002)

اختبرت العلاقة بين هيكل الملكية ومستوى الإفصاح الاختياري، وذلك بالتطبيق على عينة من 60 شركة تمثل 32% من إجمالي الشركات في سوق الأوراق المالية في هونغ كونغ، و62 شركة تمثل 47% من إجمالي الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في سنغافورا، وقد قام الباحثان باستخدام نموذج للإفصاح يحتوي على 113 بنداً مقسمة إلى ثلاث مجموعات، تشتمل على معلومات عن إستراتيجية الشركة، ومعلومات مالية، ومعلومات غير مالية، تم تطبيقها على التقارير المالية المستخدمة عن سنة 1997م، حيث توضع درجة واحدة (1) للبند المشار إليه، ودرجة (صفر) للبند غير المشار إليه، ولقد أشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح الاختياري وعدم تمركز الملكية في الشركات، أي أنه كلما زاد عدد ملاك الشركة زادت المعلومات المفصح عنها اختياريًا، وأضافت الدراسة أيضًا أن مستوى الإفصاح الاختياري يقل في الشركات التي تتمركز فيها الملكية بواسطة عدد محدود من الملاك أو الشركات التي تخضع للسيطرة العائلية. مما يثير الانتباه إلى أن زيادة عدد الملاك يعمل على التوسع في الإفصاح والذي يعتبر أحد الآليات المقترحة في هذه الدراسة العاملة على

تحقيق العدالة والمصداقية والشفافية في القوائم المالية وزيادة الثقة فيها وبالتالي تدعيم أخلاقيات المهنة بشكل واضح.

دراسة (Amat and Gowthorpe 2004)

لقد أوضحت هذه الدراسة طبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية ضمن سياق الاعتبارات الأخلاقية، ومدى انتشار ممارستها في العديد من الشركات المختلفة. ولقد اعتمد الباحثان على نظرية الوكالة كمحور أساسي في تحديد تلك الطبيعة، فهذه النظرية تمثل عملية معقدة تؤدي في الواقع إلى أهداف متضاربة لعدة أطراف معينة من الأفراد، وبالتالي فمن المنطقي أن سلوك الإدارة سيكون خادماً لمصالحها الذاتية، مما يدل على أن البعد الأخلاقي في هذه النظرية يعتبر عنصر مفقود ضمن علاقات قانونية معينة. وبالتالي فإن أحد العناصر الرئيسية التي تقوم عليها ظاهرة المحاسبة الإبداعية هو ذلك الصراع في المصالح الموجود في هياكل الشركات، مما يؤدي إلى استغلال المراكز الإدارية الممنوحة، وتحقيق مكاسب خاصة بالشركة على حساب الآخرين، إما لتخفيف عبء الضرائب، أو لزيادة ثقة المساهمين والعاملين في الإدارة، أو لغيرها من الدوافع الأخرى. وبالتالي فإن الشركات يفضلون اتجاهاً ثابتاً في النمو في الأرباح بدلاً من أن تظهر الأرباح متقلبة في سلسلة من الارتفاعات والانخفاضات المتعددة. وبالتالي تقوم تلك الشركات بالإيحاء لأصحاب الديون بقدرتها المستمرة والجيدة على السداد. أي أن هناك تلاعب في الأرقام المحاسبية مما يعكس ذلك على مختلف التعاقدات الأخرى للشركة.

ومن منظور أخلاقي فإن التحيز في اختيار السياسات المحاسبية والتي تحقق المصالح الذاتية، لا تتفق مع القواعد الأخلاقية للمهنة، مما يدعو إلى التشديد في تطبيق المعايير لمنع مثل هذا التلاعب. ولقد قام الباحثان بإدراج دراسة استقصائية أجريت في أستراليا (لونغ وكوبر 1995) لعدد 1500 من المحاسبين، وأوضحت أن أكثر المشاكل الأخلاقية كانت بسبب التضارب في المصالح المختلفة، من خلال التلاعب في حسابات العملاء ومقترحات التهرب من الضرائب وغيرها. كما أنه من خلال مسح أجرياً في الولايات المتحدة الأمريكية تم توضيح أن المحاسبة الإبداعية تنشأ إما من إساءة استخدام القواعد المحاسبية المعروفة، أو من التلاعب في المعاملات. ولقد استنتج الباحثان أن المحاسبة الإبداعية بشكل عام ينظر إليها على أنها ممارسات مخادعة تتافي القيم الأخلاقية

والدينية للأفراد، ولا توفر المصدقية المطلوبة في التقارير المالية ولا العدالة المرجوة في المعلومات المحاسبية المقدمة لأطراف المعنيين، وبالتالي لابد من أخذ جميع التدابير اللازمة للحد من نطاق ممارسات تلك المحاسبة الإبداعية.

دراسة (Venezia 2005)

لقد بينت الدراسة أن نظريات الأخلاق الشرقية والغربية تتقاسم أوجه الشبه والاختلاف في وجهات النظر، وأن نتائج كثير من البحوث أظهرت أن العديد من الاختلافات الثقافية قد تؤثر على الحكم الأخلاقي للفرد. ومن ناحية أخرى فلقد قدم لنا الباحث دراسة قامت على أساس المقارنة بين طلاب المحاسبة في دولة تايوان وطلاب المحاسبة في الولايات المتحدة لتحديد ما إذا كان هنالك اختلاف في التفكير والتحليل الأخلاقي بينهما، وكانت نتائج هذا البحث أن طلاب المحاسبة في تايوان يمتلكون مستويات أعلى بكثير في التفكير والتحليل الأخلاقي من طلبة المحاسبة في الولايات المتحدة. وأن الاختلافات الثقافية يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في التفكير الأخلاقي للفرد. وهذه الدراسة سوف تساعد بشكل كبير جميع الشركات بما فيها متعددة الجنسيات بشكل خاص في أن تتفهم بشكل أفضل مدى تأثير الاختلافات الثقافية على النضج المعنوي والأخلاقي لموظفيها المحاسبين، وتبعاً لذلك فإن هذه الشركات وكذلك مهنة المحاسبة قد تكون بحاجة إلى تصميم وتجنيد مختلف أنظمة التدريب الأخلاقية المختلفة لضمان مستقبل جيد لمحاسبين يمتلكون قدرات التفكير الأخلاقي المطلوب.

دراسة (Mintz 2006)

اهتمت هذه الدراسة بتفسير العلاقة بين التعليم المحاسبي وبين كيفية غرس أخلاق الفضيلة لدى طلاب المحاسبة، وذلك من خلال استخدام تقنيات التعليم المختلفة والمتمثلة في المناقشة داخل الصفوف، وتحليل الحالات العملية، وقدرة تعبير الطلاب عن أفكارهم شفويًا وخطياً، والتفاعل مع الطلاب الآخرين، وتلقي التغذية المرتدة وإظهار ما تعلموه، وغيرها من التقنيات التي تعكس الأخلاق الحميدة وتعمل على تطبيع طلاب المحاسبة بأخلاقيات جديدة. بالإضافة إلى إتباع منهج التفكير التأملي في حل الصراعات التي تواجه

مزاولي مهنة المحاسبة. مما يساعد ذلك على تحويل الأفكار والمفاهيم القائمة إلى حلول جيدة للأوضاع الجديدة والمتنوعة التي قد تقابل المحاسب في الواقع العملي للمهنة.

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى محاولات لغرس صفات شخصية معينة من الأخلاق والفضيلة والتي سوف تؤدي إلى اتخاذ الإجراء والقرار المناسب في المهنة، وبالتالي فقد بين Mintz أنه ينبغي على المحاسب النظر في ما هو صواب أو خطأ في الإجراءات التي يقترحها وذلك بالاعتماد على التجارب السابقة ومعايير المهنة الأخلاقية، حيث أن النظر في تجارب الماضي يعتبر من الفضائل التي ينبغي أن تمكن المحاسب لاتخاذ القرار الصحيح وتشجيعه عليه.

وأن الهدف من التعليم التأملي في المحاسبة هو مساعدة الطلاب على تطوير الصورة الذهنية لديهم عند القيام بالإجراءات المطلوبة في حالة مواجهة أي صراعات أخلاقية فيها، ومن خلالها يقوم العقل بتحليل وتجميع الخبرات السابقة وتطبيق ذلك على الحالات التعليمية التي تواجهه، مما تؤدي هذه العملية المستمرة إلى الوعي الذاتي للمحاسب واتخاذ القرارات الأخلاقية الصحيحة. وبالتالي يتمكن الطلاب من التركيز على المبادئ الأخلاقية والفضيلة وليس فقط على القواعد المحاسبية. مما يتطلب منهم التفكير بشكل دقيق حول الغرض من وجود الإفصاح الكامل في البيانات المالية في تلبية احتياجات المستثمرين والدائنين.

دراسة (Malone 2006)

ركزت على دراسة التصرفات الأخلاقية المتنوعة لطلاب المحاسبة، حيث أوضحت أن التطور الأخلاقي يبدأ في المنزل، وأن كثير من المدارس أصبحت تضم الآن طابع التعليم الأخلاقي واتخاذ القرارات الأخلاقية كجزء من المنهج الدراسي لديها، والغرض من هذه الدراسة هو قياس المواقف الأخلاقية لطلبة المحاسبة في مجموعات متنوعة من الحالات الدراسية، وتقييم الأوضاع الأخلاقية التي هي مألوفة جدا مع كل

طالب، حيث أنه من المتوقع أن الطلاب يملكون شعور جيد تجاه ما هو صواب أو خطأ من الناحية الأخلاقية وما يجب القيام به.

والنتائج الإجمالية تشير إلى أن معظم الطلاب لن يقدموا على أي سلوك غير أخلاقي إذا أدركوا أن الضرر سوف يأتي لأنفسهم أو لغيرهم، ويعتبر هذا الاستنتاج مهم للطلاب في الجامعة اليوم، فنظراً لأهمية الوعي والإدراك الأخلاقي في مهنة المحاسبة، فإن نتائج هذه الدراسة قد يكون لها أثر ومعنى للتدريب الأخلاقي في مجال المحاسبة. ومن ناحية أخرى فلقد اعتمد الباحث في دراسته على نموذج كولبرج (1976) (Kohlberg) للتمية الأخلاقية والمعنوية للفرد، والذي أوضح في نموذجه أن الخيارات تتغير بمرور الوقت، ويمكن تفسير ذلك من قبل أي مرحلة من ست مراحل مختلفة والتي تعمل على تحديد مستوى التفكير الأخلاقي الذي يستخدمه الأفراد في تمييز الصواب والخطأ في أي من الإجراءات والتصرفات المتنوعة والتي تتمثل في:

المرحلة الأولى: الرغبة في تجنب العقوبة والتوجه إلى الطاعة.

المرحلة الثانية: المصلحة الذاتية وتلبية الاحتياجات الخاصة.

المرحلة الثالثة: الرغبة في إرضاء الآخرين والحفاظ على علاقات جيدة.

المرحلة الرابعة: الحفاظ على الأخلاق والعمل على أساس احترام قواعد السلطة والمجتمع.

المرحلة الخامسة: اتفاقيات العقود المختلفة التي تبرم.

المرحلة السادسة: مبادئ الأخلاق الفردية الذاتية (الضمير).

وكانت نتائج هذه الدراسة تشير إلى أن الطلبة في مجال المحاسبة والأعمال التجارية هم أقل عرضة للانخراط في السلوك الذي ينظر إليه على أنه خطر أخلاقي من القائمين على المهنة والمهنيين لها. ونتيجة لذلك، وُجد أن طلاب الجامعات هم أكثر تصرفاً أخلاقياً مما كان متوقعاً.

دراسة (Petersen and Plenborg 2006)

حاولت هذه الدراسة التعرف على تأثير الإفصاح الاختياري على عدم التماثل في المعلومات، حيث تم التعبير عنها بنسبة الفرق بين متوسط سعر العرض والطلب لأسهم الشركة إلى متوسط أسعار الطلب والعرض، ونسبة مبيعات أسهم الشركة إلى إجمالي القيمة السوقية، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة من 36 شركة مدرجة في سوق كوبنهاجن المالي وذلك للفترة من 1997م-2000م، وقد تم استخدام نموذج للإفصاح يحتوي على 62 بنداً مقسمة إلى معلومات مالية وغير مالية، وأشارت أهم نتائج هذه الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح الاختياري يتحسن مع مرور الوقت، وأنه كلما زادت كمية المعلومات المفصحة عنها اختياريًا قل عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. وهذا دليل قوي على أن التوسع في الإفصاح يحقق العدالة في المعلومات المحاسبية لجميع الأطراف المستفيدة.

دراسة (الكواز والعبادي 2006م)

لقد أوضح الباحثان في هذه الدراسة أن هناك علاقة واضحة وعملية تأثير متبادل بين عمل المنشآت وبين المجتمع والبيئة التي تحيط بها، مما يتوجب التزامها بالأعراف والقوانين التي تنظم عملها مع المجتمع، بالإضافة إلى ضرورة التزامها بالشفافية والنزاهة في تعاملاتها والأخذ بالمصلحة العامة والاهتمام بجميع الآليات الرقابية اللازمة لذلك. وبالتالي فإن القرارات الصادرة من المنشآت تتأثر بالقيم والسلوكيات التي يحملها الأفراد القائمين على عملية اتخاذ القرارات فيها. فعند الأخذ بالاعتبار أن هؤلاء الأفراد هم بشر قبل كل شيء ولديهم أحاسيس وميول فإن عملية اتخاذ القرار قد تبنى على أساس المصالح

الشخصية البعيدة عن المصلحة العامة في المجتمع التي تعمل فيها المنشأة، بالإضافة إلى الآراء المتباينة التي يحملونها حول المكونات السلوكية الأخلاقية ومصادر تكوينها.

ومن ناحية أخرى نجد أن كفاءة السوق المالي الخادم للمجتمع يعتمد بشكل أساسي على الإفصاح عن المعلومات سواء كانت قوائم مالية أو إعلان عن الأرباح والخسائر في المنشأة أو تطوير لمنتجاتها أو لمشاريعها الاستثمارية، وبالتالي إعداد هذه المعلومات لابد أن يكون قائم على درجة من الالتزام بالقوانين والتميز بالسرعة والمصداقية المطلوبة بالشكل الذي يرفع من كفاءة السوق المالي. ولقد رأى الباحثان وجوب الاهتمام بمفهوم أخلاقيات العمل في المنشآت لما لها من أهمية في تطوير عملها، وزرع الثقة بينها وبين المجتمع الذي تتعامل معه، مما يؤدي إلى تقليل درجة عدم التأكد والالتباس في العلاقة الموجودة بين المنشأة والمجتمع، وبالتالي إمكانية تطوير المجتمع اقتصادياً بما يعود بالنفع العام للكل.

دراسة (جرار 2006م)

هذه الدراسة أوضحت أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة من قبل الشركات الأردنية المساهمة العامة، ولقد توصل الباحث فيها إلى أن الشركات الأردنية المساهمة العامة تمارس مختلف أساليب المحاسبة الإبداعية بدرجات متفاوتة، فبعض هذه الأساليب يتم ممارستها بشكل متوسط وبعضها الآخر بشكل منخفض، كذلك فإنها تتلاعب بالإيرادات والدخول والمصاريف والالتزامات والأصول، إضافة إلى ممارستها لعمليات تضليلية في قائمة الدخل والميزانية وقائمة التدفقات النقدية بما يتنافى مع الأخلاق المطلوبة في مهنة المحاسبة. واستناداً إلى ذلك فقد قام الباحث بمحاولة تطوير إستراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات من خلال مجموعة من الخطوات والإجراءات المقترحة تطبيقها من قبل المحاسبين القانونيين.

ولقد حثت الدراسة المحاسبين القانونيين على ضرورة إصدار تشريعات وأنظمة تدفع الشركات إلى الفصل بين الملكية والإدارة لتعزيز استقلالية عمل المحاسبين القانونيين، والعمل على تطويرها ليتمكنوا من ممارسة أعمالهم بعيداً عن تأثيرات مديري الشركات وضغوطهم، وطالبت الدراسة أيضاً بتطوير مهارات المحاسبين القانونيين من خلال تنظيم دورات تدريبية متخصصة تتناول معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وأساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية.

دراسة (الكسب ورشيد 2006م)

مع اتساع حجم المشروعات والمسئوليات وزيادة الحاجة إلى المحاسبة بشكل عام ومحاسبة المسئولية بشكل خاص باعتبارها أحد النظم الفرعية من المحاسبة الإدارية، فقد قام الباحثان في هذه الدراسة بتوضيح أخلاقيات الأعمال وأثرها في تفعيل محاسبة المسئولية، حيث أن تقارير الأداء ستكون محصورة ضمن القرارات الممكن اتخاذها في كل مستوى إداري، وبما أن إعداد تقارير الأداء تتم من قبل إنسان وتهدف لقياس أداء إنسان آخر، لذا فهناك عدة عناصر وسلوكيات تتحكم في كيفية وفاعلية هذه التقارير، ومن ضمنها أخلاقيات العمل التي تحكم عمل المحاسب الإداري عند إعداد الأداء، والتي تحدد بمنهجين هما: أخلاقيات أعمال المهنة التي تحكم بمبادئ وقواعد محاسبية وقانونية كالموضوعية والموثوقية وغيرها، وأخلاقيات الأعمال الذاتية التي تحكم بمبادئ واعتقادات دينية وعرفية نابعة من عوامل شخصية تتعلق بالبيئة والمجتمع كالمسئولية والإيمان والإخلاص وغيرها.

ولكن هذا لا يمنع من وجود تضارب بين أخلاقيات الأعمال المهنية والذاتية، فهناك أعمال قانونية ولكنها ليست أخلاقية وهناك أعمال أخلاقية ولكنها غير قانونية، وبالرغم من ذلك فإن أخلاقيات الأعمال ضمن إطار شخصي ومهني للمحاسب تكون مهمة وضرورية كدافع يحفز تحقيق هدف المحاسبة من خلال رفع جودة وموثوقية وعدالة

المعلومات المحاسبية. ولقد أوضح الباحثان الدور الكبير الذي تلعبه الأخلاق بصورة عامة في دعم كفاءة وفاعلية العمل المحاسبي في منشآت الأعمال. وأن الترغيب بأخلاقيات الأعمال من خلال أسلوب الثواب والعقاب ومن خلال التوعية والإيضاح ووضع قواعد لهذه المبادئ لدى المحاسب يعمل على تفعيل دور محاسبة المسؤولية في الرقابة والتقييم. كما ركز الباحثان على المشكلة الأخلاقية والتي تظهر عندما يكون على المرء أن يختار بين عدة بدائل ويكون القرار الصحيح ليس واضحاً مما يستلزم على المرء العودة إلى المبادئ الأخلاقية التي يؤمن بها. وبالتالي فإن عمل المحاسب ضمن إطار أخلاقيات المهنة يضمن بناء سور يحمي المحاسب من الوقوع بالمشاكل الأخلاقية. وهذا يعتبر تأكيداً على أهمية وجود معايير وقواعد أخلاقية داخل الوحدة المحاسبية تنظم عمل المحاسب وتلزمه بها.

دراسة (العشماوي 2006م)

لقد ركز باحث الدراسة على دور المنهج الأخلاقي في المحاسبة بالوكالة لأغراض مكافحة الرشوة بالشركات للمعاملات المالية وغير المالية بجميع أنواعها، حيث أن ضعف تعامل الشركات بالقواعد الأخلاقية عند تنفيذ أعمالها والاقتصار فقط على تنفيذ أنشطة الشركات وفق القواعد الإدارية والمالية التنظيمية يعد من أهم أسباب تفاقم أعمال الرشوة بمعظم الشركات، نتيجة التسبب الإداري وتحقيق المصالح الذاتية، وعدم وجود أدلة بالشركات حول مبادئ طرق تنفيذ الأعمال.

ولقد أكد الباحث على ضرورة إحداث تزاوج بين القواعد الإدارية المالية التنظيمية والقواعد الأخلاقية عند ممارسة الأعمال، فضلاً عن ضرورة قيام كل شركة بإعداد دليل أخلاقيات الأعمال، وإدراجه ضمن الأجندة الإستراتيجية الكلية بكل شركة، والإفصاح عنه للأطراف الداخلية والخارجية، على أن يتم الالتزام به من قبل إدارة الشركة وأيضاً من قبل مالكيها ومساهميها والعاملين بها والمتعاملين معها.

كما أنه لاحظ من خلال دراسته أن معظم الشركات تلجأ إلى أعمال الرشوة عند تخطيط أنشطتها، مما يؤكد ذلك على غياب وضعف المنهج الأخلاقي عند مباشرة هذه الأنشطة. حيث أن الرشوة تعتبر صورة من صور التلاعب المتعمد من قبل إدارة هذه المنشآت سواء تم تقديمها في صورة نقدية أو عينية لتيسير تنفيذ الأعمال وتسهيل عقد الصفقات وسرعة الحصول على القروض ليس لصالح المنشأة، بل لتعظيم منفعة مرتكب هذه التصرفات غير الأخلاقية، مما يخفض من العائد على استثمارات الملاك والمساهمين ويزيد من مخاطر الأعمال والمخاطر المالية. وبالتالي يؤكد على مدى الحاجة إلى تطوير مدخل المحاسبة بالوكالة استناداً إلى المنهج الأخلاقي الذي يضمن تخفيض ظاهرة الفساد المالي والإدارة وخاصة ظاهرة الرشوة بمنشآت الأعمال.

دراسة (الشحادة وحميدان 2006م)

ولقد بحثت الدراسة في مدى قدرة معايير وضوابط المحاسبة الدولية في سد الفجوة الأخلاقية بخصوص إدارة الأرباح لدى الوحدة المحاسبية، حيث لاحظ الباحثان أهمية دراسة العوامل المؤثرة في إدارة الأرباح لدى الوحدات المحاسبية، إذ تسعى الوحدات المحاسبية الهادفة للربح إلى إظهار أفضل صورة ممكنة لمركزها المالي، من خلال قيام القائمين على الوحدات المحاسبية من إداريين وماليين و محاسبين بالاختيار بين البدائل المحاسبية المناسبة لذلك.

ولقد توصل الباحثان إلى أن هناك إجماع من قبل فئات المشاركين جميعاً، على أن معايير المحاسبة الدولية لها المقدرة في حل مشكلة التخلخل الأخلاقي لإدارة الأرباح، مما يعني أن التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية بشكل عام ومعايير المحاسبة المحلية بشكل خاص، يساهم بشكل فعال في ترسيخ القواعد الأخلاقية للمحاسبين، وتقليل حدة الأزمات المالية الناشئة من التخلخل الأخلاقي. وبالتالي فإن الباحثان يدعوان جميع الوحدات المحاسبية إلى ضرورة إعادة تأهيل كوادرها وأنظمتها المحاسبية بما يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية، لما لها من قدرة في توضيح السياسات المحاسبية، وضرورة

تفعيل القوانين المهنية والرسمية المتعلقة بأهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جميع الشركات التي ترغب في إدراج رأسمالها في أسواق رأس المال، لما لهذا الأمر من توفير قاعدة أساسية لترشيد القرارات الخاصة بالاستثمارات، والمساهمة في توزيع الثروة بين المهتمين باقتصاديات تلك الوحدات بعدالة. وبالتالي يكون للجمعيات المهنية دور أساسي في الرقابة والإشراف على مدى التزام الشركات الراغبة في إدراج أسهمها في أسواق رأس المال بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في أنظمتها المحاسبية، وتكييف أوضاعها بما يساعد في استخدام تلك المعايير في ضبط حركة العمليات المالية لديها. وأن كل ذلك يستوجب ضرورة أن يكون هنالك توحيد وانسجام بين متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات والمؤسسات الوطنية، وبين متطلبات تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات المحلية المختلفة لديها، وإنهاء حالة التناقض بين ما هو مفروض تطبيقه والالتزام به من قبل القوانين المحلية وما يتوجب تطبيقه والأخذ به من معايير المحاسبة الدولية.

دراسة (الخفاجي والغالبي 2006م)

لقد بينت هذه الدراسة المنظور الأخلاقي لنظام حوكمة الشركات، حيث أن حوكمة الشركات لها دورها المؤثر في الأداء وتقليل المخاطر والتكيف مع المستجدات البيئية. ولها مداخل مختلفة من ضمنها المنظور الأخلاقي. وهي تتمثل في الهيكلة المؤسسية وعملياتها ووظائفها وتقاليدها العمل التي تستعين بها الإدارة العليا لتحقيق رسالة المنشأة، ومن أهمها المحافظة على مجموعة القيم والمعايير التي تحدد السلوك الصحيح والخاطئ لدى الموارد البشرية. حيث يتجسد المنظور الأخلاقي في تطبيق أنظمة الحوكمة، بالالتزام سلوكيات الأفراد بالجوانب الأخلاقية، والقيم المعبرة عن الثقة والشفافية والصدق، والابتعاد عن التحيز والمراوغة، وذلك من خلال استخدام وسائل وأدوات مشروعة. مما يؤدي ذلك إلى نتائج مرضية لجميع الأطراف وإدارات المنشآت، وبالتالي التركيز على العلاقة بين المنشأة وذوي المصالح كافة. وأن هذه العلاقة بمثابة العقد الذي يتسع مداه ليشمل الثقة والتعاون كمصدرين للميزة التنافسية. ويكون انعكاس ذلك على تحقيق أهداف وتوجهات مختلف أصحاب المصالح بشكل عادل، وكذلك رسم معالم الأدوار للقيادات

العليا والتنفيذية في المنشأة، ومن ثم تحقيق الأداء المتميز والموازنة بين الربحية كهدف اقتصادي عام.

دراسة (رضا وليلى 2007م)

اتجهت هذه الدراسة نحو أخلاقيات الأعمال في المحاسبة وبشكل خاص في دولة الجزائر، فنتيجة للتطورات الاقتصادية واتساع رقعة ممارسة النشاطات المختلفة فيها، اتسع دور المحاسبة كأداة لضمان ترجمة ومراقبة النشاطات الاقتصادية للمنشآت. وبالتالي توجب على ممارسي هذه المهنة الالتزام بأخلاقيات الأعمال كشرط أساسي لاستخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ القرارات الهامة، وأن حقائق الممارسات المهنية المحاسبية في الجزائر تحتم على السلطات أخذ التدابير اللازمة لحماية أخلاقيات الأعمال في هذه المهنة.

ولقد أكد الباحثان على أن المحاسبة التي اعتبرت إلى وقت ما علم ليس له علاقة بالأخلاق هو اعتقاد خاطئ، على اعتبار أن الفضائح المالية التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة برهنت على أن لأخلاقيات الأعمال تأثيرا واضحا على ممارسة مهنة المحاسبة. وأن تلك الانحرافات الملاحظة في أخلاقيات مهنة المحاسبة ارتبطت بالإطار المعياري للمحاسبة وللمهنيين على السواء. وعليه فإن تحقيق حد أدنى من أخلاقيات الأعمال في المحاسبة في البلدان العربية عموما، والجزائر على وجه الخصوص لا بد أن يمر عبر عدة أمور ومنها:

- ♣ النزاهة والاستقلالية والموضوعية.
- ♣ السرية والكفاءة والتطوير المهني.
- ♣ تعيين المحاسبين على أساس من الشفافية والنزاهة.
- ♣ منع جميع أشكال الضغط التي تؤثر على رأي المحاسبين.

- ♣ توفير وسائل الحماية والحصانة للموظفين ضد مظاهر الإغراء من خلال نظام الحوافز.
- ♣ تعزيز مبدأ العمل الجماعي عندما يكون ذلك ملائماً.
- ♣ تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت.
- ♣ تشكيل لجنة لأخلاقيات المهنة تعمل على تعزيز قواعد أخلاقيات المهنة لدى المحاسبين.

دراسة (Kovar and Fisher 2007)

حيث تم عرض نتائج مسح شامل في هذه الدراسة لكليات المحاسبة، تتضمن الآراء والممارسات المتعلقة بأخلاقيات التعليم بما يتفق مع هيئات الدولة الحديثة، وما يجب أن يدركه معلمي المحاسبة وأساتذتها من ضرورة تعليم الأخلاق لتلبية احتياجات المهنة، حيث أنها المصدر والمكان الأكثر ملائمة للتعليم والتطبيق العملي من المضمون النظري فقط من وجهة نظرهم. كما أكدت الدراسة على ضرورة أن يدعموا دمج هذه الأخلاقيات بمناهج التعليم المقررة، وضرورة تواجدها كأداة ناجحة وسهلة ممكنة لتعليم الأخلاق لطلاب المحاسبة وتعريفهم بها وبأهمية الالتزام بتلك المبادئ.

دراسة (Ghaffari et al. 2008)

كشفت هذه الدراسة عن الجهود التي تبذلها مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة لدمج الأخلاقيات في المنهج الدراسي للمحاسبة. وعلى وجه التحديد، فقد كان هناك مسح للمؤسسات والمعاهد التعليمية في المملكة المتحدة تناقش ضرورة اتساع المناهج الدراسية لقواعد الأخلاق والسلوك المهمة، وكانت نتائج الدراسة تشير أيضاً إلى أن هناك مجموعة كبيرة من الجامعات البريطانية قد اعتبرت القوة الدافعة لديها من وراء إدراج الأخلاقيات في المناهج الدراسية المحاسبية هي تلك المشاكل المحاسبية المالية الأخيرة التي شهدتها.

دراسة (Ho and Lin 2008)

ولقد كانت هذه الدراسة مشابهة لدراسة Venezia 2005 السابقة، والتي توضح فيها أثر الثقافة وتنوعها على طلاب المحاسبة، وأن التنمية الأخلاقية ينبغي أن تكون موضوعاً هاماً في مجال المحاسبة، لاعتبارها أحد القضايا ذات الصلة والتي تمت دراستها من جانب عدد كبير من الباحثين، وأن مختلف الهيئات والمؤسسات التعليمية والمهنية في الولايات المتحدة قد ناشدت الجمهور بمزيد من التركيز على الأخلاق في مهنة المحاسبة، وخصوصاً بعد ظهور الاتجاه الحالي نحو العولمة لبيئة الأعمال، حيث أن هناك عدداً كبيراً من الدول ممن لديها خبرات ثقافية وتاريخية متنوعة خاصة بها والتي تتفاعل مع الاقتصاد العالمي وأنظمتها بما يتناسب معها، وتجد الدراسة أن سوء الفهم في الممارسات المحاسبية بسبب التصورات الأخلاقية المختلفة قد يكون له الأثر الكبير في التشكيك في أخلاقيات المهنة. وبالتالي فإن فهم الاختلافات الثقافية بين الدول يشكل تحدياً لمزاولة مهنة المحاسبة في معرفة مدى تأثير القيم الثقافية على التطور المعرفي الأخلاقي للمهنة.

ومن خلال هذه الدراسة تم محاولة اكتشاف العلاقة بين القيم الثقافية والتطور المعرفي الأخلاقي لمهنة المحاسبة، من خلال استنتاج الفارق الكبير في التنمية الأخلاقية بين طلاب الولايات المتحدة وطلاب تايوان في المحاسبة، بواسطة تحديد الأبعاد الثقافية من القيم والمثل والسن والجنس والتوجه الديني للأفراد، والتي أظهرت أن هناك أثر جوهري لهذه الأبعاد الثقافية المحددة في الدراسة على التنمية الأخلاقية لطلاب المحاسبة.

دراسة (Low et al. 2008)

والتي سلطت الضوء على الأزمات المالية والتحديات الأخلاقية والتربوية التي تواجهها الشركات والمؤسسات المتنوعة، حيث أنه يشار إلى مهنة المحاسبة بأنها السبب الرئيسي في تلك الأزمات، باعتبارها المسؤولة عن إعداد البيانات المالية للشركات والمراجعة لها، مما حدد مستوى منخفض جديد لمهنة المحاسبة، وأدى ذلك إلى زيادة المطالبة بشفافية أعلى في المعلومات المالية، والتشديد على تطبيق أنظمة الحوكمة في

الشركات. وبالتالي التأكيد على اعتماد الممارسات المهنية الأخلاقية من جانب الشركات. ولقد نوقشت الأسباب الرئيسية في تلك الأزمات المالية المحاسبية والمتمثلة في: الضعف الملحوظ في التشريعات والمعايير المحاسبية، التعليم الذي لا ينتج فئة مؤهلة من المحاسبين وخريجي الأعمال لمنع مثل هذه الأزمات، بالإضافة إلى انعدام الأخلاق في المهنيين المتعلمين، مما يشكل ذلك تهديد على مهنة المحاسبة ككل. وأوضح الباحثين بأنه قد ظهرت دعوات عديدة في أمريكا تدعو إلى التشديد في تطبيق المعايير المحاسبية واللوائح الحكومية وجعلها أكثر صرامة، وضرورة فرض عقوبات صارمة على عمليات الاحتيال في الشركات.

ومن ناحية أخرى، قامت الهيئات المهنية في جميع أنحاء العالم بإصدار وثائق حول حوكمة الشركات، باعتبارها أمر ضروري للمحافظة على ثقة المجتمع فيما يتعلق بمصداقية الخدمات المالية والمحاسبية التي يجري تقديمها لهم. ولقد ركزوا على أن تلك الأزمات المالية قد أوضحت بأن هناك تدهور كبير في المعايير المهنية الأخلاقية في الشركات، وأن حسن السلوك الأخلاقي هو لبنة الأساس لجميع الشركات وبدونها لا يمكن أن تستمر وتمضي قدماً. وأنه لابد من عمل إصلاح جذري في التعليم المحاسبي بتعزيز الوعي الأخلاقي والقيم الدينية لدى طلاب المحاسبة، ومحاولة إدراكهم لأهمية مساهمتهم تجاه المجتمع.

ومن خلال الدراسات العديدة التي أجريت في هذا الموضوع، كشفت دراسة أجرتها الرابطة الوطنية للمحاسبين (ورد ذكرها في فاريل و Clevenger، 1994) عن أن 87% من المديرين الذين شملتهم الدراسة كانوا على استعداد لارتكاب الغش والتلاعبات المالية في ما لا يقل عن واحد من العروض المقدمة إليهم. في حين أن غالبية الطلاب ليسوا مستعدين لفعل أي عمل غير أخلاقي عند أدائهم لمهنتهم. ولقد تبين أن (96%) من الطلاب أشاروا إلى أن النشأة الدينية والأخلاقية لها أكبر أثر على السلوك الأخلاقي.

دراسة (Shafer 2008)

لقد قام الباحث بعمل دراسة على الشركات الصينية ووضع أخلاقيات الأعمال لديها، ولقد وجد أن السلوك الغير الأخلاقي شائعاً في كل من مجتمع الأعمال وشركات المحاسبة. وأن هناك ارتفاع ملحوظ في حصول إجراءات كثيرة غير أخلاقية مشكوك فيها تسعى لتحقيق المصالح الشخصية. وأن المعايير الأخلاقية لمهنة المحاسبة ليست راسخة، وبالتالي فإن مهنة المحاسبة الصينية تعاني من فراغ أخلاقي نتج عنه العديد من الممارسات الغير أخلاقية على نطاق واسع في الشركات الصينية المحاسبية العمومية. نتيجة لهذا الأمر أغلق 1441 مكتب محاسبي من المكاتب الفرعية للشركات و352 محاسب قانوني فقدوا تراخيص ممارسة المهنة مرافقة في ذلك صدور تحذيرات عديدة عن الانتهاكات الأخلاقية.

ولقد وفرت هذه الدراسة عدداً من النتائج المثيرة للاهتمام، حيث وجدت اختلافات كبيرة بين القواعد الأخلاقية لشركات المحاسبة المحلية في الصين والشركات الدولية، وأن محاسبي ومراجعي الشركات المحلية هم أكثر توجهاً للأعمال الغير الأخلاقية في أعمالهم والتي لها تأثيرها السلبي على المهنة بشكل عام. وبالتالي فإن المناخ الأخلاقي له تأثيره القوي على المحاسبين والمراجعين المهنيين عندما تكون لديهم نوايا لارتكاب أعمال فاسدة أو مشكوك فيها. وللمحد من الوقوع في مثل هذه السلوكيات، فإن الباحث يلزم الشركات أن تقوم بمحاولة لتعزيز البيئة الأخلاقية لديها. وهذه الجهود يمكن أن تبدأ مع برامج البحوث الداخلية التي تهدف إلى تقييم الوضع القائم في الشركة وتحديد مجالات التحسين المحتملة، والتأكيد على أهمية التمسك بالمثل العليا في المهنة. حيث أنه من مصلحة الشركات الحصول على معايير أخلاقية مهنية موحدة للجودة في جميع أنحاء العالم، مما يمكن المكاتب العمل ضمن مناخ أخلاقي مساعد لحل كل الأزمات المالية المتوقعة.

دراسة (بنود 2008م)

تداولت هذه الدراسة تأثير حوكمة الشركات على الإدارة بشكل عام والمحاسبة بشكل خاص، فقد قامت الباحثة بدراسة ذلك الأثر والذي ركزت فيه على البيئة المصرفية السورية في دراستها، فنتيجة لحدوث العديد من الانهيارات المالية في الدول المتعددة

الناتجة عن لجوء إدارات الشركات إلى استخدام مجموعة من الأساليب للتأثير على التقارير المالية وذلك من دوافع مختلفة من إدارة شركة إلى أخرى مستفيدة من بعض الثغرات في بيئة الأعمال المحيطة بها، وعدم التزام تلك الأطراف بالمعايير المهنية والقيم الأخلاقية السائدة في المكان والزمان.

ونظراً لطبيعة آلية عمل المصارف وتميزها بالمخاطر، فإن لجوء الإدارة إلى ممارسات إدارة الأرباح في المصارف العاملة في البيئة المصرفية السورية سوف يكون لها مخاطر كبيرة تتجاوز حدود ذلك المصرف، وتمتد مخاطرها إلى جميع نواحي وقطاعات البيئة الاقتصادية. مما دعا إلى ضرورة الاستعانة بآليات حديثة للإدارة والرقابة من خلال تطبيق مبادئ وركائز حوكمة الشركات في جميع أنواع المنشآت كإطار تنظيمي، يضمن حماية رؤوس الأموال، من خلال تفعيل الشفافية والمساءلة والعمل على تحقيق العدالة بين الأطراف المستفيدة بالاعتماد على المدخل الأخلاقي والمدخل القانوني والمدخل المعرفي، الذي يركز على ثلاث ركائز رئيسية: مجموعة الأدوات الرقابية الداخلية والخارجية لتفعيل المساءلة، الإفصاح المحاسبي لتحقيق الشفافية، إدارة المخاطر لتجنب حدوث الأزمات وضمن حقوق جميع الأطراف. وبالتالي فإن الحوكمة في ظل تطبيقها الفعال من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة بالبيئة المصرفية قادرة على حل مشكلة استخدام أساليب إدارة الأرباح من قبل الإدارة، وتبديد قلق المستثمرين من ازدياد تركيز قوة التحكم في أيدي إدارة المصرف، ورفع ثقتهم في أسواق المال وفي المصارف التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

دراسة (Kamla 2009)

وتناولت هذه الدراسة الجانب الديني الإسلامي المحاسبي، حيث أن هناك العديد من الدلائل التي تشير إلى أن البحوث المحاسبية الإسلامية هي المناقشة في المقام الأول للأدوار الاجتماعية والأخلاقية للمحاسبة وضرورة الالتزام بها والتشديد عليها. وقد أكدت على ذلك الباحثة في بحثها الذي قامت به حول المحاسبة في ظل الدين الإسلامي. حيث أوضحت الباحثة أن مفكري المحاسبة في الغرب انقسموا لقسمين، القسم الأول يرى ضرورة العودة إلى الدين في جميع أمور المحاسبة المختلفة، والقسم الآخر كان ينظر إلى

الدين والإيمان على أنه 'خدعة' وغالبا ما يستعمل لحماية النخبة من أصحاب الرأي العام والمناصب، ومع ذلك يرون أن بعض القيم الدينية تعتبر البنية الأساسية للمحاسبة إذا كانت بعيدة عن التطرف والفساد.

وهنا نجد أن القسمين اتفقوا على أن القيم الدينية ضرورية في مهنة المحاسبة، حيث أنها تسهم بشكل إيجابي في تحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة. وبالتالي نجد أن النهضة الإسلامية العظمى في العالم الإسلامي كانت موضع تقدير من منظور الاقتصاد السياسي العالمي في معالجة الفقر والبؤس الاجتماعي عن غيرها، سواء الرأسمالية الغربية والاشتراكية التي فشلت في ذلك وساعدت على تعزيز تركيز الثروة بين النخب الاجتماعية الصغيرة.

وفي الواقع أن كثير من المسلمين يرون أن الإسلام يتجاوز البعد الروحي الذي يعتبر قادراً على جلب العدالة والإنصاف والرحمة والوفاء على المجتمعات المختلفة. وقد كان ذلك لافتاً في التمويل الإسلامي. فالعديد من الأبحاث اكتشفت أن أنسب الطرق للعمليات المحاسبية هي تلك المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية. مما شجع على ظهور المزيد من معايير المحاسبة والمراجعة التي يمكن إضفاء سمة المشروعية عليها. ونياً عن ذلك، فإن التمسك بالمفاهيم الأساسية للإسلام، يؤكد على تحقيق جميع المطالب الأخلاقية والاجتماعية المنشودة لمهنة المحاسبة من خلال العدالة الاجتماعية والأساليب الأخلاقية المتبعة فيه. ولقد أشارت الباحثة (Kamla) إلى أن رسالة الإسلام هي رسالة شمولية تتطلب الربط بين التعاليم والقيم الدينية وبين المبادئ والقواعد المهنية لأنظمة المحاسبة، وينبغي أن يكون تقديم المعلومات المحاسبية بشكل يعكس الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية للمهنة.

دراسة (Seay and Jones 2009)

وهذه إحدى الدراسات المهمة التي توضح العلاقة بين المفاهيم الأخلاقية والتخصص في الدراسة. فلقد أوضحت أن العديد من اللجان الوطنية تدعو إلى ضرورة إدراج الأخلاق في كل دورة من دورات المحاسبة والأعمال التجارية، والعمل على زيادة الوعي فيما يتعلق بالقضايا الأخلاقية. حيث أن هذه الدراسة تقرر نتائج دراسة تجريبية

لفحص القيم الأخلاقية لطلاب المحاسبة مقارنة بطلاب إدارة الأعمال. فالمحاسب يجب أن يوضع له قواعد صارمة ودقيقة تساعده على الالتزام بأداب المهنة. فيجب أن يلتزم بالنزاهة، وأن يكون مستقلاً في واقع الأمر وكذلك في المظهر. ولقد كانت ردود الاستبيان المتبع في الدراسة على الأسئلة والمسائل الأخلاقية من قبل عينة تتكون من 96 طالب من طلاب إدارة الأعمال مقابل 147 طالب من طلاب المحاسبة. حيث أشارت النتائج إلى أن هناك اختلافات كبيرة في المفاهيم الأخلاقية بحسب التخصص، وكذلك بحسب نوع الجنس. وهذه الاختلافات تتعلق بالمفاهيم الأخلاقية، وكذلك التصرفات.

حيث أنه يُعتقد أن تصرفات طلاب المحاسبة تكون أقل أخلاقية من تصرفات طلاب التخصصات أخرى. كذلك بالنسبة للجنس، فإن أخلاقيات طالبات المحاسبة الإناث أعلى من أخلاقيات طلاب المحاسبة الذكور، وهذا المسح والفحص المشترك شمل قاعدة عريضة من طلاب الكليات في القطاعين العام والخاص في دولتين مختلفتين وعلى نطاق واسع، مع اختلاف العوامل الديموغرافية للدراسة. ولقد أكدت هذه الدراسة على قوة العلاقة بين أخلاقيات المحاسب وسلوكياته المهنية التي يؤديها أثناء عمله.

ومن وجهة نظر الباحثة الشخصية، فإنها ترى أن اختلاف الجنس ليس بالفرق الهام الذي يمكن أخذ الاعتبار به، حيث أن أخلاق الإنسان واحدة، وقيمه الشخصية الثابتة التي نشأ عليها لنفسه قبل كل شيء، فليس هناك فرق بين ما هو ذكر وأنثى، فالأخلاق الحسنة والإخلاص في العمل هما حصيلة الشخص نفسه ولا يحكمه في ذلك نوع جنسه.

دراسة (Williams and Elson . 2009)

دعت هذه الدراسة إلى تلبية الطلب المتزايد للتغطية الأخلاقية في المنهج الدراسي المتبع لتخصص المحاسبة، وأن هناك اتفاقاً واضحاً بين الطلاب والأساتذة والإداريين على ذلك، مع الرغم من أن بعض العلماء يعتقدون أن الطلاب إذا كانوا لا يتخذون موقفاً

أخلاقيا نابعا من ذاتهم فإنهم ليسوا على استعداد كاف لتقبل أي مطالب أو توقعات من العمل أو من المجتمع.

ولقد كان هناك نموذجا مقترحا لتدريس أخلاقيات المحاسبة ومحاولة ترسيخها في نفوس طلابها، مكونا من أربع أقسام: القسم الأول دورة تدريبية تنطوي على نظريات أخلاقية تدرس من قبل أساتذة الفلسفة، والقسم الثاني مناقشة قواعد السلوك التي وضعتها الهيئات المحاسبية المختلفة من قبل أساتذة المحاسبة، حيث أنه يجب على الطلاب الذين يدخلون مهنة جديدة أن يكونوا على دراية بهذه القواعد السلوكية، ما يكون من شأنه توثيق المسؤوليات المحاسبية لديهم بصورة أكبر، والقسم الثالث يتضمن مناقشات حول القضايا الأخلاقية الحالية في مجال المحاسبة، مثل الاستقلال وتضارب المصالح وإدارة الأرباح والوشاية بالزملاء والاحتيايل وما إلى ذلك، وتأثير هذه الأعمال غير الأخلاقية على مهنة المحاسبة والمحاسبين، ومحاولة وضع الجزاءات والعقوبات لهذه الأعمال، أما القسم الرابع والأخير من النموذج ينطوي على تعريض الطلبة لأوضاع الحياة الحقيقية التي قد يواجهونها في حياتهم المهنية المحاسبية ومن ثم اختبار ردود أفعالهم فيها وتسجيلها.

دراسة (Conroy et al. 2009)

أوضحت الدراسة هنا مدى العلاقة بين المرتبة الوظيفية والسلوك الأخلاقي للموظفين والمدراء داخل الشركة. حيث كانت النتائج تشير إلى أن العامل الأقوى في المواقف والسلوكيات الأخلاقية بين ممارسي المحاسبة هو السن (العمر) من خلال الرتبة الوظيفية لهم داخل الشركة. حيث أن رتبة المحاسب في شركات المحاسبة مثلها في ذلك مثل معظم الشركات المهنية الأخرى والتي تستند إلى حد كبير على الأقدمية.

ومن الطبيعي أن إدخال محاسب لأول مرة في شركة مهنية معينة يكون على المستوى الأول للموظفين، وذلك قبل ترقيته إلى كبير المحاسبين أو المدير أو حتى مستوى شريك في الشركة. ولذلك فإنه من المؤكد أن تكون هناك علاقة طردية بين الرتبة

الوظيفية للمحاسب وبين الخبرة والمعرفة لديه بجميع قواعد وأنظمة العمل المحاسبي. ومع ذلك، فإن العديد من التحقيقات التي نشرت في الأخلاق وأدب الأعمال كانت تشير إلى عدم وجود أي علاقة إيجابية بين الرتبة الوظيفية والمواقف الأخلاقية للمحاسب، وأن التفكير في السلوك الأخلاقي بين المحاسبين يتناسب تناسباً عكسياً مع رتبهم في الشركة، أي أن المديرين والشركاء يثبتوا مستويات أدنى في هذه القدرة مقابل نظرائهم ممن هم أصغر سناً.

دراسة (Abdolmohammadi 2009)

ناقشت هذه الدراسة ضرورة دمج الأخلاق مع جميع دورات المحاسبة المعطاة، وعليه يتم تضمين المناهج الدراسية بذلك أيضاً، بما يعود بالفائدة على الطلاب والمدرسين والأساتذة، ولقد كان النقاش يتمركز حول كيفية تغطية الأخلاق في المناهج الدراسية والتدريبية كأحد متطلبات اتفاقية السلام الشامل، نظراً لزيادة الاهتمام بموضوع الأخلاق وما ينتج من مشاكل نتيجة فقدانها، وما أشارت إليه المعطيات الراهنة على المستوى الدقيق الواقع للانحدار الأخلاقي في كليات الأعمال الأمريكية. ولقد كان 98.1% من المشاركين في الاستطلاع من أساتذة المحاسبة من الولايات المتحدة الأمريكية، يفضلون دمج الأخلاقيات في جميع مناهج ودورات المحاسبة. في حين أن 75.9% من الجامعات في المملكة المتحدة كانت فعلياً قد أدمجت الأخلاقيات في مناهجها الدراسية، وأن 3.4% من الجامعات الأخرى تقوم بعمل دورات منفصلة في الأخلاق، وأما الجامعات المتبقية بنسبة 20.7% فقد قامت بدمج الأخلاقيات في مناهجها الدراسية المحاسبية بالإضافة إلى قيامها بدورات منفصلة في الأخلاق. والحقيقة، فإن العديد من أساتذة المحاسبة يدركون الحاجة إلى تحسين القاعدة الأخلاقية للمحاسبين الحاليين والمرقبين، من خلال التركيز على الأخلاق في جميع الفصول الدراسية، وأنه من الطبيعي وجود بعض الصعوبات في إيجاد الموارد اللازمة لتطوير دورات الأخلاق، وطرق تطوير التفكير الأخلاقي لدى الطلاب، مما يستلزم ضرورة التغلب عليها.

دراسة (Clements et al. 2010)

ركزت هذه الدراسة على أثر الاختلافات الثقافية على التقارب بين مجموعة المعايير المحاسبية الأخلاقية في جميع أنحاء العالم. حيث أن الاتحاد الدولي للمحاسبين كان قد أصدر "مدونة قواعد سلوك المحاسبين المهنيين"، ولقد تم اعتبار هذه المدونة مدونة نموذجية لقواعد السلوك لمنظمات المحاسبة الوطنية في جميع أنحاء العالم. وأن هناك ما يقارب 50% من منظمات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين قد اعتمدت قانونه ومدوناته التنظيمية للسلوك. ولقد تم توظيف الأبعاد الثقافية لاعتماد ذلك، فقد كانت هناك محاولات جادة نحو التوفيق بين المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية وبين المعايير المالية الدولية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية، شاملة التقارب الدولي في المعايير الأخلاقية للمحاسبين.

وبالنظر إلى الخمسين في المائة من المنظمات الأخرى والتي لم تعتمد بعد قانون الاتحاد الدولي للمحاسبين، فإن مشكلتها تكمن بأن الثقافة تلعب دوراً هاماً في تشكيل أفكار وعادات وأعراف الأفراد والجماعات سواء التفاعل الاجتماعي أو الاقتصادي أو الأخلاقي، وأن فكرة قرار اعتماد قانون الاتحاد الدولي للمحاسبين يتأثر بالجوانب المختلفة لثقافة الأمة. وبالتالي فإن الاختلافات الثقافية قد تكون بمثابة عائق أمام التقارب بين مجموعات المعايير المحاسبية الأخلاقية في جميع أنحاء العالم.

وبالرغم من ذلك فإن الباحثين يرون أن المواءمة بين المعايير المحاسبية الدولية والأخلاقية قد بدأت، وأن زيادة التقارب من المرجح أن يحدث في السنوات المقبلة. وأنه قد يحظى بالقبول العالمي الذي يناسب الجميع ويساعد على توفير فهم أساسي بين الاختلافات الثقافية للبلدان وتأثيرها على قواعد السلوك في شركات المحاسبة.

2- تحليل الدراسات السابقة:

باستقراء الدراسات السابقة، يمكن للباحثة استخلاص الآتي:

1- تنوع واختلاف نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بأخلاقيات مهنة المحاسبة وسلوكياتها، وكيفية معالجة المشاكل الناجمة عنها، واتفاقها جميعاً على التأكيد على اعتماد الممارسات المهنية الأخلاقية من جانب الشركات. وأن التنمية الأخلاقية ينبغي أن تكون موضوعاً هاماً في مجال المحاسبة.

2- ندرة الأبحاث العلمية والدراسات المتخصصة في المملكة العربية السعودية التي قامت بدراسة مشاكل أخلاقيات مهنة المحاسبة وأسبابها، ووضع الحلول اللازمة لها، حيث أن الجدية التي تحيط بقضية الأخلاق هي ما دفعت إلى القيام بهذه الدراسة.

3- تعد الدراسة الحالية امتداداً لجهود الباحثين في هذا المضمار، وإبراز أهمية موضوع تدعيم الآليات الأخلاقية لمهنة المحاسبة، مما يتطلب استمرارية البحث فيه بين فترة وأخرى.

4- لا بد أن يوضع في الاعتبار، أن مهنة المحاسبة قد تواجه العديد من المعضلات الأخلاقية، عندما تبدأ في الأخذ بهذه البرامج وتطبيق الحلول والآليات المقترحة في هذه الدراسة وغيرها من الدراسات، وبالتالي محاولة التغلب عليها بقدر الإمكان.

5- أن هناك علاقة واضحة وعملية تأثير متبادل بين عمل المنشآت والمجتمع والبيئة التي تحيط بهذه المنشآت، وبالتالي لا بد من الاهتمام بمفهوم أخلاقيات العمل في المنشآت.

6- الضعف الملحوظ في التشريعات والمعايير المحاسبية من ناحية، وضعف التعليم المحاسبي من ناحية أخرى مما ينتج فئة غير مؤهلة من المحاسبين وخريجي الأعمال لمواجهة موجة الأزمات الأخلاقية التي تواجه أغلب الشركات.

7- معظم الدراسات تناولت التصورات الثقافية المختلفة بين البلدان ومدى تأثيرها على التقارب بين مجموعات المعايير المحاسبية الأخلاقية في جميع أنحاء العالم، مما يستلزم توفير فهم أساسي بين الاختلافات الثقافية للبلدان وتأثيرها على قواعد السلوك في شركات المحاسبة.

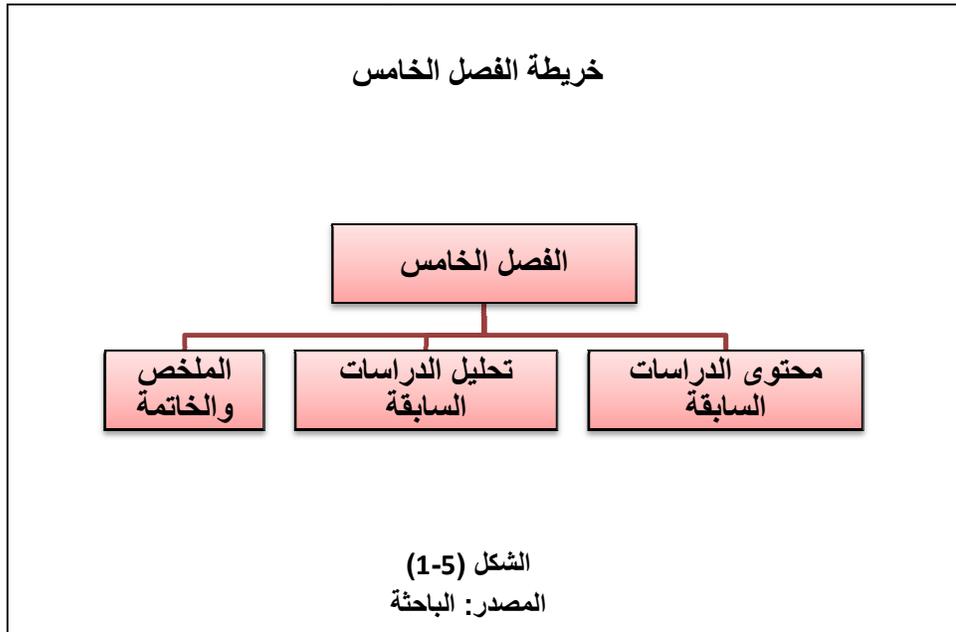
3- الملخص والخاتمة:

يعتبر هذا الفصل من الفصول المهمة والذي يعتمد على استقراء المعلومات الهامة من الدراسات والأدبيات السابقة والاستفادة منها قدر الإمكان، حيث استطاعت الباحثة أن تكون فكرة واسعة أكثر عن موضوعها وتكون ملمة به بشكل أكبر، محاولة بذلك أن تستكمل طريق تلك الدراسات، وتقدم إضافات مهمة من شأنها أن تكون ذات فائدة كبيرة مستقبلاً.

ويلاحظ أن هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية في هذا المجال، وإن قلت الدراسات العربية في الكتابة عن أخلاقيات المهنة وأهميتها، حيث تناولت الموضوع من عدة جوانب معينة سواء المهنية أو التعليمية، وإن ركزت في أغلبها على أهمية التعليم وضرورة العمل على تطويره وتدعيمه بشكل أكبر أخلاقياً ودينياً واجتماعياً.

كما تناولت بعض الدراسات حال ووضع بعض الدول أخلاقياً وخصوصاً في مهنة المحاسبة، فلقد أوضحت أثر الاختلافات الثقافية والأعراف المتعددة بين الدول على مهنة المحاسبة، ومكانة المعايير المحاسبية المحلية لديها والتي تتبعها شركاتها ومنشأتها المختلفة، وكيف أن هناك تداعيات في المهنة لا بد من شد الانتباه إليها ومحاولة معالجتها، حتى لا تتفاقم المشكلة وتصبح عميقة بشكل أكبر.

وإن الباحثة تشدّ على ضرورة أخذ هذه الدراسات بعين الاعتبار، والاهتمام بمحتواها، والرجوع إليها أو لأي دراسة أخرى من شأنها أن تكون ذات فائدة ونتيجة موضوعية على أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة. وأيضاً الاستفادة من التوصيات المشار إليها في هذه الدراسة.



الفصل السادس

الدراسة الميدانية

1- تصميم أداة الدراسة.

2- مجتمع وعينة الدراسة.

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة.

4- مناقشة نتائج الاستبيان:

أولاً: نتائج التحليل الوصفي.

ثانياً: نتائج التحليل الإحصائي لأسئلة الاستبيان.

5- الملخص والخاتمة.

الفصل السادس

الدراسة الميدانية

لقد اعتمدت الباحثة في إجراء الدراسة الميدانية الخاصة بموضوع رسالتها على استمارة الاستبيان، والتي تم وضعها وتطويرها بهدف تحقيق أغراض الدراسة، من خلال محاولة وضع إجابات على أسئلة البحث التي تم طرحها في هذه الرسالة سابقاً في الفصل الأول منها، وبالتالي فقد تم توظيف عدد من المحددات والمقاييس للتعامل مع تلك الأسئلة وكيفية الإجابة عليها وباستطلاع آراء أطراف البيئة المهنية والتعليمية من جانب آخر.

ويعتبر هذا الفصل من أهم فصول الرسالة، فهو المحصلة التي يمكن الاستفادة منها لحل العديد من المشاكل المالية وغير المالية التي قد تواجه مهنة المحاسبة في يومنا الحاضر. حيث يختص هذا الفصل بعرض تفاصيل إجراء الدراسة الميدانية ومجرياتها من إعداد استمارة الاستبيان، وتحديد مجتمع البحث وعينته المنتقاة، وعرض الأساليب المستخدمة لإجراء هذه الدراسة، ومن ثم مناقشة تلك النتائج الهامة والتي تعطي إجابات على الأسئلة الموضوعية محل الدراسة.

1- تصميم أداة الدراسة:

لقد ارتكزت الباحثة على الإطار النظري القائم على عدة تساؤلات وضرورة الإجابة عليها، حيث اتخذت استمارة الاستبيان لتحقيق هذا الغرض وجمع البيانات الملائمة والمساعدة في تطوير مهنة المحاسبة وتوثيق مصداقيتها بشكل أكبر وفعال، وبالتالي رصد أهمية مدى توافر الأخلاق المحاسبية في شخصية المحاسب لحل معظم المشكلات المالية القائمة في وقتنا الحاضر. وقد تم تصميم استمارة الاستبيان بما يتناسب مع الأسئلة التي تم وضعها سابقاً لتكون ملائمة وقادرة على الإجابة عليها، حيث قسمت الاستمارة إلى جزأين:

الجزء الأول يحتوي على مجموعة من الأسئلة الشخصية والتي تتضمن العمر ونوع المجيب على الاستبيان (ذكر أو أنثى) وتحديد المجموعة الوظيفية التي ينتمي إليها والمتمثلة في (الأكاديميين، طلاب الدراسات العليا قسم المحاسبة، المراجعين القانونيين).

والجزء الثاني يتضمن أسئلة مرتبطة بمحاور الدراسة، وهي تشتمل على ثمانية أسئلة كالتالي:

9- أهم الأسباب التي تدفع المحاسب إلى قيامه بتصرفات غير أخلاقية والتي تؤدي فيما بعد إلى حدوث العديد من المشاكل المالية والمحاسبية في وقتنا الراهن.

10- تحديد جميع الأعمال والتصرفات الغير أخلاقية والتي يقوم بها بعض المحاسبين أثناء مزاولتهم مهنة المحاسبة والتي تستلزم عدم توافرها لدى المحاسب.

11- أهم الصفات والسلوكيات الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها أي محاسب مزاول للمهنة.

12- الآليات والحلول المقترحة في الدراسة والتي تساعد على تعزيز الجوانب الأخلاقية والسلوكية لدى المحاسبين في المملكة العربية السعودية.

13- الأساليب والطرق المستخدمة في تطبيق تلك الآليات والحلول المقترحة.

14- المعوقات المتوقع مواجهتها عند تطبيق آليات البحث المقترحة.

15- المنافع المرجو جنيها من هذه الآليات والحلول المقترحة والتي تعود بالفائدة على مهنة المحاسبة ككل والبيئة المحيطة بها.

16- أخيراً بعض الوسائل المقترحة التي قد تساعد في النهوض بمستوى التعليم المحاسبي سواء في المملكة العربية السعودية أو خارجها.

وقد تم وضع الإجابات الممكنة على هذه الأسئلة والتي يمكن من خلالها أن يختارها المجيب المستهدف على هذا الاستبيان بما يراه مناسباً من وجهة نظره ومن ثم يعطي هذه الإجابة القيمة الملائمة لها، والتي في مجملها تمثل 93 إجابة متمثلة في التالي: 10 أسباب تؤدي للتصرفات الغير أخلاقية للمحاسب في السؤال الأول، 13 تصرف غير أخلاقي في عمل المحاسب في السؤال الثاني، 12 صفة أخلاقية يتوجب على المحاسب التحلي بها في السؤال الثالث، 12 آلية مقترحة من شأنها أن تدعم الجوانب الأخلاقية للممارسات المحاسبية في السؤال الرابع، 12 أسلوب يتم استخدامه لتحقيق تلك الآليات في السؤال الخامس، 11 عائق يُتوقع مواجهته عند تطبيق تلك الآليات في السؤال السادس، 13 فائدة متوقعة من تطبيق تلك الآليات المقترحة في السؤال السابع، 10 جوانب مهمة يتوجب التركيز عليها في التعليم المحاسبي في السؤال الثامن والأخير.

وقد تم إعداد إجابات الاستبانة باستخدام مقياس ليكرت ذو النقاط الخمسة، بحيث يتم تقدير الإجابات بشكل رقمي، فيتم ترميز موافق بشدة بالرقم (5)، وموافق بالرقم (4)، وغير متأكد أي محايد بالرقم (3)، وغير موافق بالرقم (2)، وغير موافق بشدة بالرقم (1)، وقد تم عرض الاستبيان مسبقاً قبل توزيعه على عدد من أكاديميين قسم المحاسبة للتأكد من سلامتها والاستفادة من أي ملاحظات قد يبدوها عليها.

2- مجتمع وعينة الدراسة:

تحقيقاً لأهداف البحث المنشودة فقد تم تحديد مجتمع الدراسة التي قامت بها الباحثة من خلال ثلاث أطراف مختلفة وتفصيلهم كالتالي:

1- أكاديميين قسم المحاسبة، والذين تتبع أهميتهم في المساعدة لتأهيل الطلاب والطالبات على المستوى المطلوب أخلاقياً، ودفعهم نحو الممارسة الحقيقية بخبراتهم وتجاربهم المهنية في البيئة المحاسبية. حيث تمكنت الباحثة من الحصول

على إجابات العديد من الأكاديميين في قسم المحاسبة على الاستبانة وعددها 70 استبانة، موزعة على عدة جامعات وكليات مختلفة سواء من داخل محافظة جدة أو من خارجها داخل حدود المملكة العربية السعودية، وقد كان التواصل بشكل مباشر مع أكاديميين جامعة الملك عبد العزيز بجدة والكترونياً عن طريق الإيميل من خارج جدة. ولقد تم الحصول على 60 منها أي ما يعادل نسبة (85%) من الاستبانات الموزعة.

2- طلاب وطالبات الدراسات العليا لقسم المحاسبة، باعتبارهم طرفاً أساسياً ومهما في الدراسة، فهم الجيل المنشود مستقبلاً، والمؤهلين لممارسة المهنة تبعاً لأصولها وقواعدها الأخلاقية والسلوكية المطلوبة. ولقد قامت الباحثة بتوزيع عدد من الاستبانات وعددها 67 استبانة على عدد من طلاب وطالبات قسم المحاسبة في جامعة الملك عبد العزيز بجدة سواء بشكل مباشر أو عن طريق الإيميل الإلكتروني، وقد تم الحصول عليها جميعاً.

3- ممارسي مهنة المحاسبة في مكاتب المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية، والذي يشكلون طرفاً هاماً أيضاً من محاور الدراسة، باعتبارهم مقدمي الخدمة سواء للإدارة أو المستفيدين الآخرين بجميع أنواعهم ومستوياتهم، فهم المتواجدين حقاً في بيئة العمل المحاسبية. ولقد استطاعت الباحثة الحصول على عدد جيد من مكاتب المحاسبة الموجودة في عدد من مدن المملكة وقدرها 73 استبانة، حيث تم اختيار عينة عشوائية من واقع بيان مكاتب المحاسبة المرخص لهم بمزاولة المهنة من الموقع الإلكتروني للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، والتواصل مع أصحاب المكاتب الموجودين في مدينة جدة والرياض والمنطقة الشرقية من خلال الهاتف للحصول على إيميلاتهم الإلكترونية ومن ثم تم إرسال عدد 90 استبانة والحصول على 73 منها، أي ما يعادل نسبة (81%) من الاستبانات الإجمالية المرسلة.

وبالتالي فلقد بلغ مجموع الاستبانات المستلمة من الفئات الثلاثة المصنفة للدراسة 200 استبانة تتضمن مختلف الإجابات المتنوعة والمعتمدة على نوع كل مجيب من هذه الفئات.

جدول رقم (1) عينة الدراسة وعدد الاستبانات الموزعة والمستلمة

البيان	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستلمة	نسبة الاستبانات المستلمة إلى الموزعة
الأكاديميين	70	60	85%
طلاب الدراسات العليا	67	67	100%
المراجعين القانونيين	90	73	81%
الإجمالي	227	200	88%

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد استخدمت الباحثة عدد من الأساليب الإحصائية والمرتكزة على برنامج SPSS الإحصائي لإجراء التحليل الخاص بدراستها، حتى يتم الحصول على النتائج المطلوبة بشكل دقيق وواضح، ومن ثم إمكانية التفصيل في تلك النتائج ومناقشتها وحصد الفوائد المرجوة منها، وتتمثل هذه الأساليب في:

- ❖ تحليل المتوسطات الحسابية ونسبة معامل التشتت والانحراف بين إجابات أفراد عينة الدراسة لكل فئات البحث الثلاثة، وكذلك تحديد أعلى وأقل قيمة تم التوصل إليها في تلك الإجابات.
- ❖ استخدام اختبار Kruskal-Wallis H، والذي يعمل على تحليل التباين وتحديد أي فروق قد توجد في النسب والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المختارة.

❖ استخدام تحليل Mann-Whitney U، والذي يستخدم في حالة وجود فروق واضحة في النسب والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة لمختلف الفئات الثلاثة المصنفة للدراسة وذلك عند تطبيق اختبار Kruskal-Wallis H، حيث يتم إجراء الاختبار على كل فئتين من فئات الدراسة وذلك لتفسير نتائج الاختلاف والتباين في إجابات الفئات الثلاثة ومن ثم تحديد أي فئة من هذه الفئات تعتبر السبب في وجود ذلك الاختلاف المعنوي.

4- مناقشة نتائج الاستبيان:

ارتباطاً بأهداف البحث الرئيسية والتي تتمثل في الوصول إلى أهم الآليات التي تشجع وتلزم المحاسبين من خلالها على الالتزام بقواعد السلوك المهني والآداب الأخلاقية للمهنة، وبالتالي المساهمة في علاج الاختلال الأخلاقي للمحاسبين، وتحديد الوسائل الملائمة لتحقيق تلك الآليات وتطبيقها في البيئة المحاسبية الدولية بشكل عام والسعودية بشكل خاص، فلقد تم توظيف الاستبانة من قبل الباحثة للمساعدة في الوصول إلى تحقيق أهداف البحث. ولقد تم تقسيم النتائج ومناقشتها بناءً على كل سؤال تم طرحه في الاستبانة.

أولاً: نتائج التحليل الوصفي:

يوضح الجدول رقم (2) بعض خصائص أفراد عينة الدراسة الديموغرافية من حيث نوع الجنس والعمر والمستوى التعليمي والمهني، والذي يشير إلى أن المشاركين في هذه الدراسة يتمتعون بالقدر الكافي من المعرفة والعلم الذي يؤهلهم للإجابة على أسئلة الاستبانة بكل دقة وموضوعية.

جدول رقم (2) خصائص أفراد عينة الدراسة

النسبة	العدد	الخصائص الفرعية	الخصائص العامة
73.5%	147	ذكر	النوع
26.5%	53	أنثى	
23%	46	30 سنة فأقل	العمر

40%	80	31 – 40 سنة	الفئة التعليمية والمهنية
24.5%	49	41 – 50 سنة	
9.5%	19	51 – 60 سنة	
3%	6	أكبر من 60 سنة	
30%	60	أكاديمي	

Asymp. Sig.	Chi-Square	المراجعين القانونيين	طلاب الدراسات العليا	الأكاديميين	الترتيب	الإحراف المعياري	المتوسط	البيان
-------------	------------	----------------------	----------------------	-------------	---------	------------------	---------	--------

33.5%	67	طالب دراسات عليا	
36.5%	73	مراجع قانوني	

ثانياً: نتائج التحليل الإحصائي لأسئلة الاستبيان:

أ- السؤال الأول: الأسباب التي تؤدي إلى قيام المحاسب ببعض التصرفات

الغير أخلاقية في الجانب المحاسبي يتضح تحليلها في الجدول التالي (3):

السؤال الأول / من وجهة نظرك الأسباب التي تؤدي إلى قيام المحاسب ببعض التصرفات الغير أخلاقية في الجانب المحاسبي هي :	
1- ضعف الوازع الديني لدى المحاسب.	183 .
2- انفصال الملكية عن الإدارة (نظرية الوكالة).	112 .
3- عدم وجود جزاءات رادعة وقوية من قبل الإدارة.	886 .
4- استغلال المرونة في تطبيق الطرق المحاسبية التي تتضمنها المعايير المحاسبية.	456 .
5- نظرة المجتمع الخاطئة لمهام المحاسب وحدود عمله.	005 .
6- ضعف الدعم الأخلاقي في برامج التعليم والدراسة.	005 .
7- اختلاف الثقافات لدى المحاسبين.	141 .
8- وجود ثغرات في البرامج المحاسبية الالكترونية المستخدمة وإحكام رقابتها.	596 .
9- ضعف مستوى كفاءة الإدارة.	778 .
10- عدم وفاء المكافآت لاحتياجات المحاسب.	201 .
	3.205
	4.04
	4.06
	3.82
	7
	1.012
	3.98
	4.48
	709 .
	1
	9
	2
	6
	10
	3
	8
	4
	5
	4.48
	3.396
	4.41
	4.57
	4.48
	1.098
	3.76
	4.19
	4.02
	3.57
	4.15
	3.78
	4.08
	4.07

لقد قامت الباحثة بعرض عدد من الأسباب المنطقية من وجهة نظرها، والتي تدفع المحاسب للقيام ببعض التصرفات الغير أخلاقية ضمن نطاق مهنة المحاسبة بشكل خاص، ومن خلال الاختبارات الوصفية الإحصائية التي قامت باستخدامها الباحثة، اتضح أن هناك مستوى موافقة مرتفع بين المشاركين في الدراسة، حول مدى أهمية الأسباب المطروحة في هذه الدراسة، والتي قد تؤدي إلى حدوث بعض التصرفات الغير أخلاقية. فهناك اتفاق واضح وشامل بين كل الفئات على أن الأسباب المذكورة أعلاه هي أسباب جوهرية ومهمة في

التأثير على سلوك ممتهني مهنة المحاسبة وإن تفاوتت الأهمية فيما بينها. وهذا ما أكد عليه ارتفاع قيمة الوسط الحسابي في جميع الأسباب المطروحة في الجدول، حيث تتراوح تلك المتوسطات بين (3.57) و (4.48)، ومن جانب آخر، فقد أكد هذه الموافقة انخفاض قيم معامل التشتت والانحراف بين الإجابات، مما يشير إلى الاتفاق الكبير بين جميع فئات العينة المشاركة في الدراسة.

وقد أظهرت النتائج أن أعلى هذه المتوسطات وهو (4.48) والذي يظهر في السبب الأول من تلك الأسباب المذكورة، والمتمثل في ضعف الوازع الديني لدى المحاسب، حيث أن هذا السبب يأتي في مقدمة الأسباب المهمة والتي تؤدي إلى قيام المحاسب بأي تصرف غير أخلاقي من شأنه أن يؤثر على المهنة ومستقبلها، مع الأخذ في الاعتبار تعدد الأديان واختلافها، إلا أن جميعها تشير إلى فعل الصحيح وعدم ارتكاب أي أفعال من شأنها أن تؤدي إلى خرق قوانين المهنة وعدم تطبيق معاييرها.

ويلي هذه الأسباب في الأهمية والترتيب، عدم وجود جزاءات رادعة وقوية من قبل الإدارة، حيث ترى عينة الدراسة أن الإدارة لها دور كبير وواضح في التأثير على سلوكيات المحاسبين وإمكانية تصحيح توجهاتهم من خلال وجود الجزاءات والقوانين الرادعة والصارمة على أي تصرف غير أخلاقي قد يصدر من المحاسبين في مجال عملهم.

ومن ثم يلي هذين السببين السبب الثالث الأهم، وهو ضعف الدعم الأخلاقي في برامج التعليم والدراسة، حيث أن التعليم هو اللبنة الأساسية والأولى التي تساعد في نشأة المحاسب وتكون شخصيته المهنية المرتبطة بعمله، فإن كانت تلك اللبنة مبنية على أساس واضح وقوي ومتمين، وتجسد ضرورة فهم المعايير والالتزام بها وربط جميع أعمال المحاسبة بواقع أمانة المحاسب وشخصيته الصادقة والأمانة، فإن العديد من المشاكل المالية قد لا يكون لها وجود من الأساس.

ويلي هذا السبب في الترتيب الرابع، وجود ثغرات في البرامج المحاسبية الالكترونية المستخدمة وإحكام الرقابة عليها، فمع التطور التكنولوجي الراهن، توجهت أغلب الشركات

إلى البرامج المحاسبية الالكترونية، والتي تعتمد على إدخال البيانات الكترونياً بشكل صحيح ومعالجتها أيضاً بشكلها الصحيح، دون القيام بأي خطوات من شأنها التغيير في حقيقة الأرقام الموجودة أو التلاعب بها بأي شكل من الأشكال، وهذا لا يتحقق إلا بإحكام تلك البرامج بنظام رقابي فعال ومحكم.

ومن ثم يأتي سبب آخر مهم وهو ضعف مستوى كفاءة الإدارة، فمن الطبيعي أن الإدارة الضعيفة المهزوزة قد تتيح الفرصة لضعاف النفوس باستغلال ذلك الضعف بأي شكل من الأشكال، أو حتى الفشل في إدارة المنشأة ككل ومن ثم انهيارها.

ويأتي في المرتبة السادسة سبب استغلال المرونة في تطبيق الطرق المحاسبية التي تتضمنها المعايير المحاسبية، حيث أن هذه المرونة كما لها من مميزات إيجابية فإنها أيضاً قد تتيح العديد من المشاكل المالية، كمشكلة إدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية وغيرها من مشاكل التلاعبات المالية التي تستغلها بعض الشركات لأجل تحقيق مصالحها الخاصة.

ويتجسد السبب السابع في عدم وفاء المكافآت الممنوحة من الشركات لاحتياجات المحاسب المتعددة، ففي بعض الأحيان قد تكون احتياجات المحاسب عنده فوق كل اعتبار، حتى على مهنته ومقدار وفائه لها. مما تجعله دائم السعي للوفاء بها بجميع الطرق الممكنة وغير الممكنة شراً وأخلاقياً.

أما السبب الثامن فهو اختلاف الثقافات لدى المحاسبين، حيث أن عينة الدراسة لا تشير إلى أن اختلاف الثقافات بين المحاسبين قد يكون له تأثير كبير في تصرف المحاسب غير الأخلاقي، ولكن الباحثة ترى أن هذا السبب جيداً للأخذ به.

انفصال الملكية عن الإدارة (نظرية الوكالة) يعتبر السبب التاسع في الترتيب. والذي يظهر خصوصاً لدى الشركات الكبيرة ذات الفروع المتعددة والتي يصعب على ملاكها إدارتها بشكل مباشر ومتواصل. فعينة الدراسة لا تجد هذا السبب قوياً، نظراً لأهمية تلك

النظرية في قطاع الأعمال والشركات، وصعوبة متابعة ملاك الشركات لأعمالهم بشكل مستمر وخصوصاً إذا كانت هناك عدة فروع للشركة في عدة مناطق متفرقة، إلا أن ذلك لا يلغي ضرورة المتابعة المستمرة من أصحاب الشأن والملاك، لتجنب بعض المشاكل الناجمة عن الاتكال على الآخرين بشكل كامل.

وأخيراً يأتي في ذيل قائمة الأسباب المعروضة كأقل أهمية من تلك الأسباب والمتمثل في: نظرة المجتمع الخاطئة لمهام المحاسب وحدود عمله، حيث أن عينة الدراسة تفترض توفر القدر الكافي من المعلومات والمعرفة لدى المجتمع بشكل عام عن ماهية واجبات ومسئوليات المحاسب تجاه عمله، وحدود تلك المهام ضمن نطاق مهنة المحاسبة.

وتتفق العديد من الدراسات مع الباحثة على أهمية تلك الأسباب وقوة تواجدها، ومدى تأثيرها على التصرفات الغير أخلاقية للمحاسب التي قد تصدر عنه، مثل دراسة (المعتاز، 2006)، ودراسة (Amat and Gowthorpe 2004)، ودراسة (Venezia 2005)، ودراسة (Leung and Cooper,1995 quoted in Dellaportas et al,2005)، والتي أشارت إلى بعض الأسباب المذكورة ومنها: ضعف الدعم الأخلاقي في برامج التعليم والدراسة، وظاهرة المحاسبة الإبداعية ضمن استغلال المرونة في تطبيق الطرق المحاسبية التي تتضمنها المعايير المحاسبية، و اختلاف الثقافات لدى المحاسبين، و انفصال الملكية عن الإدارة (نظرية الوكالة).

وقد أظهرت النتائج أيضاً أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة المشاركة، فيما يتعلق بالسببين الخامس والسادس، وهما نظرة المجتمع الخاطئة لمهام المحاسب وحدود عمله، وضعف الدعم الأخلاقي في برامج التعليم والدراسة، والذي أظهره اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis)، الذي يساعد على تحديد الفروق بين آراء أصحاب العينة، والذي استخدمته الباحثة بواسطة برنامج الـ SPSS الإحصائي، وباستخدام اختبار مان ويتني (Mann Whitney) والذي يركز على تحديد الفئة التي نتج عنها الاختلاف في الرأي، حيث أوضح أن الاختلاف نابع من فئة الأكاديميين. فلقد أظهرت هذه

الفئة مستوى موافقة أقل من كل الفئات الأخرى المشاركة من طلاب الدراسات العليا والمراجعين القانونيين.

وتعزو الباحثة هذا الاختلاف إلى أن درجة اهتمام الأكاديميين بالجانب النظري لمهنة المحاسبة وعلم النظريات والبحوث الميدانية أعلى من درجة اهتمامهم بنظرة المجتمع المحيط، باعتبارها أحد الأسباب المؤثرة، وبالرغم من أن بعض الباحثين قد أثبتوا في العديد من الدراسات المحاسبية أن المحاسبة نشأت منذ فجر التاريخ وهي تتطور تبعاً للتطورات الاقتصادية وحاجات المجتمع. فلا بد أن يكون هناك وعي لدى المجتمع بالمفهوم الحقيقي لمهنة المحاسبة وماهيتها، وذلك حتى تكون هناك معرفة لدى جميع أفراد المجتمع بما يكون عليه عمل المحاسب، وإلى أي مدى تمتد النتائج المنتظرة من قبل المحاسبين، وما هي الحدود الفعلية والحقيقية لمهنة المحاسبة. بما يدل على أن مشكلة الوعي لدى المجتمع بدأت تعالج وتتقدم ولكن بشكل بطيء بعض الشيء.

ومن ناحية أخرى، كثرة تواجد الأكاديميين ضمن المناخ الدراسي والتعليمي، وانغماسهم وارتباطهم فيه، وتكرارهم المستمر في إلقاء المعلومات، لا يعطيهم القدرة الكافية بالتعرف على أي خلل أو ضعف أخلاقي قد يتواجد في برامج التعليم والدراسة، وبالتالي لا يقيس درجة صعوبة أو سهولة تلقي تلك المعلومات لدى الطلاب.

ب- السؤال الثاني: الأعمال التي تعتبر من وجهة نظر الباحثة غير أخلاقية في عمل المحاسب يتضح تحليلها من خلال الجدول التالي (4):

Asymp. Sig.	Chi-Square	المراجعين القانونيين	طلاب الدراسات العليا	الأكاديميين	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	البيان	الترتيب
.395	1.858	4.41	4.61	4.45	5	.687	4.49	1- التواطؤ مع الإدارة لتحقيق بعض المصالح.	1

.176	3.473	4.25	4.43	4.30	10	.750	4.32	2- التواطؤ مع العملاء لتحقيق بعض المصالح.
.141	3.915	4.63	4.48	4.33	5	.657	4.49	3- إفشاء أسرار العمل.
.174	3.501	4.42	4.24	4.33	9	.904	4.34	4- الأنانية والوصولية على حساب الآخرين.
.016	8.226	4.66	4.66	4.32	3	.624	4.56	5- الكذب والغش في العمل.
.613	.980	4.63	4.70	4.53	2	.613	4.62	6- التحايل والتزوير في الحسابات.
.269	2.626	4.41	4.48	4.58	6	.770	4.48	7- التغيير في الأرباح للتهرب من الزكاة والضرائب.
.854	.315	4.44	4.37	4.42	7	.797	4.41	8- التلاعب برقم صافي الربح بالزيادة أو النقصان.
.222	3.007	4.49	4.28	4.27	8	.844	4.36	9- افتراض عمليات وهمية محاسبية.
.926	.154	4.12	4.12	4.10	12	.973	4.12	10- التلاعب في التوقيت الفعلي لتنفيذ العمليات الحقيقية.
.131	4.072	4.45	4.69	4.40	4	.737	4.52	11- قبول رشوة من أحد أصحاب المصالح.
.011	9.090	4.62	4.85	4.53	1	.602	4.67	12- الاختلاسات المالية.
.373	1.971	4.27	4.33	4.08	11	.845	4.24	13- اللامبالاة وعدم تحمل المسؤولية الكافية من قبل المحاسب.

اهتمت الباحثة بسرد عدد من الأعمال التي تعتبر غير أخلاقية في عمل المحاسب ومهنته المحاسبية، وهذه الأعمال كان لها الشأن الكبير في التأثير على مصداقية أداء المحاسب وجوهر العمل المحاسبي، ومن خلال الاختبارات الوصفية الإحصائية التي استخدمتها الباحثة، اتضح أن هناك مستوى موافقة مرتفع بين فئات عينة الدراسة حول مدى تواجد هذه الأعمال الغير أخلاقية والتعامل بها، وإن ارتفاع قيمة الوسط الحسابي في جميع تلك الأعمال الغير أخلاقية يشير إلى تواجدها بشكل كبير وضرورة التعامل معها بشتى

الوسائل الممكنة لإيقافها، والتي تتراوح بين (4.12) و (4.67). ولقد بين انخفاض معامل التشتت والانحراف أن تلك الموافقة كبيرة وأكيدة بين فئات الدراسة المشاركة.

كما أظهرت النتائج أن أعلى هذه المتوسطات وهو (4.67) كان قد ظهر في الاختلاسات المالية التي قد يمارسها بعض المحاسبين السيئين، من خلال استغلال بعض الثغرات المحاسبية والتي لا يمكن للشخص العادي ملاحظتها وبالتالي صعوبة اكتشافها. ولقد اعتبرت العينة أن هذا العمل هو أهم عمل محاسبي غير أخلاقي دارج بكثرة، ومؤثر قوي على درجة الثقة في مهنة المحاسبة.

ويلي هذا العمل في المرتبة الثانية، التحايل والتزوير في الحسابات والذي بلغ متوسطه (4.62)، حيث يعمد العديد من المحاسبين بحكم خبرتهم الطويلة في المعايير والقوانين المحاسبية إلى التحايل والتغيير في حقيقة الحسابات الموجودة لديهم، ومهما كان الدافع لهم فإنه يعتبر عمل غير أخلاقي من شأنه أن يتم المقاضاة والمسائلة عليه.

وترى عينة الدراسة أن الكذب والغش في العمل يعتبر عاملاً مهماً يأتي في الترتيب الثالث ويؤثر على مصداقية أي مهنة قد تمتهن ومنها مهنة المحاسبة بمتوسط مقداره (4.56)، ومن الضروري الابتعاد عن هذه الخصلة المسيئة. فكما تم توضيح ذلك مسبقاً بأن الأزمات والانهيئات المالية الحادة قد تحدث لأسباب عديدة من خلال المعلومات الزائفة والكاذبة، مما يعزو ذلك كله إلى انحراف سلوك الإنسان العامل وخصوصاً مقدم الخدمات للمجتمع عن الطريق القويم وتفشي معالم الغش والكذب.

ويلي هذه الأعمال الغير أخلاقية في الترتيب الرابع، قبول رشوة من أحد أصحاب المصالح بأي طريقة كانت، حيث أن قبول الرشوة بجميع أشكالها يعمل على خدمة مصالح أطراف على حساب أطراف أخرى، مما يؤثر على أمانة واستقلالية وصحة العمل المحاسبي وتحيزه لجهات المصلحة.

ومن ثم تتساوى المتوسطات لدى آراء العينة في الترتيب الخامس، من خلال التواطؤ مع الإدارة لتحقيق بعض المصالح، وإفشاء أسرار العمل، فالعديد من الناس يعتقد أن تعامل إدارة الشركة مع مكتب محاسبي خارجي من شأنه أن يعزز الثقة والأمانة في صحة المعلومات المحاسبية المقدمة لأصحابها، وأن اكتفائها بالنظام المحاسبي الداخلي للشركة قد ينفي ذلك، فالتعامل الخارجي يقلل من حدة التواطؤ مع الإدارة لتحقيق مصالحها الشخصية. وأن صفة إفشاء أسرار العمل لأي طرف من الأطراف سواء المستفيدة أو غير المستفيدة، من شأنه أن يؤثر على طريقة وعدالة عرض المعلومات المحاسبية على مستخدميها، واحتمال التأثير على قراراتهم المستقبلية بشكل قد يكون سلبياً.

وتعتبر عينة الدراسة أن التغيير في الأرباح للتهرب من الزكاة والضرائب يأتي في المستوى السابع من الأعمال الغير أخلاقية، لما فيها من تغيير للحقائق بقصد تقليل هامش الربح ومن ثم التقليل في نسبة الربح المدفوعة لمصلحة الزكاة والضرائب.

ويلى ذلك مباشرة في الترتيب الثامن، التلاعب برقم صافي الربح بالزيادة أو النقصان وتأثير ذلك بشكل أوسع ليشمل بالإضافة إلى مصلحة الزكاة والضرائب جميع الجهات والأطراف الأخرى المستفيدة. وبالتالي فإن أي سلوك من شأنه أن يغير في أرقام الأرباح، هو سلوك غير مقبول بغض النظر عن مبرراته.

وترى عينة الدراسة المختارة أن الترتيب التاسع يتمثل في: افتراض عمليات وهمية محاسبية، وأن تلك العمليات الوهمية تتم وهي موجودة بشكل فعلي في بعض الشركات، ولكن بشكل قليل أو ضئيل، حيث أن الإدارة لها دور فعال في ذلك، فالمراقبة الجيدة والاهتمام بمراجعة وتتبع العمليات المالية أولاً بأول، يمنع حدوث أي من تلك العمليات والحسابات الوهمية ويقلل من ظهورها.

وتأتي صفة الأمانة والوصولية على حساب الآخرين في الترتيب العاشر، والتي تؤثر على طابع العمل المحاسبي بشكل كبير وواضح، فهذه الصفة في المحاسب تعمل على تجاوزه حد الأمانة والعدالة إلى تحقيق مصالح الذات الشخصية، وترى عينة الدراسة أن هذه الصفة في المحاسبة تعتبر صفة غير أخلاقية بحته لا يمكن التأثير عليها وردعها إلا بواسطة الشخص نفسه وأخلاقياته الذاتية المنعكسة عليه.

ولقد أدرجت عينة الدراسة الأعمال التالية بشكل متتالي لتضعها في آخر الأعمال الغير الأخلاقية التي يقوم بها المحاسب وهي: التواطؤ مع العملاء لتحقيق بعض المصالح الخاصة على حساب المهنة أو أي اعتبار آخر، اللامبالاة وعدم تحمل المسؤولية الكافية من قبل المحاسب تجاه عمله المحاسبي وإدارته وعملائه، التلاعب في التوقيت الفعلي لتنفيذ العمليات الحقيقية لتحقيق بعض المصالح الشخصية.

ولقد أوضحت عدة دراسات أن بعض تلك الأعمال هي غير أخلاقية في عمل المحاسب وخصوصاً دراسة (محمد 2005)، ودراسة (العشماوي 2006)، ودراسة (Levitt 1988)، ودراسة (Loomis 1999). سواء في أعمال الكذب والغش في العمل، أو أعمال التلاعب برقم صافي الربح بالزيادة أو النقصان، وأعمال قبول رشوة من أحد أصحاب المصالح الخاصة.

ومن جانب آخر، فقد أظهرت نتائج اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis) والذي يوضح الفروق بين آراء أصحاب العينة، وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المشاركين في الدراسة وخصوصاً في العاملين الخامس والثاني عشر كما يظهران في الجدول أعلاه، وهما الاختلاسات المالية، والكذب والغش في العمل. وباستخدام اختبار مان ويتني (Mann Whitney) والذي ركز على تحديد الفئة التي نتج عنها الاختلاف في الرأي، فلقد أوضح أن الاختلاف في العامل الخامس كان ناتج عن فئة الأكاديميين، وأما العامل الثاني عشر كان ناتج عن فئة طلاب الدراسات العليا.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أنه قد يكون تركيز فئة الأكاديميين على جانب الالتزام بالمعايير وتطبيق الطرق المحاسبية بشكلها الصحيح، أبعدهم بعض الشيء عن محاكاة الواقع وما يحدث فيه فعلاً، وكيف أنه يتم استغلال تلك المعايير وتطبيقها بشكل يساعد على حدوث بعض الاختلاسات المالية التي قد لا تظهر ضمن تلك النموذجية المعاييرية التي يفترضوها لمهنة المحاسبة.

ومن جانب آخر، عدم الاحتكاك الكبير والإطلاع الوافي لطلاب المحاسبة للدراسات العليا بالواقع العملي والمهني لمهنة المحاسبة، وانحصار اهتمامهم على الدراسة وحدها، يجعل اهتمامهم يقل بمعرفة مدى خطورة الكذب والغش في العمل، ومدى تأثير ذلك على المهنة مستقبلاً إلا عند معرفة ذلك في حينه.

ج- السؤال الثالث: الصفات الأخلاقية الواجب توافرها في المحاسب تم تحليلها كما يلي (5):

Asymp. Sig.	Chi-Square	المراجعون القانونيين	طلّاب الدراسات العليا	الأكاديميين	الترتيب	الاحتراف المعياري	المتوسط	البيان	السؤال
.807	.429	4.81	4.84	4.85	1	.377	4.83	1- الرقابة الذاتية والخوف من الله.	

2- الأمانة في القيام بالعمل المحاسبي.	4.79	4.20	2	4.85	4.82	4.71	3.637	.162
3- التعاون مع الزملاء والإدارة.	4.47	.575	7	4.45	4.40	4.55	2.230	.328
4- ولاء المحاسب للجهة التي يعمل بها.	4.34	.772	9	4.25	4.22	4.51	3.932	.140
5- الالتزام بالمواعيد والانضباط في العمل.	4.22	.886	10	4.12	4.36	4.18	2.462	.292
6- أداء الواجبات المهنية وفقاً للمعايير المحاسبية والقواعد السلوكية.	4.60	.557	4	4.53	4.64	4.63	1.275	.529
7- الاستقلالية في العمل وعدم التحيز لأي جهة معينة.	4.38	.678	8	4.43	4.40	4.33	.717	.699
8- عدم قبول أي عمل أو خدمة مشبوهة من شأنها التأثير على عمل المحاسب.	4.60	.585	4	4.62	4.61	4.56	.414	.813
9- الوفاء بالمسئوليات المتعلقة بالمهنة.	4.54	.538	6	4.50	4.63	4.51	2.949	.229
10- كيفية تعامل المحاسب مع العميل.	4.06	.920	11	4.12	3.90	4.15	2.646	.266
11- الدقة في تنفيذ العمل المحاسبي وسرعة الإنجاز.	4.56	.590	5	4.40	4.69	4.59	7.019	.030
12- المصادقية في المعلومات المحاسبية.	4.67	.532	3	4.63	4.73	4.64	.735	.692

قررت الباحثة أن تطرح عدد من الصفات الأخلاقية المفترض توافرها في شخصية المحاسب وسلوكياته الخاصة والمهنية، وبواسطة الاختبارات الوصفية الإحصائية التي تم استخدامها من خلال برنامج الـ SPSS الإحصائي على الجدول السابق والذي طبق على عينة الدراسة، نتج أن هناك ارتفاع في مستوى الموافقة بين فئات الدراسة المختارة، تتفق فيه على ضرورة توافر تلك الصفات الأخلاقية لدى المحاسب وسلوكياته خاصة المهنية منها، وأن الصفات المذكورة أعلاه هي صفات ضرورية ومهمة ليتحلى بها المحاسب المهني، سواء على الصعيد العام أو الخاص، وإن تفاوتت في الترتيب فيما بينها. ولقد أكد على ذلك

قيمة الوسط الحسابي المرتفعة جدا في جميع الصفات الواردة، بحيث تراوحت تلك المتوسطات بين (4.06) و (4.83)، ومن ناحية أخرى، فإن صغر قيمة معامل التشتت والانحراف بين الإجابات يدل على نسبة الموافقة المتسقة والواضحة بين فئات العينة المشاركة في الدراسة.

ولقد اتضح أن أولى هذه الصفات الواجب توافرها لدى المحاسب هي الرقابة الذاتية والخوف من الله، حيث بلغ متوسط الآراء فيها (4.83)، وهي نسبة عالية جدا مقارنة بالصفات الأخرى التي تمت الإجابة عنها، حيث أن الرقابة الذاتية تأتي من الخوف من الله في السر والعلن، وخصوصاً في السر، ومعرفة أن جميع ما يقوم به المحاسب مسئول عنه أمام ربه أولاً، وأمام نفسه والآخرين ثانياً.

ويلي هذه الصفات في الأهمية الثانية: الأمانة في القيام بالعمل المحاسبي، بمتوسط بلغ (4.79)، ونجد أن هذه الصفة لا ترتبط بديانة معينة أو جنسية معينة أو حتى دولة معينة، وإنما تتفق مع جميع الأديان والجنسيات والدول المتعددة، بل وتعتبر مطلب مهم لها.

ومن ثم تأتي الصفة الثالثة وهي: المصداقية في المعلومات المحاسبية سواء في إثباتها أو تقديمها أو طريقة عرضها على مستخدميها، فلا بد أن تعبر جميع الأرقام الموجودة في القوائم المالية فعلاً عن حقيقة العمليات المالية التي تمت في المنشأة وموجوداتها الفعلية والتزاماتها الحقيقية بشكلها الصحيح.

ومن ثم تشترك الصفتين التاليتين في الترتيب الرابع لدى عينة الدراسة وهي: أداء الواجبات المهنية وفقاً للمعايير المحاسبية المعترف بها والقواعد السلوكية المقرر اتباعها، وصفة عدم قبول أي عمل أو خدمة مشبوهة من شأنها التأثير على عمل المحاسب وحياديته.

وتتبع الصفة الخامسة في الترتيب، وهي الدقة في تنفيذ العمل المحاسبي وسرعة الإنجاز، وهي تشمل الدقة في إثبات المعلومات المالية وأرقامها والسرعة في أن واحد ومحاولة تحقيقها معا بأقصى ما يمكن.

وتعتقد عينة الدراسة أن الصفة السادسة وهي: الوفاء بالمسؤوليات المتعلقة بالمهنة تشمل جميع الصفات السابقة واللاحقة، لما تشمله من أهمية الالتزام بجميع مسؤوليات المهنة المحاسبية، والواجب تحقيقها من قبل المحاسب سواء في الوقت الحالي أو المستقبلي.

كما لا تغفل الباحثة وعينة الدراسة أهمية الصفة السابعة وهي: التعاون مع الزملاء والإدارة من أجل تحقيق كفاءة أكبر في العمل المحاسبي، وبالتالي زيادة الدقة والسرعة والمصداقية في الأداء والعمل المحاسبي والمحافظة على الجودة المطلوبة.

وفي المقابل فإن التعاون لا يلغي كون أن المحاسب يتحلى بالصفة الثامنة وهي: الاستقلالية في العمل المحاسبي وعدم التحيز لأي جهة معينة، فالاستقلالية في العمل المحاسبي تساعد المحاسب على الإبداع في عمله وتحفيز روح المنافسة الشريفة لديه وتميز أدائه عن الآخرين، مما يجعله عادلاً أكثر بأخذه موقفاً حيادياً بين مختلف الجهات المتعددة المستفيدة.

وتأتي صفة ولاء المحاسب للجهة التي يعمل بها متأخرة في الترتيب التاسع، ولكن ذلك لا يلغي من أهميتها أو يقلل من ضرورتها. حيث أن ولاء المحاسب وإحساسه بضرورة التزامه بـممنشأته وتحقيق الأفضل لها بجميع الأحوال التي تمر بها تعتبر صفة مهمة وأخلاقية يتوجب جميع المحاسبين التحلي بها.

وتأتي في الترتيب العاشر صفة: الالتزام بالمواعيد والانضباط في العمل، حيث أن انضباط المحاسب في عمله والتزامه بالمواعيد التي يقررها عليه العمل، وإنجازه جميع ما يقع على عاتقه في الوقت المطلوب وبالكمية المطلوبة، يعطي بذلك انطباع جيد عن المنشأة التي يعمل بها ويزيد من ولاء العملاء لها.

وفي المقابل تأتي الصفة الأخيرة مكتملة لسابقتها وهي صفة كيفية تعامل المحاسب مع العميل، حيث أن كيفية تعامل المحاسب مع عميله والطريقة التي يتفق فيها معه على العمل، ومحاولاته الدائمة لحل أي مشاكل قد تقع في العمل بالشكل المطلوب، كل ذلك من شأنه أن يؤثر على ولاء العميل لتلك المنشأة أو ذلك المحاسب ومن ثم المحافظة على العملاء الحاليين وكسب ولاء عملاء جدد.

ولقد أيدت دراسة (Kamla et al. 2006)، الباحثة كثيراً في ضرورة التركيز على الجانب الأخلاقي والديني لدى المحاسب وأهميته، والذي يركز أولاً وأخيراً على الخوف من الله والرقابة الذاتية الموجودة لدى المحاسب.

ولقد بينت النتائج أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة المشاركة قد أظهرها اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis)، وأن ظهور هذه الاختلافات تتضح في الصفة الحادية عشر كما هي مذكورة في الجدول أعلاه، والمتمثلة في: الدقة في تنفيذ العمل المحاسبي وسرعة الإنجاز، مما أدى ذلك إلى ضرورة إجراء اختبار مان ويتني (Mann Whitney) والذي يساعدنا على تحديد الفئة التي نتج عنها الاختلاف في الرأي، حيث أوضح أن الاختلاف كان قد وجد من فئة الأكاديميين، فلقد نتج عن هذه الفئة مستوى موافقة أقل من باقي الفئات الأخرى المشاركة في الدراسة.

وترى الباحثة أن هذا الاختلاف قد يعود إلى اهتمام فئة الأكاديميين العالي بناحية الدقة في تنفيذ العمل المحاسبي أكبر من ناحية سرعة الإنجاز، حيث أن سرعة الإنجاز قد تؤثر على دقة العمل المحاسبي المطلوب، وبالتالي السرعة لا تعني لهم الكثير مقارنة بالدقة المطلوبة في إثبات وعرض المعلومات المالية وغير المالية بشكلها الصحيح والواضح.

د- السؤال الرابع: الآليات التي تدعم الجوانب الأخلاقية للممارسات المحاسبية في المملكة العربية السعودية قد تم تحليلها في الجدول التالي (6):

Asymp. Sig.	Chi-Square	المراجعين القانونيين	طلاب الدراسات العليا	الأكاديميين	التجار	المهنيين	المتوسط	البيان
-------------	------------	----------------------	----------------------	-------------	--------	----------	---------	--------

413	639	.002	.155	430	.020	.196	.302	.281	.227	.105	.537
1.766	.897	12.023	3.729	1.690	7.854	3.255	2.395	2.540	2.966	4.517	1.244
4.03	3.99	4.15	4.26	4.10	4.36	4.37	4.32	4.40	4.42	4.40	4.53
4.31	4.16	4.24	4.49	4.03	4.46	4.55	4.48	4.52	4.55	4.57	4.61
4.30	4.15	3.80	4.32	4.22	4.68	4.47	4.37	4.40	4.47	4.42	4.52
8	10	11	7	9	2	4	6	5	3	4	1
.858	.889	.951	.664	.849	.665	.648	.685	.598	.665	.633	.591
4.20	4.10	4.08	4.36	4.11	4.49	4.46	4.38	4.44	4.48	4.46	4.56
السؤال الرابع / الآليات التي تدعم الجوانب الأخلاقية للممارسات المحاسبية في المملكة العربية السعودية هي :											
1- تطبيق نظام حوكمة الشركات.											
2- التوسع في الإفصاح.											
3- توحيد السياسات المستخدمة عند تطبيق المعايير المحاسبية.											
4- الصرامة والتشديد على سلوكيات المهنة ومبادئها.											
5- وضع مكافآت مجزية على السلوكيات الأخلاقية للمحاسبين.											
6- وضع عقوبات رادعة على السلوكيات غير الأخلاقية للمحاسبين.											
7- تعزيز الجوانب الأخلاقية للمحاسب من خلال مناهج تعليم المحاسبة.											
8- تعزيز الجوانب الأخلاقية للمحاسب من خلال التأكيد عليها في نطاق العمل.											
9- وجود الأنظمة الإدارية التي تساعد على أداء المهام المحاسبية وفقا للمعايير الموضوعية والسلوكيات المطلوبة.											
10- تعزيز الجانب الديني لدى المحاسبين.											
11- تعزيز القيم والأخلاق لدى المحاسب.											
12- التأكيد على أهمية النزاهة والأمانة لدى المحاسب.											

إن الهدف العام من هذا البحث هو تدعيم الجوانب الأخلاقية للممارسات المحاسبية في المملكة العربية السعودية من خلال عرض أهم الآليات والوسائل التي تشجع وتلزم المحاسبين على الالتزام بأداب وقواعد السلوك المهنية، وبالتالي توضيح دورها في علاج الاختلال الأخلاقي للمحاسبين. ولقد سعت الباحثة جاهدة في محاولة وضع عدد من الآليات والأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف، حيث قامت بطرح عدد من تلك الآليات

على عينة الدراسة المختارة، ومن خلال ذلك الطرح استطاعت أن تحلل النتائج التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة عن طريق الاختبارات الوصفية الإحصائية المستخدمة، حيث تأكدت مستويات الموافقة العالية بين فئات عينة الدراسة فيما يخص تلك الآليات المقترحة. ويتبع ذلك ارتفاع قيمة الوسط الحسابي في جميع الآليات المذكورة، بدءاً بـ(4.08) وحتى (4.56)، كما نجد أن معامل التشتت والانحراف بين تلك الآليات يعتبر بسيطاً، مما يؤكد أن اهتمامات فئات الدراسة بتلك الآليات كان متقارباً جداً، وأنها بالفعل تعتبر تلك الآليات مهمة، ولا بد من الشروع في استخدامها حتى وإن كان في البعض منها.

ولقد أشارت النتائج إلى أن آلية التأكيد على أهمية النزاهة والأمانة لدى المحاسب قد حصلت على أعلى المتوسطات بمقدار (4.56)، مما يدل ذلك على أن العمل المحاسبي يعتمد أولاً وأخيراً على أخلاقيات المحاسب ومدى نزاهته وأمانته أثناء أدائه لعمله المحاسبي.

يلي ذلك الآلية الثانية والمتمثلة في وضع عقوبات رادعة على جميع السلوكيات الغير أخلاقية التي قد يقوم بها المحاسبين، وقد بلغ متوسط الآراء فيها بـ (4.49) حيث أن آلية وضع العقوبات تساعد على أن يضع المحاسب نصب عينيه تلك العقوبة المنتظرة والتي يستطيع من خلالها أن يرى نتيجة سلوكه الغير أخلاقي في حالة ارتكابه له، ومن ثم فإن لم يمتنع عن ذلك السلوك فإنه وبلا شك سيكون حريصاً على التقليل منه أو الابتعاد عنه ليحافظ على نفسه وسمعته ومهنته القائم عليها.

ويلي تلك الآلية في الترتيب الثالث، آلية تعزيز الجانب الديني لدى المحاسبين، وذلك بمتوسط مقداره (4.48). فنظراً لأهمية الجانب الديني في شخصية المحاسب ومدى تأثيره على عمله المحاسبي وطريقة أدائه فيه، وكما تم توضيح ذلك سابقاً باعتباره سبباً مهماً لردع المحاسب عن أي سلوك غير عادل أو غير صحيح قد ينتج عنه، وأيضاً كونه صفة أخلاقية يتوجب على المحاسب أن يتحلى بها دوماً سواء على الصعيد الشخصي أو المهني.

وتأتي الآليتين التاليتين في نفس الترتيب الرابع وهي: تعزيز الجوانب الأخلاقية للمحاسب من خلال مناهج تعليم المحاسب، وآلية تعزيز القيم والأخلاق لدى المحاسب المهني

بشكل عام. ويتم ذلك من خلال التطوير المستمر للمناهج التعليمية المحاسبية وجعلها تحمل شفافية أعلى لتلامس الجانب الحسي والمعنوي لدى المحاسب. وعمل الدورات والمحاضرات التي تناقش الجوانب الأخلاقية لمهنة المحاسب.

ويتبع ذلك الآلية الخامسة والمتمثلة في ضرورة وجود الأنظمة الإدارية المحكمة للشركة والتي تدعم أداء المهام المحاسبية وفقا للمعايير الموضوعية والسلوكيات المطلوبة. فوجود الأنظمة الإدارية التي تؤيد وتوافق المعايير المحاسبية وطرق تطبيقها، يساعد على الربط بينها وبين الأداء المحاسبي المطلوب، مما يعمل على جعل العمل المحاسبي واضحا ومتكاملا ويكاد يخلو من أي مشاكل أو أخطاء محاسبية جوهرية.

وتأتي بعد ذلك الآلية السادسة وهي: تعزيز الجوانب الأخلاقية للمحاسب من خلال التأكيد عليها في نطاق العمل المحيط، من لجان رقابية سلوكية، ودورات متكررة تساعد في إيقاظ السلوك الأخلاقي الحميد إن كان خاملاً أو دعمه واستمراريته في حالة وجوده.

ويتبعها في الترتيب الآلية السابعة وهي: الصرامة والتشديد على سلوكيات المهنة ومبادئها. ولا بد أن تتواجد تلك الصرامة في جميع النواحي سواء في الناحية التعليمية أو العملية المهنية. فترى عينة الدراسة أن الصرامة والتشديد على سلوكيات المهنة ومبادئها آلية مهمة تستوجب ضرورة الأخذ بها وتطبيقها، حتى تساعد على الانضباط وغرس روح المهنة وأهمية مبادئها في نفس المحاسب قبل أي شيء.

ونجد أن آلية تطبيق نظام حوكمة الشركات تأتي في الترتيب الثامن من وجهة نظر العينة، حيث أن عينة الدراسة تؤيد ذلك التطبيق وتراه أداة وآلية مناسبة من شأنها أن تساعد على تثبيت الجوانب الأخلاقية في الممارسات المحاسبية بجميع أشكالها، وبالتالي محاولة تفعيل جانب الشفافية والمساءلة لدى المحاسب، ومن ثم العمل على تحقيق العدالة بين الأطراف المستفيدة، الأمر الذي يساعد على وقاية الشركات من العديد من الأزمات المحتملة.

كما لا تغفل عينة الدراسة آلية ضرورة وضع مكافآت مجزية على السلوكيات الأخلاقية للمحاسبين والتي اتخذت الترتيب التاسع، حيث أن العقوبة تساعد على الردع بينما المكافأة تكون سبباً إضافياً للردع وهو التحفيز والتشجيع في آن واحد، فتشجع على جميع الالتزامات والتصرفات الأخلاقية وتحفز عليها من ناحية، وتردع عن أي تصرفات وسلوكيات غير مرغوبة في مهنة المحاسبة.

أما الآلية قبل الأخيرة في الترتيب العاشر وهي التوسع في الإفصاح، فقد اعتبرتها العينة آلية تساعد على زيادة العدالة والمصداقية في عرض المعلومات المالية على مستخدميها وزيادة الثقة فيها، مما يدعم أخلاقيات المهنة بشكل واضح.

وتأتي في مؤخرة تلك الآليات، توحيد السياسات المستخدمة عند تطبيق المعايير المحاسبية، ولا يقلل ذلك من أهمية هذه الآلية كونها في ذيل القائمة، وإنما يتم اعتبارها أحد الآليات التي لا بد أن تستدعي انتباه هيئة المحاسبين السعوديين ومصدري القوانين المتعلقة بمهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية.

ولقد أيدت العديد من الدراسات الباحثة ووافقتها على أهمية تلك الآليات وضرورة العمل بها، ومدى تأثيرها مستقبلاً على مهنة المحاسبة وتدعيمها لجوانبها الأخلاقية اللازمة، ومن هذه الدراسات: دراسة (المعموري والصوفي 2009)، ودراسة (القشي 2005)، ودراسة (Mintz 2006)، ودراسة (بنود، 2008)، ودراسة (Low et al. 2008)، ودراسة (الخفاجي والغالبي 2006م)، ودراسة (الحفناوي 2007)، ودراسة (Petersen and Plenborg 2006)، ودراسة (Mitton, 2002; Groom et al, 2004)، ودراسة (Chau and Gray 2002)، والتي أشارت في مجملها بأهمية تلك الآليات، منها آلية تعزيز الجوانب الأخلاقية للمحاسب من خلال مناهج تعليم المحاسب، آلية تعزيز القيم والأخلاق لدى المحاسب، آلية وجود الأنظمة الإدارية للشركة والتي تساعد على أداء المهام المحاسبية وفقاً للمعايير الموضوعية والسلوكيات المطلوبة، آلية الصرامة والتشديد على سلوكيات المهنة ومبادئها، آلية تطبيق نظام حوكمة الشركات، آلية التوسع في الإفصاح.

وقد أظهر اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis) أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئات عينة الدراسة المشاركة، فيما يخص الآلية الثالثة والسادسة حسب ظهورها في الجدول والمتمثلة في: آلية توحيد السياسات المستخدمة عند تطبيق المعايير المحاسبية، وآلية وضع عقوبات رادعة على السلوكيات غير الأخلاقية للمحاسبين. ومن خلال اختبار مان ويتني (Mann Whitney) اتضح أن الاختلاف ناتج عن فئة الأكاديميين. حيث أشارت هذه الفئة إلى مستوى موافقة أقل مقارنة بالفئات الأخرى المشاركة في الدراسة.

وتعتقد الباحثة أن هذا الاختلاف يمكن تبريره بالتالي :

فبالنسبة لآلية توحيد السياسات المستخدمة عند تطبيق المعايير المحاسبية، فقد لا يجد الأكاديميين أهمية كبيرة في توحيد السياسات المحاسبية المستخدمة نظراً لمعرفتهم التامة بأهمية وفائدة كل سياسة محاسبية على حدة، ومدى ملائمتها لحالات الشركات المختلفة، وبالتالي التغيير أيضاً فيها يكون وفق معايير وقواعد معينة إن لزم الأمر.

وأما بالنسبة لآلية وضع عقوبات رادعة على السلوكيات غير الأخلاقية للمحاسبين، فإن الأكاديميين يفضلون وضع المكافآت المجزية والتشجيع على القيام بالتصرف المحاسبي الأخلاقي السليم عوضاً عن وضع العقوبات الرادعة على السلوكيات غير الأخلاقية التي قد تصدر من بعض المحاسبين، وأنه عند تكرار أي تصرف غير أخلاقي بشكل واضح فإنه يتم اللجوء عندئذ لأسلوب العقاب، ولكن الباحثة تجد أن آلية المكافأة ووضع العقوبة في آن واحد تعتبر جميعاً بقدر متساوي من الأهمية.

هـ- السؤال الخامس: الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الآليات يتضح تحليلها في الجدول التالي (7):

Asymp. Sig.	Chi-Square	المراجعين القانونيين	طلاب الدراسات العليا	الأكاديميين	الترتيب	الاحرف المعياري	المتوسط	البيان
.404	1.815	3.79	4.10	4.13	7	1.047	4.00	1- تخصيص لجنة رقابية على سلوكيات المحاسبين تابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

2-	تخصيص لجنة رقابية على سلوكيات المحاسبين تابعة للشركة.	3.88	1.068	9	4.00	3.96	3.71	.817	.665
3-	إنشاء لجنة تابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تختص بإصدار معايير مرتبطة بأخلاقيات المهنة.	4.30	.887	2	4.32	4.51	4.11	4.452	.108
4-	توفير برامج محاسبية إلكترونية محكمة الرقابة.	4.25	.768	4	4.20	4.34	4.21	1.116	.572
5-	إطلاع المحاسبين على كل ما هو مستجد في مهنة المحاسبة.	4.22	.726	6	3.98	4.21	4.44	11.531	.003
6-	اختبار أمانة المحاسبين بعدد من الاختبارات المستمرة.	3.76	1.134	10	3.67	3.55	4.04	6.898	.032
7-	استخدام أسلوب محاكاة الواقع لطلاب المحاسبة لصقل مهاراتهم المهنية.	4.24	.773	5	4.12	4.52	4.10	13.266	.001
8-	عمل محاضرات وبرامج أخلاقية.	4.28	.694	3	4.38	4.16	4.29	4.188	.123
9-	التشجيع من قبل الإدارة على أي مقترحات ممكنة من شأنها تطوير المهنة.	4.30	.620	2	4.23	4.33	4.34	.477	.788
10-	تقييد حرية الاختيار بين السياسات المحاسبية المختلفة.	3.92	.950	8	3.75	3.90	4.07	3.12 ₅	.210
11-	منع جميع أشكال الضغط التي تؤثر على رأي المحاسبين.	4.28	.811	3	4.17	4.25	4.41	4.210	.122
12-	تحديد وتوزيع المسؤوليات والواجبات بدقة على المحاسبين.	4.54	.583	1	4.50	4.52	4.59	1.360	.507

لقد اهتمت الباحثة بتوضيح الأساليب التي يمكن استخدامها لتحقيق الآليات المقترحة في البحث، ومن خلال الاختبارات الوصفية الإحصائية التي اتبعتها الباحثة، تمكنت من تحليل نتائج عينة الدراسة القائمة، فلقد أظهرت فئات العينة مستوى موافقة جيد فيما بينها حول ما يتعلق بتلك الأساليب المطروحة، بحسب ترتيب متوسطات الآراء التي تم تحليلها بين (3.76) و (4.54)، ومن جانب آخر، فقد أكد هذه الموافقة انخفاض قيم معامل التشتت والانحراف بين الإجابات، مما يشير إلى الاتفاق الكبير بين فئات العينة المشاركة في الدراسة.

ولقد رأت فئات الدراسة المختارة، أن أسلوب تحديد وتوزيع المسؤوليات والواجبات بدقة على المحاسبين هو أقوى أسلوب يمكن استخدامه لتحقيق تلك الآليات، حيث بلغ متوسط ذلك بقيمة (4.54)، ونجد أن توزيع المهام والأعمال بدقة على المحاسبين يساعد على تحديد مسؤولية كل شخص بذاته على حدة عن أي خطأ أو خلل قد ينتج عنه في بعض أعماله المحاسبية التي يقوم بها.

يلي ذلك أسلوبين يشتركان في الترتيب الثاني بمتوسط بلغ (4.30)، وهما: أسلوب إنشاء لجنة تابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تختص فقط بإصدار معايير مرتبطة بأخلاقيات المهنة، وكذلك أسلوب التشجيع من قبل الإدارة على أي مقترحات ممكنة من شأنها تطوير المهنة والتأثير عليها إيجابياً، حيث أن هيئة المحاسبين السعوديين القانونيين تفتقر إلى وجود لجنة تابعة لها تختص بمتابعة أخلاقيات المهنة وجميع ما يتعلق بها من إصدار معايير خاصة بها وقوانين تلزم العمل بها. كما أن تشجيع الإدارة على أي مقترحات أو آراء من شأنها أن تعمل على تطوير مهنة المحاسبة يساعد بشكل كبير على تطوير المهنة بشكل سريع وفعال ويدعم ركائز المهنة وأسسها القائمة عليها.

بالإضافة إلى ما تقدم يوجد أسلوبين يشتركان بنفس الترتيب وهو الترتيب الثالث بمتوسط بلغ (4.28)، وهذين الأسلوبين هما: أسلوب عمل محاضرات وبرامج أخلاقية، وأسلوب منع جميع أشكال الضغط التي قد تؤثر على رأي المحاسبين وطريقة تأديتهم لأعمالهم. فعمل المحاضرات وتنسيق البرامج الأخلاقية واستمراريتها وتكرارها ما بين الحين والآخر من شأنه التأثير على نفسيات المحاسبين وتغييرها للأفضل وتحسين أدائهم المهني، ومن ناحية أخرى فإن منع جميع أشكال الضغط التي قد تؤثر على رأي المحاسبين سواء كانت ضغوطات خارجية من عملاء أو أصدقاء أو حتى أشخاص مسؤولين، أو كانت ضغوطات داخلية من الإدارة أو الموظفين الآخرين من نفس الشركة من شأنه أن يزيد من عدالة عمل المحاسب وحياديته المهنية.

ثم يلي ذلك الأسلوب الرابع وهو: توفير برامج محاسبية إلكترونية محكمة الرقابة تتضمن توفير برامج حماية قوية، وضرورة إدخال معلومات سرية تتعلق بالأشخاص العاملين عليها للدخول على النظام، مما يساعد في تحديد مسؤوليات المحاسبين تجاه أعمالهم التي كلفوا بها.

ويتبع ذلك الأسلوب الخامس والمتمثل في: استخدام أسلوب محاكاة الواقع لطلاب المحاسبة مما يساعد على صقل مهاراتهم المهنية مستقبلاً والاستفادة من خبرات السابقين من ناحية، ومن ناحية أخرى يساعد على خلق وابتكار نوع جديد من أساليب تدريس النواحي الأخلاقية في مواد المحاسبة، وبالتالي زرع القيم الأخلاقية بين صفوف الطلاب. ومن وجهة نظر الباحثة الخاصة، فإن هذا الأسلوب يعتبر أسلوب هام جداً ولا بد من أخذ الاعتبار في تطبيقه في أقرب وقت ممكن، فهو يعتبر عامل مهم جداً في الربط بين ما تم تعلمه في مناهج المحاسبة العلمية وبين ما هو موجود ومطبق في الواقع، مما يساعدهم على تطبيق ما درسوه في حياتهم المهنية مستقبلاً بسهولة أكبر.

ومن ثم يأتي في الترتيب السادس أسلوب إطلاع المحاسبين على كل ما هو مستجد في مهنة المحاسبة، بالرجوع إلى المواقع الإلكترونية للهيئات المحاسبية، ومعرفة آخر الأحداث فيها والتطورات الطارئة على المهنة، وقراءة الكتب والمجلات العلمية الحديثة، وحضور الدورات والمؤتمرات العلمية بما يثري على معرفة المحاسبين بالعلم الوفير والخبرة الجيدة.

يلي ذلك الأسلوب السابع وهو: تخصيص لجنة رقابية على سلوكيات المحاسبين تكون تابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، تتابع سلوكياتهم ومدى التزامهم بأخلاقيات المهنة ورفع تقارير دورية عنهم.

ومن ثم الترتيب الثامن والذي يتضمن أسلوب تقييد حرية الاختيار بين السياسات المحاسبية المختلفة مما يعمل على تضيق فجوة التلاعب التي قد تنتج عن هذا الاختلاف، وبالتالي تسهل عملية المتابعة والرقابة من قبل الجهات المختصة.

يلي ذلك الأسلوب التاسع وهو تخصيص لجنة رقابية على سلوكيات المحاسبين تكون تابعة للشركة نفسها، حيث تقوم بتنظيمها وتنسيقها إدارة الشركة نفسها، ومتابعتها بشكل مستمر والإطلاع على تقارير اللجنة أولاً بأول.

وأخيراً اعتبرت فئات الدراسة المختارة أن أسلوب اختبار أمانة المحاسبين بعدد من الاختبارات المستمرة هو آخر أسلوب يمكن استخدامه لتحقيق آليات الدراسة، نظراً لصعوبة تطبيقه نوعاً ما، وارتفاع تكلفته، فهو يتطلب الكثير من الوقت والجهد والعديد من الأشخاص المحددين ممن يمتلكون الخبرة والمعرفة بشأن إعداد الاختبارات والأسئلة المخصصة له، إضافة إلى عدم إمكانية الوثوق في نتائج تلك الاختبارات بنسبة أكيدة والاعتماد عليها فيما بعد، ولكنها قد تعطي بعد الفوائد المرجوة.

وقد أظهرت نتائج اختبار اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis)، أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة المشاركة، فيما يتعلق بالأسلوب الخامس والسادس والسابع بحسب ترتيبها في الجدول أعلاه. وباستخدام اختبار مان ويتني (Mann Whitney) تم تحديد الفئة النابع عنها الاختلاف وتفصيلها كالآتي:

فأما بالنسبة للأسلوب الخامس والمتمثل في إطلاع المحاسبين على كل ما هو مستجد في مهنة المحاسبة، فقد كان الاختلاف نابع من فئة المراجعين القانونيين، فلقد أظهرت هذه الفئة مستوى موافقة أقل من باقي الفئات المشاركة، وترى الباحثة أن اهتمام المراجعين المحصور بما هو قائم من أعمالهم التي يقوموا بها، يشغل انتباههم ويقلل من اهتمامهم بالإطلاع على أي مستجدات في المهنة وخصوصاً عندما يكون لديهم روتين محدد من الأعمال التي اعتادوا على أدائها بنفس المنهجية لفترة طويلة. وبالتالي اكتفائهم بما يملكون من معلومات وخبرات وأعمال قائمة لديهم لا يجعلهم يجدون أهمية في تطبيق هذا الأسلوب.

وأما بالنسبة للأسلوب السادس وهو: اختبار أمانة المحاسبين بعدد من الاختبارات المستمرة، كان الاختلاف نابع من فئة طلاب الدراسات العليا، فالطلاب بحكم اعتيادهم على إجراء الاختبارات المستمرة أثناء الدراسة فقد وجدوا أن هذه الاختبارات ليست مقياساً مهماً لمعرفة مدى أمانتهم والتزامهم بأخلاقيات المهنة سواء كانت هذه الاختبارات كتابية أو موقفية فعلية، وبالتالي لا يجدوا هناك فرقاً في التأثير على أخلاقياتهم وتعزيزها بهذا الأسلوب.

وأما بالنسبة للأسلوب السابع والمذكور باستخدام أسلوب محاكاة الواقع لطلاب المحاسبة لصقل مهاراتهم المهنية، فقد كان الاختلاف نابع من فئة طلاب الدراسات العليا أيضاً، فالاهتمام المؤقت الحالي للطلاب بدراساتهم لا يجعلهم يولون أهمية كبيرة لمحاكاة الواقع ومعرفة ما فيه، بقدر ما يولون أهميتهم بتحقيق أعلى الدرجات في مواد المحاسبة، وبالتالي التخرج بمعدل عالي يساعدهم فيما بعد على الحصول على فرص عمل أكبر وامتهان المهنة في الواقع العملي.

و- السؤال السادس: المعوقات المتوقعة مواجهتها عند تطبيق تلك الآليات
يتضح تحليلها من خلال الجدول التالي (8):

البيان								السؤال
Asymp. Sig.	Chi-Square	المراجعين القانونيين	طلاب الدراسات العليا	الأكاديميين	الترتيب	الإحراف المعياري	المتوسط	
.825	.385	4.07	4.06	4.07	7	.863	4.06	1- عدم تطبيق نظام حوكمة الشركات.

0.051	5.944	4.29	4.34	3.92	5	.825	4.20	2- تضارب المصالح بين الإدارة والملاك.
.100	4.615	4.27	4.04	4.23	6	.764	4.18	3- عدم وجود دعم قوي من بعض إدارات الشركات على تطبيق بعض الآليات.
.006	10.358	4.49	4.30	4.08	1	.666	4.30	4- خوف الشركات من التوسع في الإفصاح لكشف أسرارها لمنافسيها
.013	8.718	4.32	4.00	3.82	7	.922	4.06	5- اختلاف الطرق المحاسبية المطبقة من شركة لأخرى.
.008	9.628	4.32	3.97	3.80	8	.984	4.04	6- اختلاف تطبيق المعايير المحاسبية المتبعة من بيئة محاسبية لأخرى.
.010	9.178	4.40	4.30	3.93	4	.888	4.22	7- تعقيد الإجراءات الحكومية في اعتماد وتنفيذ الآليات.
.352	2.087	4.33	4.16	4.23	3	.780	4.24	8- تباطؤ الشركات في اعتماد وتنفيذ الآليات.
.087	4.888	4.18	3.97	3.92	9	.977	4.03	9- تهميش مكانة المحاسب من قبل الإدارة.
.197	3.245	4.34	4.36	4.10	2	.776	4.28	10- عدم مواكبة التعليم المحاسبي لتطورات المهنة.
.315	2.313	4.41	4.22	4.18	2	.784	4.28	11- عدم وجود تطوير مستمر لدى المحاسب.

لقد قامت الباحثة سابقا بعرض عدد من الآليات المقترحة التي قد تساهم في تدعيم الجوانب الأخلاقية للممارسات المحاسبية، ومن ثم طرحت بعض الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الآليات وكيفية استخدامها وتطبيقها. وعلى إثر ذلك كان لابد من ظهور عدة معوقات ومشكلات يتوقع مواجهتها، قد تكون سبباً في عدم تحقق تلك الآليات أو حتى التأخير في تطبيقها، وقد تمت مناقشة هذه المعوقات مع عينة الدراسة المختارة والتي وضحت نتائجها من خلال استخدام الاختبارات الوصفية الإحصائية، والتي نتج عنها وضوح

مستوى موافقة ممتاز بين فئات الدراسة المشاركة، فيما يتعلق باحتمالية ظهور تلك المعوقات وضرورة أخذ الحيطة منها، فهناك اتفاق جامع بين كل الفئات على أن تلك المعوقات واردة الظهور ولا بد من معرفة كيفية مواجهتها والتغلب عليها. ولقد أيد ذلك ارتفاع قيمة الوسط الحسابي في جميع المعوقات المذكورة، حيث تتراوح تلك المتوسطات بين (4.03) و (4.30)، ومن جانب آخر من التحليل، أكد على ذلك صغر معامل التشتت والانحراف بين تلك المعوقات المذكورة بين إجابات أفراد العينة، وأن العينة تجد تلك المعوقات واردة الحدوث والظهور جدا، وبالتالي لا بد من أن يكون هناك محاولة جادة في إيجاد السبل الممكنة للتغلب عليها وتجاوزها.

وقد كانت أولى هذه المعوقات المتوقع مواجهتها من وجهة نظر عينة الدراسة هي: خوف الشركات من التوسع في الإفصاح مما يكشف ذلك أسرارها لمنافسيها، وقد بلغ متوسط ذلك (4.30). حيث أن الشركات الكبيرة تولي اهتماما كبيرا لمنافسيها، وتعتبر آلية التوسع في الإفصاح قد تؤذي الشركة، مما يضعف من موقفها أمام منافسيها ويجعلهم يقوموا باستغلال ذلك لمصالحهم الخاصة، وبالتالي يتوجب بذل جهد كافي من الإقناع، حتى تقوم الشركة بالتوسع في الإفصاح الذي تقدمه ولو في جزء بسيط، مما يساعد على تحقيق الآليات المقترحة.

يتبع تلك المشكلة في المستوى الثاني مشكلتين تشتركان في نفس ترتيب المتوسطات وهما: عدم مواكبة التعليم المحاسبي لتطورات المهنة، وعدم وجود تطوير مستمر لدى المحاسب، بمتوسط بلغ (4.28)، فعدم مواكبة التطورات المهنية وربط أي جديد بالعمل المهني والتحديث المستمر على المناهج المحاسبية من ناحية، وعدم وجود التطوير الذاتي المستمر والدائم لدى المحاسب نفسه من ناحية أخرى، يعيق أي آليات إصلاحية أخلاقية ممكنة قد تساعد في النهوض بمهنة المحاسبة وتقدمها.

يلي ذلك في الترتيب الثالث مشكلة تباطؤ الشركات في اعتماد وتنفيذ الآليات وقد بلغ متوسط الآراء فيها (4.24)، حيث أن أغلب الشركات تتباطأ في اعتماد وتطبيق أكثر

الأنظمة والقوانين التي تصدر حديثاً، مما يعتبر سبباً مهماً لعدم حل أي مشكلة أو التأخر في حل أي خلل قد يواجه الشركة والمهنة معاً.

يتبع ذلك في المستوى الرابع مشكلة تعقيد الإجراءات الحكومية في اعتماد وتنفيذ الآليات المقترحة، فكذلك بالنسبة للحكومة فإن تعقيد الإجراءات، وطول الفترة الزمنية التي تستغرقها الحكومة في اعتماد أي أمر أو تنفيذه تعتبر عائق مهماً أمام تحقيق آليات البحث والاستفادة منها.

وتتسلسل المعوقات من حيث الترتيب إلى أن تصل إلى المستوى الخامس والتمثلة في عائق تضارب المصالح بين الإدارة والملاك، مما يجعل هدف كلاً من الإدارة والملاك هو تحقيق المصالح الخاصة لكل منهما، وإن تعارضت تلك المصالح فستتعارض معها الأهداف تبعاً لذلك، وبالتالي تتعدد الأهداف وتحديد عن هدفها الأساسي، وهو الوصول إلى تحقيق مصلحة المنشأة بشكل عام، وتتحول إلى تحقيق الغايات والأهداف الشخصية والتي قد تتعارض مع أي مبدأ أخلاقي أو آلية من آليات البحث.

يلي ذلك المشكلة السادسة والتمثلة في: عدم وجود أي دعم قوي من بعض إدارات الشركات يساعد على تطبيق بعض تلك الآليات. فدعم الإدارة ومساندتها في تطبيق أي نظام أو سياسة من شأنها أن تطور المهنة ومعالجة أي خلل في أدائها يمثل دافع كبير لنجاح أي نظام أو آلية مقترحة وينعكس ذلك مباشرة على مستوى المهنة.

ومن ثم يتضح العائق السابع وهو: عدم تطبيق نظام حوكمة الشركات، فتجد عينة الدراسة أن عدم تطبيق نظام حوكمة الشركات قد يشكل عائقاً على تحقيق الآليات، لما يتمتع فيه هذا النظام بأوجه الرقابة المناسبة والتي تحكم الأعمال المحاسبية في الشركات الكبيرة والصغيرة وتقلل من مشاكلها كما تم توضيح ذلك سابقاً في جزء حوكمة الشركات.

وبعد ذلك تتمحور لدينا المشكلة الثامنة وهي: اختلاف تطبيق المعايير المحاسبية المتبعة من بيئة محاسبية لأخرى، والمقصود هنا في اختلاف البيئة المحاسبية هو اختلاف المناطق أو الدول أو أنواع الشركات الدارجة في أي مكان أو زمان. والحقيقة ترى الباحثة أن هذه المشكلة تعتبر هامة جدا ويطول فيها الشرح والنقاش لما فيها من تعدد للجنسيات والدول وبالتالي اختلاف المعايير المحاسبية تبعاً لكل دولة ونظامها وأعرافها وكل شركة ونوعها وطبيعة نشاطها. والحقيقة أن هناك عدد من المحاولات الجادة والقائمة من عدد من المحاسبين لمحاولة تجاوز هذه المشكلة والتقليل منها قدر الإمكان.

ويأتي في آخر تلك المعوقات مشكلة تهميش مكانة المحاسب من قبل الإدارة. فبعض الإدارات تعتمد في بعض الأحيان إلى التقليل من شأن المحاسب ومكانته المهنية التي يشغلها، مما يثير في نفس المحاسب إحساس إثبات الذات لديه بأي شكل من الأشكال الممكنة، أو حتى قد يتخذ من هذا التهميش غطاء له لأي تصرف غير أخلاقي قد يقوم به ولا تعتقد الإدارة بمقدرته عليه.

ولقد أشارت نتائج عدة دراسات منها: دراسة (Nasser and Nuseibeh, 2003) ودراسة (الخيال 2009 أ) إلى تأييد الباحثة على ظهور تلك المعوقات، واعتبارها مشاكل مهمة تستلزم ضرورة التقليل منها ومعالجتها وخصوصاً فيما يتعلق بمشكلة خوف الشركات من التوسع في الإفصاح لكشف أسرارها لمنافسيها.

وقد أظهرت النتائج أيضاً أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة المشاركة، فيما يتعلق بالمعوقات ذات الترتيب الرابع والخامس والسادس والسابع بحسب ذكرها في الجدول أعلاه. والذي أظهر هذا الاختلاف اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis)، ومن خلال اختبار مان ويتني (Mann Whitney) ظهرت الفئة النابع عنها الاختلاف وهي فئة الأكاديميين، وتفصيلها كالتالي:

فأما ما يخص المشكلة الرابعة وهي: خوف الشركات من التوسع في الإفصاح لكشف أسرارها لمنافسيها، فمن وجهة نظر الباحثة أن هناك قناعة كاملة من قبل المحاسبين الأكاديميين بأهمية الإفصاح المحاسبي وما يمكن أن يلعبه من دور كبير في مصداقية المعلومات المحاسبية، سواء في مجال التقارير المالية كجزء من نظام المعلومات المحاسبي، أو في التقارير غير المالية كمعلومات إضافية. وبالتالي فإنهم لا يجدون مبرراً منطقياً لخوف الشركات من التوسع في الإفصاح لضرورته، وكذلك ليست مشكلة ذات أهمية يتم مناقشتها.

والمشكلة الخامسة وهي: اختلاف الطرق المحاسبية المطبقة من شركة لأخرى، والمشكلة السادسة وهي: اختلاف تطبيق المعايير المحاسبية المتبعة من بيئة محاسبية لأخرى، فترى الباحثة أن معرفة الأكاديميين بالطرق والمعايير المحاسبية وما وضعت من أجله، وكيفية استخدامها، وما هي فوائد كل طريقة وكل معيار يتم تطبيقه، يجدوا أنه لا بد وأن تختلف تلك الطرق والمعايير من شركة لأخرى ومن بيئة محاسبية لأخرى تبعاً لاختلاف أغراضها المستخدمة لأجلها، وبالتالي فقد لا يجدوا هذه المشكلة عائقاً حقيقياً قد يؤثر على تحقيق آليات البحث.

والمشكلة السابعة وهي: تعقيد الإجراءات الحكومية في اعتماد وتنفيذ الآليات. فنظراً لكون أن الأكاديميين أبعد فئات الدراسة معرفة بأحدث الإجراءات الحكومية وتوقيت اعتمادها لدى الجهات المختلفة، وبالتالي عدم معرفتهم بمدى صعوبة الإجراءات الحكومية في اعتماد وتنفيذ أي جديد على المهنة. فقد يجدوا أن هذه المشكلة ليست مشكلة كبيرة تستدعي الاهتمام.

ز- السؤال السابع: المنافع المرجوة من آليات البحث المقترحة يتضح تحليلها

من خلال الجدول التالي (9):

Asymp. Sig.	Chi-Square	المراجعيين القانونيين	طلاب الدراسات العليا	الأكاديميين	الترتيب	الإحصائي المعاري	المتوسط	البيان
-------------	------------	--------------------------	----------------------------	-------------	---------	---------------------	---------	--------

.875	.597	1.033	4.49	4.48	4.58	6	.601	4.50	1- السمعة الحسنة لمهنة المحاسبة.
.577	1.102	4.62	4.55	4.48	4.48	3	.546	4.56	2- السمعة الحسنة للشركة واستمراريتها وتطورها.
.101	4.585	4.51	4.33	4.22	4.22	11	.688	4.36	3- التقليل من حالات الاختلاس في الشركات.
.504	1.370	4.64	4.69	4.57	4.57	1	.523	4.64	4- تميز الشركة بين منافسيها.
.569	1.126	4.52	4.58	4.48	4.48	5	.601	4.53	5- زيادة الثقة في مهنة المحاسبة.
.996	.009	4.47	4.43	4.37	4.37	9	.733	4.42	6- النهوض بمهنة المحاسبة وتطورها.
.113	4.355	4.55	4.31	4.40	4.40	9	.630	4.42	7- المساهمة في حل الأزمات المالية والتقليل منها.
.487	1.438	4.52	4.60	4.62	4.62	2	.525	4.58	8- المحافظة على الاقتصاد العام والمال العام.
.179	3.445	4.51	4.63	4.47	4.47	4	.575	4.54	9- المحافظة على أموال واستثمارات المساهمين والملاك.
.940	.124	4.49	4.46	4.43	4.43	8	.600	4.46	10- تنمية وتطوير الشعور لدى المحاسب بالمسئولية الأخلاقية.
.730	.630	4.47	4.37	4.35	4.35	10	.709	4.40	11- ربط العمل المحاسبي بالموضوعات الأخلاقية.
.437	1.657	4.55	4.52	4.42	4.42	7	.585	4.50	12- زيادة مصداقية وشفافية أسواق المال والأسهم.
									13- زيادة المصداقية والشفافية في التقارير المالية.

السؤال السابع / المنافع المرجوة من تلك الآليات هي :

بعد كل ما سبق من تحليل ومناقشة لنتائج استبيان الدراسة، كان لابد على الباحثة من توضيح بعض المنافع المرجوة من آليات البحث والدراسة التي قامت باقتراحها ومناقشتها مسبقاً، وبالتالي استعرضت بعض المنافع المرجوة والتي تتوقعها من تطبيق آليات الدراسة على عينة الدراسة، حتى تستطيع معرفة رأيهم فيها ومدى توافقهم معها، وترتيبها حسب التوقع المبني عليها من قبلهم من خلال استخدام الاختبارات الوصفية الإحصائية، والتي

أوضحت ارتفاع مستوى الموافقة بين المشاركين في عينة الدراسة بمدى ما يتوقعوا حدوثه من هذه المنافع للمهنة وتأثيرها عليها مستقبلاً، فهناك اتفاق واضح وشامل بين كل الفئات على أن المنافع التي تم ذكرها تعتبر مفيدة جداً ومهمة أيضاً، وهي غاية يؤمل تحقيقها مستقبلاً والوصول إليها. وهذا ما أكد عليه أيضاً ارتفاع قيمة الوسط الحسابي في جميع المنافع المرجوة، حيث تتراوح تلك المتوسطات بين (4.40) و (4.64)، ومن جانب آخر، فلقد بدى لنا من نتائج التحليل أن معامل التشتت والانحراف بين تلك المنافع المذكورة ضئيل جداً ويكاد لا يذكر، فهناك اتفاق كامل بين جميع فئات الدراسة على الفائدة المتوقعة منها مستقبلاً.

ولقد وجدت عينة الدراسة أن أهم وأول فائدة يمكن جني ثمارها هي: زيادة الثقة في مهنة المحاسبة بمتوسط مقداره (4.64)، وفي الواقع تتفق الباحثة مع عينة الدراسة في أن هذه المنفعة هي أيضاً أهم منفعة يمكن الحصول عليها، باعتبارها سبب مهم وهدف أكيد من أهداف هذا البحث والقيام به.

يلي ذلك المنفعة الثانية وهي المحافظة على أموال واستثمارات المساهمين والملاك بمتوسط بلغ (4.58)، حيث أن ذلك يعتبر هام جداً لصغار المستثمرين وكبارهم أيضاً، لما فيه من حفظ لأمانات الغير وعدم هضم حقوق الآخرين تحت غطاء مهنة المحاسبة.

يتبع ذلك في الترتيب المنفعة الثالثة وهي: التقليل من حالات الاختلاسات في الشركات بمتوسط مقداره (4.56)، وكما تم توضيح ذلك سابقاً، أن من أهم وأول الأعمال المحاسبية الغير أخلاقية التي اعتبرت عينة الدراسة كانت الاختلاسات المالية، وبالتالي سيكون هدفا مهما جداً القضاء عليها أو التقليل منها.

وتأتي المنفعة الرابعة وهي تنمية وتطوير الشعور لدى المحاسب بالمسئولية الأخلاقية، وهذه أيضاً تعتبر منفعة مهمة جداً، فهي تلامس الجانب الحسي والمعنوي لدى المحاسب، وبالتالي تساعد تلك الآليات على الرقي بهذا الشعور الإنساني قبل كل شيء ومحاولة تعزيزه في نفس المحاسب.

بعد ذلك تظهر المنفعة الخامسة وهي النهوض بمهنة المحاسبة وتطورها، والمحافظة على تقدمها خطوة تلو خطوة إلى الأمام، ومن وجهة نظر الباحثة أن هذا الهدف يعتبر أهم وأول هدف تسعى إليه جميع الأبحاث والدراسات التي تعنى بمهنة المحاسبة وتعتبرها الخلاصة الكلية لها، فهي هدف مؤكد لا شك فيه.

وتتدرج المنافع حتى تصل إلى المنفعة السادسة وهي: تحقيق السمعة الحسنة للشركة والمحافظة على استمراريتها وتطورها، حيث أن جميع الشركات بجميع أنواعها ومجالاتها وأنشطتها تسعى لبناء السمعة الحسنة لها عند الغير، فهذه السمعة تعتبر سببا مهما وعاملا مؤثرا وقويا على استمراريتها وتطورها وتقدمها مستقبلا. وأن الاهتمام بأقسام المحاسبة وفروعها في الشركات ومراقبتها ومتابعتها المستمرة لها يساعد على تحقيق تلك المنفعة.

وتلحقها مباشرة المنفعتين التاليتين في الترتيب السابع: السمعة الحسنة لمهنة المحاسبة، وزيادة المصداقية والشفافية في التقارير المالية، والحقيقة أن ترتيب هاتين المنفعتين جاء عادلا، حيث أن تحقيق السمعة الحسنة لمهنة المحاسبة يكون بزيادة المصداقية والشفافية في المعلومات المالية وغير المالية التي يقدمها المحاسبون. فكلما كانت المعلومات المحاسبية تتسم بالصحة والمصداقية كلما أثر ذلك على تحسين سمعة مهنة المحاسبة وقوتها في نفوس المستفيدين.

وترى عينة الدراسة أن المنفعة الثامنة هي: محاولة ربط العمل المحاسبي بالموضوعات الأخلاقية، حيث أنه سيكون هناك ربط واضح بينهما وصلة وطيدة تجمعهما، وبالتالي سوف يتم تدعيم العمل المحاسبي بجميع مراحلها بالعوامل الأخلاقية.

يعقب تلك المنافع في الترتيب التاسع، منفعة المساهمة في حل الأزمات المالية والتقليل منها، ومنفعة المحافظة على الاقتصاد العام والمال العام، وبالطبع سيكون هناك حل للأزمات المالية إذا توفرت الأمانة والنزاهة والمصداقية في التعامل مع الحسابات المالية

والمعلومات المقدمة عنها للمستفيدين، وعلى أساس ذلك سيكون هناك محافظة أعلى وأكبر على المال العام بشكل عام، وعدم إهداره في طرق غير مشروعة أو غير مفيدة واستغلاله الاستغلال الأمثل.

وتأتي آخر منفعة يمكن الحصول عليها، وهي زيادة مصداقية وشفافية أسواق المال والأسهم، فدقة وصحة المعلومات المالية وغير المالية التي يقدمها المحاسبون الملتزمون بأخلاقيات المهنة ومبادئها ومعاييرها يعطي مصداقية وعدالة أكثر في تلك المعلومات المقدمة لسوق المال والأسهم، مما ينعكس عليه إيجابيا بالشفافية والثقة في التعامل معه من قبل جميع المستثمرين والمستفيدين المتعددين.

وقد أكد اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis) أنه لا توجد هناك أي اختلافات ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة المشاركة، فيما يتعلق بالمنافع المتوقعة من تحقيق آليات الدراسة، وبالتالي لم يكن هناك حاجة لاستخدام اختبار مان ويتني (Mann Whitney) والذي يركز على تحديد الفئة التي ينتج عنها اختلاف في الرأي، لأن هناك مساواة في الآراء ولا توجد أي فئة من فئات تختلف في رأيها عن الأخرى.

ح- السؤال الثامن: الجوانب التي يجب أن تتضمنها المناهج التعليمية المحاسبية تم تحليلها في الجدول التالي (10):

البيان							
Asymp. Sig.	Chi-Square	المراجعين القانونيين	طلاب الدراسات العليا	الأكاديميين	الترتيب	الاحتراف المعياري	المتوسط
.050	5.980	4.41	4.64	4.67	3	.606	4.56
1- تضمين المناهج الدراسية بالمبادئ الأخلاقية للمهنة.							السؤال

2- تدريب الطلاب عملياً لدى أي جهة معينة والحصول على تقرير عن سلوكهم.	4.39	.686	7	4.45	4.43	4.30	1.859	.395
3- عمل محاضرات إضافية تركز على أخلاقيات المهنة.	4.36	.750	8	4.47	4.22	4.38	3.168	.205
4- توفر الأخلاق العالية لدى الأساتذة.	4.52	.617	4	4.70	4.60	4.32	12.899	.002
5- تعريف الطلاب بأهمية دورهم تجاه المجتمع.	4.46	.608	5	4.47	4.48	4.42	.268	.874
6- الربط في التعليم بين الدين ومهنة المحاسبة.	4.56	.581	3	4.63	4.64	4.44	6.253	.044
7- تعزيز جانب الاستقلال لدى الطلاب.	4.28	.719	9	4.30	4.31	4.25	.389	.823
8- تعزيز مبدأ العمل الجماعي والتعاون بين الطلاب.	4.45	.640	6	4.42	4.39	4.53	1.673	.433
9- تعزيز النزاهة والأمانة لدى الطالب.	4.58	.524	2	4.50	4.64	4.60	2.859	.239
10- التركيز على أهمية الصدق في كل مناحي الحياة.	4.64	.523	1	4.65	4.67	4.59	1.721	.423

إن التعليم والتعلم أساس كل علم ومهنة موجودة في الحياة، ونظراً لكون هذا الجانب مهم جداً في تأسيس وتكوين شخصية المحاسب ومعرفة الأولوية بمهنة المحاسبة، فقد أولت الباحثة هذا الجانب اهتمامها الكبير، بتخصيص جزء من دراستها لتطويره وتحديثه، وجعله متيناً وقوياً قادراً على التكيف مع التطورات الحديثة ومجاراة كل ما هو جديد في عالم المهنة، والاستفادة من تطورات التكنولوجيا الحديثة في ذلك، مع الحفاظ على أسس وقيم التعليم والتي تظل ثابتة وراسخة في جميع ظروف الحياة المتغيرة.

وقد تم طرح عدد من الأمور والجوانب المفيدة على عينة الدراسة والتي ترى الباحثة ضرورة تضمينها للمناهج التعليمية المحاسبية وطريقة تلقينها لطلابها، وتم تحليل نتائج تلك الجوانب بناءً على آراء العينة بإجراء بعض الاختبارات الوصفية الإحصائية من خلال برنامج الـ SPSS الإحصائي. ولقد أظهرت عينة الدراسة المشاركة مستوى موافقة مرتفع حول ما يتعلق بتلك الجوانب التعليمية. فهناك اتفاق كبير بين فئات الدراسة على أهمية الأخذ بتلك الجوانب ومحاولة تطبيقها والاستفادة من الأثر الإيجابي الذي تعكسه على مهنة المحاسبة ككل. وهذا ما أيده أيضاً قيمة الوسط الحسابي المرتفع في جميع الجوانب التعليمية المقترحة، حيث تتراوح تلك المتوسطات بين (4.28) و (4.64)، وأيضاً المقدار الصغير والبسيط لمعامل التشتت والانحراف بين تلك الجوانب التطويرية لتعليم مهنة المحاسبة، مما يؤكد على الاتفاق الواضح بين فئات عينة الدراسة.

وقد كان أول جانب من هذه الجوانب أهمية بناءً على رأي عينة الدراسة والذي بلغ متوسطه (4.64)، وهو: التركيز على أهمية الصدق في جميع مناحي الحياة المختلفة، وفي كل أمر من الأمور، سواء المتعلقة بمهنة الشخص أو حياته الشخصية.

ويأتي الجانب الثاني بمتوسط بلغ (4.58)، وهو عبارة عن تعزيز النزاهة والأمانة لدى طالب المحاسبة، وقد تم توضيح ذلك سابقاً من خلال الآليات والأساليب التي تم عرضها في البحث لزيادة تعزيز هذا الجانب.

يليه في الترتيب الثالث الجانبين التاليين بمتوسط متساوي مقداره (4.65)، وهما: جانب تضمين المناهج الدراسية بالمبادئ الأخلاقية للمهنة مما يعطي ضرورة اتساع المناهج الدراسية لقواعد الأخلاق المهمة للمهنة، وجانب الربط في التعليم بين الدين ومهنة المحاسبة، حيث رأت عينة الدراسة أن الربط بين المبادئ الأخلاقية من ناحية، والمبادئ الدينية من ناحية أخرى مهم جداً في تأسيس العملية التعليمية وبنائها وتقويمها بالشكل الصحيح، مما يعزز ذلك جميع المبادئ الأخلاقية المهنية لدى طلاب المحاسبة.

يتبع ذلك الجانب الرابع، والمتمثل في ضرورة توفر الأخلاق العالية لدى أساتذة المحاسبة، فنجد أن الأساتذة والمحاضرين لهم الدور الكبير في التأثير على العملية التعليمية بأكملها، وتوصيلها بالشكل الصحيح والسليم والمفيد لأذهان ونفوس الطلاب. وهم من يمتلكون الأساليب اللازمة لكيفية غرس أخلاق الفضيلة لدى طلاب المحاسبة، وذلك من خلال استخدام تقنيات التعليم المختلفة بما يساعد على مواجهة التحديات المستقبلية المختلفة.

ومن ثم يأتي الجانب الخامس والذي يركز على تعريف الطلاب بأهمية دورهم اتجاه مجتمعهم، حيث أن طلاب المحاسبة يُعتبروا المحاسبين المهنيين المؤهلين مستقبلاً لتأدية الأعمال المحاسبية المتنوعة، وبالتالي لا بد أن يكونوا مؤهلين بدرجة عالية من الكفاءة وتحمل المسؤولية الكافية تجاه مجتمعهم الذي يستفيد من أعمالهم وخدماتهم المفيدة، وتجد الباحثة أن هذا الجانب مهم جداً، حيث أن هذا التعريف سيعزز لدى الطلاب المبادئ الأخلاقية وما يجب أن يكونوا عليه مستقبلاً، وبالتالي معرفتهم بمكانتهم المهمة لدى المجتمع الذي يحيط بهم.

ويتدرج الجانب التالي وهو السادس والمتمثل في تعزيز مبدأ العمل الجماعي والتعاون بين الطلاب، مما يرفع من روح التعاون فيما بينهم، ويقوي ذلك المفهوم لديهم مستقبلاً، وبالتالي يساعد على رفع كفاءة العمل المحاسبي ومصداقيته وسرعة إنجازه.

ويأتي الجانب السابع والمتمثل في تدريب الطلاب عملياً لدى أي جهة معينة والحصول على تقرير شامل عن سلوكياتهم وطريقة أدائهم لأعمالهم، مما يصقل مهاراتهم ويعرفهم أخطائهم التي وقعوا بها والعمل على تهيئتهم للخروج إلى واقع العمل المهني الفعلي مستقبلاً.

ويأتي الجانب ما قبل الأخير والمتمثل في: عمل محاضرات إضافية للطلاب تركز على أخلاقيات المهنة وتعريفهم بها وأهميتها وضرورة تمسكهم بها وبالتالي العمل بموجبها.

مما يستلزم دمج دراسة الأخلاق مع جميع دورات المحاسبة المعطاة بما يعود بالفائدة على الطلاب والمدرّبين والأساتذة.

وأخيراً يتمثل الجانب الأخير في تعزيز جانب الاستقلال لدى طلاب المحاسبة مما يساعدهم في زيادة مقدرتهم على اتخاذ القرارات السليمة والصحيحة في الوقت المناسب، دون التأثير بأي طرف خارجي قد يؤثر في حيادية ذلك القرار وعدالته.

وتتفق العديد من الدراسات مع الباحثة على أهمية تلك الجوانب، ومدى تأثيرها على تطوير العملية التعليمية بشكل كامل ومفيد، ومن هذه الدراسات: دراسة (Ghaffari et al. 2008)، و دراسة (Howieson 2003)، ودراسة (Mintz 2006)، ودراسة (الكواز والعبادي 2006)، ودراسة (Abdolmohammadi and Reinstein 2009)، وغيرها من الدراسات، والتي أشارت إلى بعض تلك الجوانب صراحة مثل: تضمين المناهج الدراسية بالمبادئ الأخلاقية للمهنة، والربط في التعليم بين الدين ومهنة المحاسبة، وتوفير الأخلاق العالية لدى أساتذة المحاسبة، وتعريف الطلاب بأهمية دورهم اتجاه مجتمعهم، وعمل محاضرات إضافية للطلاب تركز على أخلاقيات المهنة.

وقد أظهرت النتائج أيضاً أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة المشاركة، فيما يتعلق بالجانب الرابع والسادس بحسب ترتيبهما في الجدول وهما: ضرورة توفر الأخلاق العالية لدى أساتذة المحاسبة، وأهمية الربط في التعليم بين الدين ومهنة المحاسبة، والذي أظهره اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis)، والذي يساعد على تحديد الفروق بين آراء أصحاب العينة وإظهارها، وباستخدام اختبار مان ويتني (Mann Whitney) لتحديد الفئة التي نتج عنها الاختلاف في الرأي، اتضح أن الاختلاف نابع من فئة المراجعين المهنيين حيث أظهرت هذه الفئة مستوى موافقة أقل من كل الفئات الأخرى المشاركة سواء من فئة الأكاديميين أو فئة طلاب الدراسات العليا.

وتعزو الباحثة ذلك الاختلاف إلى أن فئة المراجعين لا تعتبر جانب الأخلاق العالية لأساتذة المحاسبة جانب قوي في غرس أخلاقيات المهنة لدى طلابها ما لم يكونوا هم الطلاب في الأصل يمتلكوا تلك الأخلاق، ولكن قد يدعم بعض الشيء تحقيق بعض الإيجابيات الممكنة لدى الطلاب من خلال الأساتذة، كما وأن الدين لا يتصل بشكل مباشر بمهنة المحاسبة، لا اعتقادهم بأنها علم تطبيقي بحت، غير مرتبط بديانة معينة، ولكن الباحثة ترى أن هذين الجانبين هامان جداً في تقويم العملية التعليمية لمهنة وعلم المحاسبة، فنحن كمسلمين يتوجب علينا ربط ديننا الإسلامي الحنيف بأي عمل نقوم به في حياتنا اليومية.

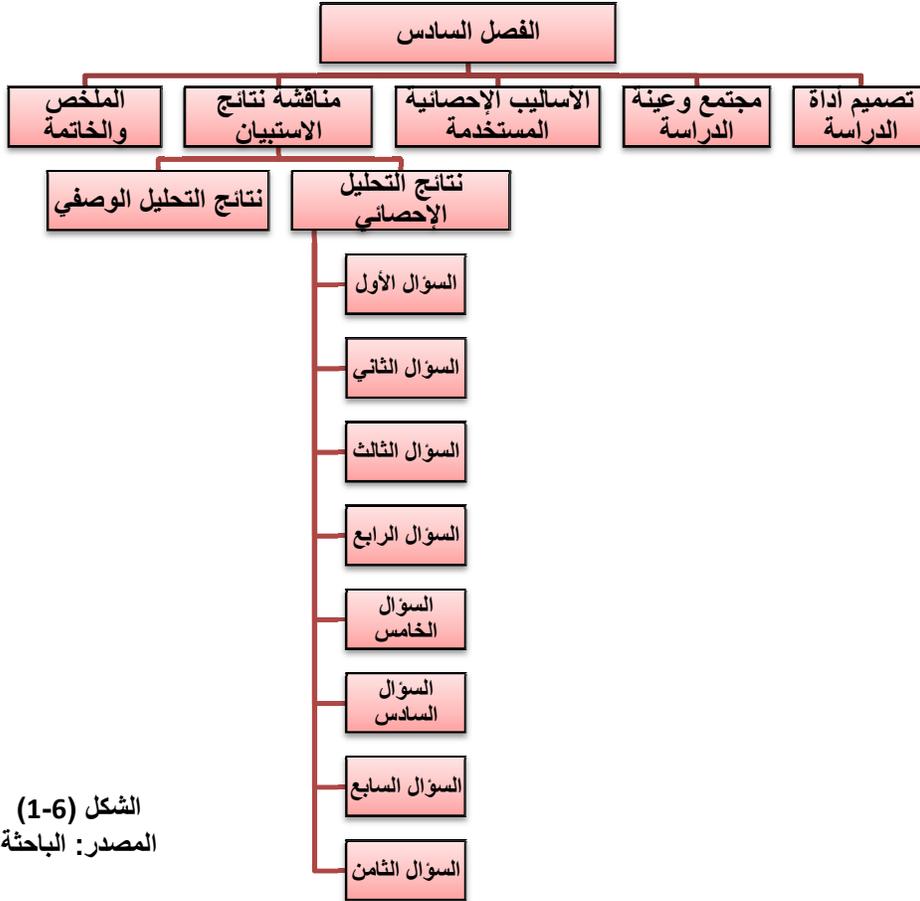
5- الملخص والخاتمة:

لقد قامت الباحثة في هذا الفصل بإجراء الدراسة الميدانية المتعلقة بموضوع البحث محل دراستها، وذلك بهدف محاولة الإجابة على أسئلة البحث المذكورة، وقد تم ذلك من خلال استخدام استمارة الاستبيان التي أعدت بالاعتماد على مضمون أسئلة البحث السابقة الذكر. حيث استخدمت الباحثة عدد من المقاييس والمحددات للتعامل مع جميع أسئلة البحث بشكل كامل، ولقد تم إيضاح تفاصيل استمارة الاستبيان ومحتواها، ومجتمع البحث وعينته المختارة، وعدد من الأساليب الإحصائية المستخدمة عن طريق برنامج الـ SPSS الإحصائي لإجراء التحليل اللازم لآراء أطراف فئات عينة الدراسة.

وقد تم التوصل إلى نتائج تثبت أن هناك خلل فعلي أخلاقي في مهنة المحاسبة، مما يؤثر على أدائها المطلوب، ومخرجاتها بجميع أنواعها سواء كانت معلومات مالية رقمية أو معلومات غير مالية وصفية . مما يؤثر ذلك على ثقة الأفراد وجميع المستفيدين في مهنة المحاسبة.

مما اتفقت عليه جميع فئات الدراسة على ضرورة إيجاد حل مؤكد وآليات فعالة من شأنها أن تعيد تلك الثقة في مهنة المحاسبة لدى مستخدميها، وبالتالي تنعكس عليها ملامح أخلاقيات المهنة التي يجب أن تكون موجودة في مهنة المحاسبة وخاصة في المملكة العربية السعودية.

خريطة الفصل السادس



الشكل (1-6)
المصدر: الباحثة

الفصل السابع

الخاتمة

1- نتائج الدراسة.

2- توصيات الدراسة.

الفصل السابع

الخاتمة

لقد هدف هذا البحث إلى محاولة إيجاد حلول مناسبة لمعظم المشاكل المحاسبية المالية التي تمر بها معظم الشركات في مختلف دول العالم، والتي ثبت أن من أهم أسباب تلك المشاكل هو سوء أخلاق المحاسبين، وعدم التزامهم بقواعد السلوك المهنية وأخلاقيات مهنة المحاسبة، وقد تم اقتراح عدد من الآليات الفعالة التي قد تسهم في معالجة ذلك الاختلال الأخلاقي المهني لدى المحاسبين.

واستناداً إلى مشكلة البحث المقدمة، فقد تم تحديد تساؤلات البحث والتي تتمثل فيما

يلي:

- 1- ما هي أهم الأسباب التي تدفع المحاسب إلى القيام بالتصرفات الغير أخلاقية والتي قد تؤدي فيما بعد إلى حدوث أكبر الانهيارات المالية؟
- 2- ما هي الأعمال والتصرفات الغير أخلاقية التي يقوم بها المحاسبين الماليين أثناء مزاولتهم مهنة المحاسبة؟
- 3- ما هي الصفات والسلوكيات الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها أي محاسب مزاول لمهنة المحاسبة؟
- 4- ما هي الآليات والحلول المقترحة في الدراسة والتي تساعد على تعزيز الجوانب الأخلاقية لدى المحاسبين في المملكة العربية السعودية؟
- 5- ما هي الأساليب والطرق المستخدمة في تطبيق تلك الآليات والحلول المقترحة؟
- 6- ما هي المعوقات المتوقع مواجهتها عند تطبيق آليات الدراسة المقترحة؟
- 7- ما هي المنافع المرجوة من تطبيق آليات الدراسة والتي تعود بالفائدة على مهنة المحاسبة ككل ومن ثم على البيئة المحيطة بها؟
- 8- ما هي المقترحات المقدمة لتطوير أساليب التعليم المحاسبي ومناهجه وغرس أساسيات الفضائل في طلاب المحاسبة، والتي تساعد في النهوض بمستوى التعليم المحاسبي سواء في المملكة العربية السعودية أو خارجها؟

ولقد اهتمت فصول الدراسة بالإجابة على هذه التساؤلات على أكمل وجه ممكن.

ومن أجل تحقيق أهداف هذا البحث، والإجابة على تساؤلاته المختلفة، استعانت الباحثة بأسلوب الاستبيان، واستخدمت عدد من المحددات والمقاييس والاختبارات الإحصائية منها اختياري:

- كروسكال واليس (Kruskal Wallis).
- اختبار مان ويتني (Mann Whitney).

مما وقد ساعد ذلك الباحثة في تحليل أجزاء الاستبيان التي وضعتها وعرضتها على فئات عينة الدراسة المختارة.

هذا وقد قسمت الباحثة البحث المقدم إلى عدد سبعة فصول، تناول الفصل الأول مقدمة عن مضمون البحث، شملت تحديد مشكلة البحث وأسئلته، وأهداف البحث وأهميته، ومنهج البحث المتبع ومن ثم تفصيل موجز لخطة البحث وفصوله.

ولقد خصصت الباحثة الفصل الثاني للتعريف بنشأة المحاسبة ومن ثم التعرف على بداية نشأة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وبداية نشأة المعايير المحاسبية وتطورها في المملكة العربية السعودية، وما يدخل ضمن تلك المعايير من مبادئ أخلاقية وقواعد السلوك المهنية للمحاسبة، والتي اشتملت على: المسؤولية، مصلحة المجتمع، الأمانة والاستقامة، الموضوعية، الاستقلال، الكفاءة والعناية المهنية الواجبة، وغيرها من المبادئ الأخلاقية والقواعد التي تم تفصيلها على النحو السابق إيضاحه، والتي في مجملها تشير إلى وجوب التزام المحاسب بأخلاقياته ومبادئه المهنية أثناء مزاولته للمهنة.

أما الفصل الثالث فقد تناول بعض العوامل الهامة المرتبطة بمهنة المحاسبة، وأهم هذه العوامل هي: الدين، التعليم، والمجتمع. أما العوامل الدينية فقد تم تناولها من خلال التعريف بالمعتقدات الدينية الإسلامية وتأثيرها على مهنة المحاسبة، وكيف كانت وما زالت

مكانة المحاسبة في الإسلام واهتمامه بها، وتوضيح القيم الإيمانية والأخلاقية وسلوكيات المحاسب في الدين الإسلامي، بالإضافة إلى توضيح شامل لأسس المحاسبة في الإسلام.

وأما العوامل التعليمية فكان التركيز فيها على المناهج التعليمية المحاسبية، وطرق التدريس والتلقين لدى معلميهما والآثار المترتبة على ذلك.

وأخيراً العوامل الاجتماعية والتي تناولت العلاقة الواضحة بين المجتمع ومهنة المحاسبة، وكيف أن أخلاقيات المحاسب لها تأثير قوي على مجتمعه المحيط به.

وفيما يتعلق بالفصل الرابع، فلقد كان أهم فصول البحث، لما كان فيه من التركيز الواضح والمباشر على مشكلة البحث والتفصيل فيها، حيث ناقش الجزء الأول منه المشاكل الأخلاقية التي أثرت على مهنة المحاسبة من واقع الانهيارات المالية التي حدثت مع ذكر بعض الأمثلة عليها، وتأثير المرونة على تطبيق المعايير المحاسبية ونظرية الوكالة في ذلك، والآثار الناتجة عن غياب أخلاق المهنة ومن أهمها ما يسمى بإدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية.

أما الجزء الثاني منه، فقد ناقش بعض الآليات المقترحة التي تساعد في ثبات أخلاقيات مهنة المحاسبة ومدى الالتزام بها، منها آليات متعلقة بالمعايير المحاسبية نفسها، ومنها ما هو متعلق بالجانب الديني وأنظمة الشركات والتعليم وغيرها.

وبما أن الدراسات والأدبيات السابقة تعتبر مرجعاً هاماً ووسيلة مفيدة لمعرفة آخر التطورات والأحداث التي حصلت في مناقشة ومحاولة حل المشاكل المماثلة، فقد كان الفصل الخامس متمثلاً في عرض بعض هذه الدراسات والأدبيات التي استندت إليها الباحثة واستفادت منها في عدة مواضع من بحثها.

ولقد تمت ترجمة جميع ما سبق في الفصل السادس، والمتمثل في الدراسة الميدانية التي طبقتها الباحثة في بحثها بواسطة استخدام أسلوب الاستبيان، والذي تم وضعه وفق محددات ومقاييس معينة، هذا وقد تم تحليل إجابات أفراد العينة المختارة من خلال برنامج الـ SPSS الإحصائي، ومن ثم تمت مناقشة نتائج الاستبيان التي تم الحصول عليها، والتي أشارت إلى وجود مشكلة أخلاقية حقيقية في مهنة المحاسبة، نظرا لعدم التزام بعض المحاسبين بأخلاقيات ومبادئ وقواعد المهنة والتي يفترض التزامهم بها وعدم الحياد عنها، وبالتالي ضرورة وضع آليات وأساليب، من شأنها أن تدعم الجانب الأخلاقي لدى المحاسبين وتعمل على تعزيزه فيهم، مما يزيد من رفع كفاءة مهنة المحاسبة وزيادة الثقة فيها وتطورها والحفاظ عليها وعلى أسسها وأهدافها التي وجدت من أجلها.

وأخيرا الفصل السابع وهو عبارة عن خاتمة البحث، والتي اهتمت الباحثة فيه بعرض ملخص عن كل فصل من فصول البحث المقدم.

1- نتائج الدراسة:

لقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة، إلى عدة نتائج مهمة من شأنها أن تؤثر إيجاباً على مهنة المحاسبة مستقبلاً، وكانت من أهم تلك النتائج التي تم التوصل إليها:

● أن هناك أسباباً حقيقية تؤدي إلى قيام المحاسب ببعض التصرفات الغير أخلاقية في الجانب المحاسبي، ومن أهمها ضعف الوازع الديني لدى المحاسب، وبالتالي فإن الرقابة الذاتية والخوف من الله تعالى يعتبر من جهة أخرى أحد أهم وأجمل الصفات الأخلاقية والتي يجب أن يتحلى بها المحاسبين عند أدائهم لأعمالهم المحاسبية وغير المحاسبية.

● أن هناك العديد من الأعمال المنافية للأخلاق قد يقوم بها بعض المحاسبين، وقد كان أولها الاختلاسات المالية وغيرها والتي تم وضعها ضمن السؤال الثاني من الاستبيان.

● أن هناك عدة آليات هامة تم اقتراحها ضمن هذه الدراسة تعمل على تدعيم الجوانب الأخلاقية لممارسي مهنة المحاسبة، أولها التأكيد على أهمية النزاهة والأمانة لدى المحاسب.

● وكان لابد من وضع وتحديد الأساليب اللازمة والتي يمكن من خلالها تحقيق تلك الآليات المقترحة، وقد كان من أول تلك الأساليب: تحديد وتوزيع المسؤوليات والواجبات بدقة على المحاسبين.

● كما أن هناك عدة معوقات متوقع مواجهتها عند تطبيق تلك الآليات، نتضح أكثر ضمن إجابات أفراد عينة الدراسة، وأول هذه المعوقات كانت خوف الشركات من التوسع في الإفصاح لكشف أسرارها لمنافسيها، وغيرها من المعوقات الأخرى الهامة.

● أن أهم وأول منفعة يمكن التوصل إليها عند تطبيق آليات الدراسة هي: زيادة الثقة في مهنة المحاسبة، وهي منفعة هامة جداً وتؤثر على مستقبل مهنة المحاسبة.

● من النواحي الهامة أيضاً والتي ناقشتها الباحثة ضمن دراستها هي زيادة الاهتمام بالجانب التعليمي لمهنة المحاسبة والعمل على تطويره للأفضل من خلال التركيز على المناهج التعليمية المحاسبية، وكذلك التركيز على أهمية الصدق لدى الطلاب في كل مناحي الحياة. وغيرها من الجوانب الهامة التي تمت مناقشتها في السؤال الثامن من استبيان الدراسة.

2- توصيات الدراسة:

وفي ختام هذا البحث تورد الباحثة عدد من التوصيات التي خلصت إليها بعد إجراء الدراسة الميدانية والمتمثلة فيما يلي:

■ يجب على المحاسبين الالتزام بالقواعد السلوكية لمهنة المحاسبة، والتأكيد على ذلك من قبل الأفراد المسؤولين، وعلى أهمية التمسك بالمبادئ الأخلاقية السامية، والالتزام بها في كافة أوجه نشاط المنشأة بشكل عام. حيث أن كل القرارات التي تمس التخطيط الإستراتيجي وتطبيقها وتقييمها لأي شركة لها جوانب أخلاقية مهمة فيها.

■ توصي الباحثة بضرورة إعطاء مهنة المحاسبة أهمية أكبر من خلال المساعدة في وضع سياسة أداء القسم من قبل مزاولي مهنة المحاسبة، حيث أنها مهنة لا تقل شأنًا عن مهنة الطب وما يقوم به الطبيب أثناء أداء عمله، وبالتالي يتوجب على المحاسب أداء القسم على نفسه بأن يؤدي مهنته على أكمل وجه ممكن ويلتزم بأمانته ومصداقيته وولائه وجميع المبادئ الأخلاقية المحاسبية والقواعد السلوكية لها.

■ ضرورة الاهتمام بدور الإعلام في البناء الأخلاقي للمجتمع، سواء بالإعلام المسموع أو المقروء أو حتى المرئي. فنلاحظ أن كثير من الصحف والمجلات تنشر العديد من المخالفات الأخلاقية لمنشآت القطاع العام والخاص على السواء. مما دعت الحاجة إلى وضع معايير أخلاقية واضحة لتلك المنشآت، لما لها من أهمية في توجيه السلوك والقرارات اليومية في أي شركة أو مقر عمل.

■ إن وجود معايير أخلاقية لا يشير بالضرورة إلى إتباع المنشأة سلوك أخلاقي جيد، فقد ينظر إليها على أنها مجرد قاعدة نظامية روتينية، ولذلك فإنه يستحسن أن تهتم الشركات بعقد ورش عمل دورية عن الأخلاقيات، لتدريب العاملين على كيفية التعامل مع القضايا الأخلاقية التي قد تظهر في العمل، وبالتالي الاهتمام بالنواحي الأخلاقية للمحاسبين وكيفية جعلها علاجاً فعالاً لمعظم المشاكل المالية والمحاسبية الموجودة في أي شركة أو أي مؤسسة مالية معينة.

■ أن يسود مبدأ الثواب والعقاب في المجتمع من مكافأة وعقاب نتيجة الالتزام أو عدم الالتزام بقواعد سلوك المهنة وأخلاقيها، وأن يسود العدل والمساواة بين الناس جميعاً، فالتقارير المالية المقدمة لابد أن تعرض بشكل واضح وكامل ويستفيد منها أي شخص يتخذ قرار استثماري معين وليس شخص معين بذاته. وبالتالي على جميع المحاسبين أن يقوموا بواجباتهم على أكمل وجه ممكن نحو مجتمعهم، فيعملوا بجد وإتقان أثناء أدائهم أعمالهم الأساسية المفروضة عليهم.

■ لابد من عودة الثقة بين المجتمع والمحاسبين، من خلال العودة إلى الفضائل الأخلاقية من حب الخير والعدل والعفو والتسامح والصدق والأمانة، وتنمحي الخصال السيئة من الأنانية والوصولية وحب الذات، وأن تسخر كل الإمكانيات الممكنة لإعلاء قيم الفضيلة والتمسك بها.

■ الاهتمام بإنشاء لجنة تكون تابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تختص فقط بإصدار المعايير المرتبطة بأخلاقيات المهنة، وقواعدها السلوكية، ومن ثم تخصيص لجنة رقابية تابعة لها مهمتها الأساسية متابعة المحاسبين والتأكد من التزامهم بأخلاقيات وسلوكيات المهنة، ومن جانب آخر تخصيص لجنة رقابية على سلوكيات المحاسبين تكون تابعة للشركة نفسها تتابع محاسبيها أولاً بأول.

■ الاهتمام بإنشاء هيئات دولية تختص بإصدار معايير لأخلاقيات المهنة المحاسبية على غرار الهيئات المختصة بإصدار المعايير المحاسبية الدولية. والعمل على تطوير المعايير المحاسبية السعودية بحيث تتماشى مع الظروف المحلية والحالية أولاً بأول، عوضاً عن الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية.

■ أن الدين سبب رئيسي في الالتزام بالأخلاق، فهو الأساس الذي يدعم أخلاقيات أي شخص، وبالتالي لابد من الأخذ في الاعتبار بهذا الجانب، واعتباره رادعاً قوياً عن أي عمل مشين للمهنة وسمعتها ومحفزاً قوياً لأي عمل صحيح وأخلاقي يرفع من مكانة المهنة ومصداقيتها.

■ الاهتمام المستمر بتطوير التعليم المحاسبي، من خلال تحديث المناهج المحاسبية باستمرار، وتحلي الأساتذة بالأخلاق الحسنة، والتطوير في أساليب التدريس من خلال أسلوب محاكاة الواقع لمساعدة طلاب المحاسبة على صقل مهاراتهم المهنية، وعلى الربط بين الجانب العلمي النظري والواقع العملي الفعلي.

■ الحاجة إلى الأمل في مسيرتنا نحو الإصلاح، والعمل بشتى الوسائل على تقديم أي اقتراحات أو أبحاث أو دراسات من شأنها الرفع من شأن مهنة المحاسبة وتطويرها وإزالة كل ما يجعلها تفقد الثقة بينها وبين الآخرين.

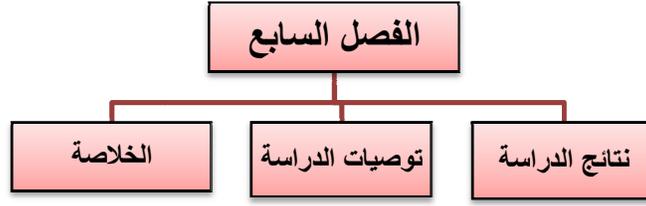
الخلاصة:

ختاماً، فإن مهنة المحاسبة في حاجة ماسة إلى من يرتقي بمستواها المهني، وذلك من خلال كوادرها وحاملي راية المحاسبة، ويجب على المحاسبين المزاولين للمهنة الالتزام بمبادئ وأخلاقيات وسلوكيات المهنة، حيث لكل مهنة آداب وسلوك يتوجب التحلي بها. فيجب على المحاسب أن يتحلى بآداب وسلوك المهنة وإلا كان الإخلال بها يؤدي إلى حدوث مشاكل وانهيئات مالية لا يحمد عقباها. كما أننا اليوم في أشد الحاجة إلى تفعيل المنظومة الأخلاقية، ليس إنقاذاً لنا فحسب، وإنما إنقاذاً للبشرية بأسرها.

وعلى هذا انتهى موضوع البحث الذي أتشرف بتقديمه، وأرجو من الله العلي القدير أن تعم به الفائدة، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

تم بحمد الله

خريطة الفصل السابع



الشكل (1-7)
المصدر: الباحثة

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع العربية:

إبراهيم، محمد عبد الفتاح محمد (2005م) إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية (مدخل تحليلي لتفعيل اقتصاد المعرفة)، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، المؤتمر العلمي الخامس، الاسكندرية.

أبوزيد، كمال خليفة (1990م) النظرية المحاسبية، ترجمة وتعريب لكتاب إدون وهندريكسن.

أبو العطاء، نرمين (2001م) حوكمة الشركات سبيل التقدم...مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

بنود، كوثر (2008م) تأثير الحوكمة على إدارة وتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية والتقليدية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، حلب .

بهجت، محمد فداء (2002م) أزمة الثقة في مهنة المحاسبة: الأسباب والمقترحات، (مؤتمر)، الرياض: تنظيم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع الاستشاريين الدوليين الشرق الأوسط، 1-3 شعبان 1423هـ، الموافق 7-9 أكتوبر 2002م.

جرار، عدي منذر لطفي (2006م) تطوير إستراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية "دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان .

الحفناوي، شوقي عبد العزيز بيومي (2005م) حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي، (مؤتمر)، الاسكندرية: جامعة الاسكندرية، 8-10 سبتمبر 2005م .

حنان، محمد رضوان حلوة (2007م) المعايير المحاسبية أهميتها ومجالات تطبيقها، (محاضرة)، حلب: غرفة تجارة حلب، 2007/7/2م .

الخفاجي، نعمة عباس والغالي، طاهر محسن (2006م) المنظور الأخلاقي للحاكمية في المؤسسات، (مؤتمر)، عمان: جامعة الزيتونة الأردنية، 17-19/4/2006م.

الخيال، توفيق عبد المحسن (2009م أ) الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي- دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، العدد الثالث .

الخيال، توفيق عبد المحسن (2009م ب) تأثيرات آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية - دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول .

الخيال، توفيق عبد المحسن والقثامي، فواز (2009م) إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية – دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 47، العدد الأول .

رضا، جاوحدو ولىلى برزاق (2007م) أخلاقيات الأعمال في المحاسبة"التفاتة خاصة لحالة الجزائر"، (مؤتمر)، عمان: جامعة الزيتونة الأردنية، 2006م .

السعدي، إبراهيم خليل حيدر (2009م) أثر الانهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق، (مؤتمر)، عمان: جامعة الإسراء الخاصة، نيسان 2009م .

الشاهد، محمد جمال (2009م) مقدمة في علم المحاسبة، تاريخ الدخول 2009/12/20م من موقع:

<http://kenanaonline.com/users/MEIshahed/topics/58905/posts/92615>

شحاتة، حسين حسين (2005م) الإطار العام لميثاق قيم وأخلاق المحاسب في الفكر والتطبيق الإسلامي، سلسلة دراسات وبحوث في الفكر المحاسبي الإسلامي من موقع: [/http://www.darelmashora.com](http://www.darelmashora.com)

شحاتة، حسين حسين (1987م) طبيعة وأسس ومعايير محاسبة المصارف الإسلامية، (محاضرة)، مدينة نصر: مكتبة التقوى، بنك التمويل المصري السعودي .

الشحادة، عبد الرزاق وحמידان، عبد الناصر (2006م) قدرة معايير المحاسبة الدولية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة بالبيئة المحاسبية، (مؤتمر)، عمان: جامعة الزيتونة الأردنية، 2006م .

الشيشيني، حاتم محمد (2006م) دراسة تجريبية للعلاقة بين موقف مراجع الحسابات من إدارة الربح، ونوع المعيار المحاسبي، والأهمية النسبية لمقدار إدارة الربح، ومدى قوة حجج الإدارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الثلاثون، العدد الأول، ص 561-608

عبيدات، حسان (2007م) المحاسبة والنظام المحاسبي، تاريخ الدخول 2010/5/7م من
موقع: <http://h-m-o.maktoobblog.com/511271/>

العشماوي، محمد عبد الفتاح (2006م) دور المنهج الأخلاقي في تطوير مدخل المحاسبة
بالوكالة لأغراض مكافحة الرشوة بمنظمات الأعمال، (مؤتمر)، عمان: جامعة
الزيتونة الأردنية، 17 – 19 أبريل 2006م .

العطوي، الغباشي الشرنوبي (2009م) البناء الأخلاقي للمجتمع، تاريخ الدخول
2010/6/15 من موقع:

<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=50236&SecID=391>

غريب، عادل ممدوح (2004م) الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات مع إلقاء الضوء على
التجربة المصرية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة
الأزهر، العدد الثاني والعشرون، 249-253.

فاتح، دبله وبشير، بن عيشي (2007م) حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية
والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق، (ملتقى)، جامعة الملك خالد،
أبها: نوفمبر 2007م .

القحطاني، مسفر بن علي (2008م) دورة أخلاقيات المهنة، (محاضرة)، الظهران: جامعة
الملك فهد للبترول والمعادن .

القشي، ظاهر (2005م أ) مدى جاهزية طلاب قسم المحاسبة في جامعة الإسراء الخاصة
لتقديم امتحان الكفاءة الموحد، (مؤتمر)، عمان: جامعة الإسراء الخاصة، 29-
2005/3/31م .

القشي، ظاهر شاهر (2005م ب) انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة،
المجلة العربية للإدارة، المجلد 25، العدد الثاني: 1-26 .

قلعاوي، غسان (2010م) البيانات المالية ومرونة معايير المحاسبة، تاريخ الدخول
6/نوفمبر/ 2010م من موقع:

<http://www.acc4arab.com/acc//showthread.php?t=11356>

كراجة، أشرف عبد الحليم محمود (2004م) مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد
السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بها "دراسة
ميدانية"، رسالة دكتوراة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.

الكسب، علي إبراهيم حسين ورشيد، ناظم حسن (2006م) أخلاقيات الأعمال وأثرها في
تفعيل محاسبة المسؤولية، (مؤتمر)، عمان: جامعة الزيتونة الأردنية، 17 – 20
نيسان 2006م .

الكواز، سعد محمود والعبادي، عمر غازي (2006م) أخلاقيات العمل وكفاءة السوق المالي،
(مؤتمر)، عمان: جامعة الزيتونة الأردنية، نيسان 2006م .

محمد، دوة (2005م) الأزمات المالية، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة .

المريش، سلوى غالب سعيد علي (2007م) دراسة تحليلية لدور التأهيل العلمي والعملية
للمحاسبين القانونيين على تطوير أداء مهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية
اليمنية، ماجستير، جامعة الإسكندرية، الاسكندرية .

مطر، محمد ونور، عبد الناصر والقشي، ظاهر (2009م) العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة
العادلة والأزمة المالية العالمية، (مؤتمر)، عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات
العليا، 28-29/ 4/ 2009م .

المطوع، غدير عبد الله (2008م) الاتجاهات المعاصرة للمحاسبة الاجتماعية ودراسة مدى
الحاجة إلى معيار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة السعودية، رسالة
ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض .

المطيري، عبيد سعد (2003) تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 10، عدد 3.

المعتاز، إحسان بن صالح (2006م) أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها : انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة، (بحث)، الرياض: جامعة الملك سعود، 5-6 ديسمبر 2006م .

المعموري، علي محمد ثجيل والصوفي، فارس جميل حسين (2009م) مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة المالية العالمية، (مؤتمر)، عمان: جامعة الإسراء الخاصة، 28-29/4/2009م .

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (2010م) عن الهيئة، من موقع www.socpa.org.sa .

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (2010م) أهداف المحاسبة المالية، من موقع www.socpa.org.sa .

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (2010م) قواعد سلوك وأداب المهنة، من موقع www.socpa.org.sa .

المراجع الأجنبية:

Abdolmohammadi, Mohammad J and Reinstein, Alan (2009) Practicing Accountants' Views of the Content of Accounting Ethics Courses, January 11, 2009 from SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1326015>.

Amat, Oriol and Gowthorpe , Catherine Creative(2004)Accounting: Nature, Incidence and Ethical Issues, Journal of Economic Literature classification, , :1-19.

Boyce, Gordon(2004) Critical accounting education: teaching and learning outside the circle, Critical Perspectives on Accounting, vol.15: 565-586.

Chatfield, M. (1997), A History of Accounting Thought, San Diego, CA: Druden Press.

Chau, Gerald K. and Gray, Sidney J(2002) Ownership structure and corporate voluntary disclosure in Hong Kong and Singapore, *The International Journal of Accounting*,vol.37: 247–265.

Clements, Curtis E.and Neill John D.and Stovall, O. Scott(2010) The Impact of Cultural Differences on the Convergence of International Accounting Codes of Ethics, *Journal of Business Ethics*,vol.90: 383–391.

Connelly, J., and Limpaphayom, P. (2004) Board Characteristics and Firm Performance: Evidence from the Life Insurance Industry in Thailand, *Chulalongkorn Journal of Economics*, 16, 2, pp. 101-124.

Conroy, Stephen J. and Emerson, Tisha L. N. and Pons, Frank (2009) Ethical Attitudes of Accounting Practitioners: Are Rank and Ethical Attitudes Related?, *Journal of Business Ethics*,Vol.91:183-194.

DeGeorge, F., Patel, J., & Zeckhauser, R (1999) Earnings management to exceed thresholds. *Journal of Business & Economics Research*, 72, 1-33.

Dellaportas, S; Gibson, K; Alagiah, R; Hutchinson, M; Leung, P; and Homrigh, D. (2005) “Ethics, Governance & Accountability: A Professional Perspective”. John Wiley & Sons. Australia.

Foster, G. (1986) *Financial Statement Analysis*, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall.

Ghaffari, Firoozeh and Kyriacou, Orthodoxia and Brennan, Ross (2008) Exploring the implementation of ethics in UK accounting programs. *Issues in accounting education*, vol. 23 : 183-198.

Griffiths, I, (1986), *Creative Accounting*, London: Sedgwick & Jackson.

Groom, C., Du, S., Qu, W, and Sims, R. (2004) Accounting regulation and Corporate Governance in China's Listed Companies- An Examination of the Changing Environment and Current Issues, paper presented at the 2004, Beijing Conference.

Ho, Yi-Hui and Lin, Chieh-Yu (2008) Cultural Values And Cognitive Moral Development Of Accounting Ethics: A Cross-Cultural Study, *Social Behavior and Personality: an international journal*, vol.36: 883-892.

Howieson, Bryan(2003) Accounting practice in the new millennium: is accounting education ready to meet the challenge?, *The British Accounting Review*, vol.35: 69–103.

Institute of International Finance (IIF) Equity Advisory Group. (2002). "Policies for Corporate Governance and Transparency in Earning Markets", Available from: <http://www.iif.com>.

Jensen, M., and Meckling, W. (1976). "Theory of the firm: Managerial behavior, agency cost, and ownership structure", *Journal of Financial Economics*, 3, pp. 305-360.

Kamla, Rania (2009) Critical insights into contemporary Islamic accounting, *Critical Perspectives on Accounting*, vol.20: 921–932.

Kamla, Rania and Gallhofer, Sonja and Haslam, Jim(2006) Islam, nature and accounting: Islamic principles and the notion of accounting for the environment, Accounting Forum, vol.30: 245–265.

Kovar, Stacy E. and Fisher, Dann G. (2007) Accounting Educators' Opinions about Ethics in the Curriculum: An Extensive View, Issues in Accounting Education, vol .22:355-390.

Levitt, A. (1988). Speech by SEC Chairman: The numbers game. Remarks delivered at the NYU Center for Law and Business, New York, NY, September 28, 1998. Available at <http://www.sec.gov/news/speeches/spch220.txt>.

Loomis, C. (1999). Lies, Damned Lies, and managed Earnings. Fortune, 140, 74-92.

Low, Mary and Davey, Howard and Hooper, Keith (2008) Accounting scandals, ethical dilemmas and educational challenges, Critical Perspectives on Accounting, vol.19:222-254.

Malone, Fannie L(2006) The Ethical Attitudes of Accounting Students, Journal of American Academy of Business,vol.8:142-146.

McBarnet D & Whelance, C., (1999), Accounting and Cross – Eyed Javelin thrower, available in www.fortunecity.com

Meek, G., Report, C., and Gray, S. (1995) Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosure by US, UK, and Continental European Multinational Corporation, *Journal of International Business Studies*, 26, pp. 555-572.

Mintz, Steven M.(2006) Accounting ethics education: Integrating reflective learning and virtue ethics, *Journal of Accounting Education*, vol. 24: 97–117.

Mitton, T. (2002) A Cross Firm Analysis of The Impact of Corporate on the East Asian Financial Crises, *Journal of Financial Economics*, 64(2), pp. 215-241.

Naser. K., (1993), *Creative Financial Accounting: its Nature and Use*, Hemel Hempstead: Prentice Hall.

Nasser, K., and Nuseibeh, R. (2003) Quality of Financial Reporting: Evidence from the listed Saudi Nonfinancial Companies, *The International Journal of Accounting*, 38, pp. 41-69.

Omaima, A., Romilly, P., Giorgioni, G., and Power, D., (2009) The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt, *The International Journal of Accounting*, In Press, Corrected Proof, Available online.

Orens, R., and Lybaert, N. (2007) Does the Financial Analysts Usage of Non-Financial Information Influence the Analysts' Forecast

Accuracy? Some Evidence from the Belgium sell-side financial analyst, *The International Journal of Accounting*, 42, pp. 237-271.

Oriol A., John B., & Jack, D. (1999), "The Ethics of Creative Accounting", *Journal of Economic Literature*, M4, Working paper. Available in www.dissertation.com

Petersen, Christian and Plenborg Thomas(2006) Voluntary disclosure and information asymmetry in Denmark, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, vol. 15: 127–149.

Robb, S., Single, L., and Zarzeski, M. (2001) Nonfinancial Disclosure Across Anglo-American Countries, *Journal of International Accounting*, 10, pp. 71-83.

Schipper, K. (1989). Commentary on Earnings Management. *Accounting Horizons*, 3, 91-102.

Seay, Sharon and Jones, Jackie (2009) Are Accounting Majors More Ethical Than Other Business Majors?, *Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues*, Vol. 13:1-31.

Shafer, William E. (2008) Ethical climate in Chinese CPA firms, *Accounting, Organizations and Society*, VOL.33: 825–835.

Venezia, Chiulien Chuang (2005) The Ethical Reasoning Abilities of Accounting Students, *Journal of American Academy of Business*, vol.6;200-207.

Watson, A., Shrives, P., and Marston, C. (2002) Voluntary Disclosure of Accounting Ratios in the UK, British Accounting Review, 34, pp. 289-313.

Wen, X. (2008) Voluntary Disclosure and Investment, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract>, pp. 1-39.

Williams, Jan and Elson , Raymond J(2009) Improving Ethical Education In The Accounting Program: A Conceptual Course, Proceedings of the Academy of Educational Leadership, vol.14:50-54.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الكريم / أختي الكريمة ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

تعد هذه الاستبانة وسيلة جمع البيانات الأساسية لبحث مقدم لقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان "آليات تدعيم الجوانب الأخلاقية للممارسات المحاسبية في ضوء التحديات المعاصرة (دراسة ميدانية على مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية)" . وأتمنى من الجميع الدعم من خلال المشاركة في استكمال الاستبانة وإعادتها إلينا ، علماً بأن :

- الاستبانة مكونة من ثماني أسئلة رئيسية بالإضافة إلى أسئلة المعلومات الشخصية للمشاركين .
- الباحثة تتحمل كامل المسؤولية في الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات المقدمة إليها .
- إعادة الاستبانة للباحثة بعد استكمالها يتم إما من خلال البريد الإلكتروني-الإيميل أو يدويا .
- عنصر الوقت يعد بالغ الأهمية بالنسبة للباحثة .
- مصداقية نتائج البحث تعتمد على دقة الأجوبة على الأسئلة التي تتضمنها الاستبانة .

راجية من الله تعالى حسن التوفيق والسداد .

وتفضلوا بقبول خالص التحية والتقدير،

الباحثة

قائمة استقصاء

أولاً : المعلومات الشخصية :

الرجاء وضع علامة (√) في المكان المناسب :

1- النوع:

□ ذكر □ أنثى

2- العمر:

□ (أ) 30 سنة فأقل □ (ب) 31-40 سنة □ (ج) 41-50 سنة

□ (د) 51-60 سنة □ (هـ) أكبر من 60 سنة

3- الرجاء تحديد الفئة التي تنتمي إليها :

□ (أ) أكاديمي □ (ب) طالب دراسات عليا □ (ج) مراجع قانوني

ثانياً : الأسئلة المرتبطة بمحاور الدراسة :

1- من وجهة نظرك الأسباب التي تؤدي إلى قيام المحاسب ببعض التصرفات الغير أخلاقية

في الجانب المحاسبي هي :

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الحالة
-------------------	-----------	-------	-------	---------------	--------

					1- ضعف الوازع الديني لدى المحاسب .
					2- انفصال الملكية عن الإدارة (نظرية الوكالة) .
					3- عدم وجود جزاءات رادعة وقوية من قبل الإدارة .
					4- استغلال المرونة في تطبيق الطرق المحاسبية التي تتضمنها المعايير المحاسبية .
					5- نظرة المجتمع الخاطئة لمهام المحاسب وحدود عمله .
					6- ضعف الدعم الأخلاقي في برامج التعليم والدراسة .
					7- اختلاف الثقافات لدى المحاسبين .
					8- وجود ثغرات في البرامج المحاسبية الالكترونية المستخدمة وإحكام رقابتها .
					9- ضعف مستوى كفاءة الإدارة .
					10- عدم وفاء المكافآت لاحتياجات المحاسب

2- الأعمال التي تعتبر من وجهة نظرك غير أخلاقية في عمل المحاسب هي :

الحالة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- التواطؤ مع الإدارة لتحقيق بعض المصالح .					
2- التواطؤ مع العملاء لتحقيق بعض المصالح .					
3- إفشاء أسرار العمل .					
4- الأنانية والوصولية على حساب الآخرين .					
5- الكذب والغش في العمل .					
6- التحايل والتزوير في الحسابات .					
7- التغيير في الأرباح للتهرب من الزكاة والضرائب .					
8- التلاعب برقم صافي الربح بالزيادة أو النقصان .					

					9- افتراض عمليات وهمية محاسبية .
					10- التلاعب في التوقيت الفعلي لتنفيذ العمليات الحقيقية .
					11- قبول رشوة من أحد أصحاب المصالح
					12- الاختلاسات المالية .
					13- اللامبالاة وعدم تحمل المسؤولية الكافية من قبل المحاسب .

3- الصفات الأخلاقية الواجب توافرها في المحاسب هي :

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الحالة
					1- الرقابة الذاتية والخوف من الله .
					2- الأمانة في القيام بالعمل المحاسبي .
					3- التعاون مع الزملاء والإدارة .
					4- ولاء المحاسب للجهة التي يعمل بها .
					5- الالتزام بالمواعيد والانضباط في العمل.
					6- أداء الواجبات المهنية وفقاً للمعايير المحاسبية والقواعد السلوكية .
					7- الاستقلالية في العمل وعدم التحيز لأي جهة معينة .

					8- عدم قبول أي عمل أو خدمة مشبوهة من شأنها التأثير على عمل المحاسب .
					9- الوفاء بالمسئوليات المتعلقة بالمهنة .
					10- كيفية تعامل المحاسب مع العميل .
					11- الدقة في تنفيذ العمل المحاسبي وسرعة الإنجاز .
					12- المصداقية في المعلومات المحاسبية .

4- الآليات التي تدعم الجوانب الأخلاقية للممارسات المحاسبية في المملكة العربية السعودية هي:

الحالة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- تطبيق نظام حوكمة الشركات .					
2- التوسع في الإفصاح .					
3- توحيد السياسات المستخدمة عند تطبيق المعايير المحاسبية .					
4- الصرامة والتشديد على سلوكيات المهنة ومبادئها .					
5- وضع مكافآت مجزية على السلوكيات الأخلاقية للمحاسبين .					
6- وضع عقوبات رادعة على السلوكيات غير الأخلاقية للمحاسبين .					
7- تعزيز الجوانب الأخلاقية للمحاسب من خلال مناهج تعليم المحاسبة .					

					8- تعزيز الجوانب الأخلاقية للمحاسب من خلال التأكيد عليها في نطاق العمل .
					9- وجود الأنظمة الإدارية التي تساعد على أداء المهام المحاسبية وفقا للمعايير الموضوعية والسلوكيات المطلوبة .
					10- تعزيز الجانب الديني لدى المحاسبين .
					11- تعزيز القيم والأخلاق لدى المحاسب.
					12- التأكيد على أهمية النزاهة والأمانة لدى المحاسب .

5- الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الآليات هي :

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الحالة
					1- تخصيص لجنة رقابية على سلوكيات المحاسبين تابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .
					2- تخصيص لجنة رقابية على سلوكيات المحاسبين تابعة للشركة .
					3- إنشاء لجنة تابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تختص بإصدار معايير مرتبطة بأخلاقيات المهنة .
					4- توفير برامج محاسبية إلكترونية محكمة الرقابة .
					5- إطلاع المحاسبين على كل ما هو مستجد في مهنة المحاسبة .
					6- اختبار أمانة المحاسبين بعدد من الاختبارات المستمرة .

					7- استخدام أسلوب محاكاة الواقع لطلاب المحاسبة لصقل مهاراتهم المهنية .
					8- عمل محاضرات وبرامج أخلاقية .
					9- التشجيع من قبل الإدارة على أي مقترحات ممكنة من شأنها تطوير المهنة .
					10- تقييد حرية الاختيار بين السياسات المحاسبية المختلفة .
					11- منع جميع أشكال الضغط التي تؤثر على رأي المحاسبين .
					12- تحديد وتوزيع المسؤوليات والواجبات بدقة على المحاسبين .

6- المعوقات المتوقع مواجهتها عند تطبيق تلك الآليات هي :

الحالة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- عدم تطبيق نظام حوكمة الشركات .					
2- تضارب المصالح بين الإدارة والملاك .					
3- عدم وجود دعم قوي من بعض إدارات الشركات على تطبيق بعض الآليات .					
4- خوف الشركات من التوسع في الإفصاح لكشف أسرارها لمنافسيها .					
5- اختلاف الطرق المحاسبية المطبقة من شركة لأخرى .					

					6- اختلاف تطبيق المعايير المحاسبية المتبعة من بيئة محاسبية لأخرى .
					7- تعقيد الإجراءات الحكومية في اعتماد وتنفيذ الآليات .
					8- تباطؤ الشركات في اعتماد وتنفيذ الآليات .
					9- تهميش مكانة المحاسب من قبل الإدارة .
					10- عدم مواكبة التعليم المحاسبي لتطورات المهنة .
					11- عدم وجود تطوير مستمر لدى المحاسب .

7- المنافع المرجوة من تلك الآليات هي :

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الحالة
					1- السمعة الحسنة لمهنة المحاسبة .
					2- السمعة الحسنة للشركة واستمراريتها وتطورها .
					3- التقليل من حالات الاختلاس في الشركات .
					4- تميز الشركة بين منافسيها .
					5- زيادة الثقة في مهنة المحاسبة .
					6- النهوض بمهنة المحاسبة وتطورها .

					7- المساهمة في حل الأزمات المالية والتقليل منها .
					8- المحافظة على الاقتصاد العام والمال العام .
					9- المحافظة على أموال واستثمارات المساهمين والملاك .
					10- تنمية وتطوير الشعور لدى المحاسب بالمسئولية الأخلاقية .
					11- ربط العمل المحاسبي بالموضوعات الأخلاقية .
					12- زيادة مصداقية وشفافية أسواق المال والأسهم .
					13- زيادة المصداقية والشفافية في التقارير المالية .

8- يجب أن تتضمن المناهج التعليمية المحاسبية الجوانب التالية :

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الحالة
					1- تضمين المناهج الدراسية بالمبادئ الأخلاقية للمهنة .
					2- تدريب الطلاب عملياً لدى أي جهة معينة والحصول على تقرير عن سلوكهم .
					3- عمل محاضرات إضافية تركز على أخلاقيات المهنة .
					4- توفر الأخلاق العالية لدى الأساتذة .

					5- تعريف الطلاب بأهمية دورهم تجاه المجتمع .
					6- الربط في التعليم بين الدين ومهنة المحاسبة .
					7- تعزيز جانب الاستقلال لدى الطلاب .
					8- تعزيز مبدأ العمل الجماعي والتعاون بين الطلاب .
					9- تعزيز النزاهة والأمانة لدى الطالب
					10- التركيز على أهمية الصدق في كل مناحي الحياة .

آليات تدعيم الجوانب الأخلاقية للممارسات المحاسبية في المملكة العربية السعودية في ضوء التحديات المعاصرة

(دراسة ميدانية)

أمل محمد عمر يماني

الخلاصة باللغة العربية (Summary)

يهدف هذا البحث في التركيز على المشاكل الناجمة في العديد من الشركات القائمة، والناجمة عن عدم التمسك بأخلاقيات مهنة المحاسبة، ومبادئها وقواعد السلوك المهنية لها، إلى جانب مناقشة أهم تلك الأسباب والتعرف عليها. وبالتالي عرض أهم الآليات والوسائل الممكنة والتي تشجع وتساعد المحاسبين على الالتزام بقواعد السلوك المهني ومبادئ أخلاقيات المهنة. واعتماداً على ذلك تمت صياغة أسئلة البحث الرئيسية كما يلي:

1- ما هي أهم الأسباب التي تدفع المحاسب إلى القيام بالتصرفات الغير أخلاقية؟

- 2- ما هي الأعمال والتصرفات الغير أخلاقية التي يقوم بها بعض المحاسبين؟
- 3- ما هي الصفات الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها أي محاسب مزاول للمهنة؟
- 4- ما هي الآليات والحلول المقترحة في الدراسة والتي تساعد على تعزيز الجوانب الأخلاقية لدى المحاسبين في المملكة العربية السعودية؟
- 5- ما هي الأساليب والطرق المستخدمة في تطبيق تلك الآليات والحلول المقترحة؟
- 6- ما هي المعوقات المتوقعة مواجهتها عند تطبيق آليات الدراسة المقترحة؟
- 7- ما هي المنافع المرجوة من تطبيق آليات الدراسة؟
- 8- ما هي المقترحات المقدمة لتطوير أساليب التعليم المحاسبي ومناهجه وغرس أساسيات الفضائل في طلاب المحاسبة؟

وبناءً على ذلك تم تقسيم فصول الدراسة إلى سبعة فصول شملت الآتي:

الفصل الأول: (مقدمة البحث)

الفصل الثاني: (نبذة عن مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية)

الفصل الثالث: (أهم العوامل المرتبطة بمهنة المحاسبة)

الفصل الرابع: (المشاكل الأخلاقية التي أثرت على مهنة المحاسبة وبعض الآليات

المقترحة لحلها)

الفصل الخامس: (الدراسات السابقة).

الفصل السادس: (الدراسة الميدانية).

الفصل السابع (الخاتمة)

ومن أجل تحقيق أهداف البحث المنشودة تم انتهاج أسلوبين محددين في البحث، وهما الدراسة التحليلية النظرية، والدراسة الميدانية.

ولقد كانت أهم نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها ما يلي:

- أن هناك أسباباً حقيقية تؤدي إلى قيام المحاسب ببعض التصرفات الغير أخلاقية في الجانب المحاسبي، ومن أهمها ضعف الوازع الديني لدى المحاسب.
- أن هناك العديد من الأعمال المنافية للأخلاق قد يقوم بها بعض المحاسبين، وقد كان أولها الاختلاسات المالية.
- أن هناك عدة آليات هامة تم اقتراحها ضمن هذه الدراسة أولها التأكيد على أهمية النزاهة والأمانة لدى المحاسب، والتطبيق من خلال أهم أسلوب: تحديد وتوزيع المسؤوليات والواجبات بدقة على المحاسبين.
- أن أهم وأول منفعة يمكن التوصل إليها عند تطبيق آليات الدراسة هي: زيادة الثقة في مهنة المحاسبة، وهي منفعة هامة جداً وتؤثر على مستقبل مهنة المحاسبة.

ولقد أوردت الباحثة عدد من التوصيات متمثلة فيما يلي:

- ❑ يجب على المحاسبين الالتزام بالقواعد السلوكية لمهنة المحاسبة، والتأكيد على ذلك من قبل الأفراد المسؤولين، وعلى أهمية التمسك بالمبادئ الأخلاقية السامية، والالتزام بها في كافة نشاط المنشأة.
- ❑ توصي الباحثة بضرورة وضع سياسة أداء القسم من قبل مزاولي مهنة المحاسبة، حيث أنها مهنة لا تقل شأنًا عن مهنة الطب، وبالتالي يتوجب على المحاسب أداء القسم على نفسه بأن يؤدي مهنته على أكمل وجه ممكن ويلتزم بأمانته ومصداقيته وولائه وجميع المبادئ الأخلاقية المحاسبية والقواعد السلوكية لها.
- ❑ أن تهتم الشركات بعقد ورش عمل دورية عن الأخلاقيات، لتدريب العاملين على كيفية التعامل مع القضايا الأخلاقية التي قد تظهر في العمل.
- ❑ أن يسود مبدأ الثواب والعقاب في المجتمع من مكافأة وعقاب نتيجة الالتزام أو عدم الالتزام بقواعد سلوك المهنة وأخلاقها، وأن يسود العدل والمساواة بين الناس جميعاً.
- ❑ الاهتمام بإنشاء هيئات دولية تختص بإصدار معايير لأخلاقيات المهنة المحاسبية على غرار الهيئات المختصة بإصدار المعايير المحاسبية الدولية.
- ❑ أن الدين سبب رئيسي في الالتزام بالأخلاق، فهو الأساس الذي يدعم أخلاقيات أي شخص، وبالتالي لا بد من الأخذ في الاعتبار بهذا الجانب.
- ❑ الاهتمام المستمر بتطوير التعليم المحاسبي، من خلال تحديث المناهج المحاسبية باستمرار، وتحلي الأساتذة بالأخلاق الحسنة، والتطوير في أساليب التدريس من خلال أسلوب محاكاة الواقع لمساعدة طلاب المحاسبة على صقل مهاراتهم المهنية.

Mechanisms to strengthen the ethical aspects of accounting practices in the Kingdom of Saudi Arabia in the light of contemporary challenges (Survey Study)

**Amal Mohammad Omar Yamani
Summary in english**

The objective of this research is to focus on the problems arising in many companies and scientific, and as a result of lack of adherence to the ethics of the accounting profession, its principles and rules of professional conduct, and discuss the most important reasons and to identify them. And thus display the most important mechanisms and possible means which encourage and assist accountants to abide by the rules of professional conduct and ethics and principles of the profession. and depending on that the key questions were formulated as follows:

1. What are the main reasons which urge the accountant to perform unethical functions?
2. What are the actions and unethical behavior by some accountants?
3. What are the moral qualities that any practicing Chartered Accountant must have for the profession?
4. What are the mechanisms and the solutions proposed in the study, which helps to strengthen the ethical aspects of the accountants in the Kingdom of Saudi Arabia?
5. What are the methods and the ways used in the application of such mechanisms and the proposed solutions?
6. What are the obstacles to be confronted when applying the mechanisms of the proposed study?
7. What are the desired benefits of applying the study mechanisms?
8. What are the proposals for developing accounting education methods and their curricula and to instill the fundamentals of virtues in accounting students?

Based on this, the study was divided into seven chapters, including the following:

Chapter 1: (Introduction)

Chapter 2: (A summary on the accounting profession in the Kingdom of Saudi Arabia)

Chapter 3: (the most important factors associated with the accounting profession)

Chapter 4: (ethical problems that have affected the accounting profession and some proposed mechanisms to resolve them)

Chapter 5: (previous studies)

Chapter 6: (field study)

Chapter 7: (Conclusion)

In order to achieve the desired objectives of the research two methods have been designated, They are the study of analytical theory, and the field study.

The most important results of the study are the following:

- There are substantial grounds that lead the accountant to do some unethical behavior in the accounting side. The most important one is weakness of religious commitment of the accountant.
- There are many other actions contrary to ethics that some accountants might do. The first was financial embezzlements.

- There are several important mechanisms which have been proposed in this study, The first one is to emphasize the importance of integrity and honesty of the accountant. And application through of the most important methods: defining and distributing responsibilities and duties accurately on accountants.
- The first and most important benefit can be reached when applying the mechanisms of the study is to increase confidence in the accounting profession, which is a very important benefit and it influences the future of the accounting profession.

The researcher reported a number of recommendations represented as follows:

- Accountants must comply with the rules of behavioral accounting profession and this must be stressed by the individuals in charge, The importance of observing high ethical principles, and commitment in all aspects of facility activity.
- The Researcher recommends the necessity of giving the oath by all accountants, as the accounting profession is as important and crucial as the medical profession or any other, therefore accountants have to give oath that they will indeed do the best they could to fulfill their responsibilities and accountabilities in correspondence with all the ethical accounting rules and principles.
- the companies take interest in holding regular workshops on ethics, to train personnel on how to deal with ethical issues that may appear in the work.
- The principle of reward and punishment in the community must prevail as a result of compliance or non-compliance with the rules of professional conduct and ethics, and that justice and equality must also prevail among all people.
- Interest to establish international organizations responsible for issuing standards for the ethics of the accounting profession as the competent organizations of issuing international accounting standards.
- Religion is a major cause of commitment to ethics, it is the foundation that supports the ethics of anyone, therefore this aspect should be taken into consideration.
- Continuous interest in the development of accounting education, through constant modernization of the accounting curriculum constantly, and that instructors must have good ethics, and the development in teaching methods

through the method of simulation to help accounting students to refine their professional skills.